الموسم الثاني
للانصات المركزي

المشهد السياسي التركي.. بين تصفية المعارضة ومستقبل الاستبداد

AL-MARSAD
المرصد
marsaddaily.com

السنة 32
الاثنين
2025/03/24
No. : 7997

غليان سياسي و طوفان بشري

تركيا وارتدادات اعتقال إمام أوغلو

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
- رئاسة الجمهورية: مأساة حلبجة تدعونا إلى المضي قدما في ترسيخ ديمقراطيتنا
- الرئيس بافل: إعمار حلبجة بحاجة الى اتخاذ خطوات فعلية بعيدا عن الشعارات
- حلبجة جرح لن يندمل و ننحنى اجلالاً لشهداء القصف الكيمياوي
- توثيق الحقيقة وقودا لمستقبل أكثر إنسانية وعدلاً
- أفضل تكريم لحلبجة هو اعتبارها محافظة عراقية جديدة
- رئيس الجمهورية: رسالتنا الوطنية في عيد نوروز
- الرئيس بافل: لنتكاتف معا من أجل ترسيخ السلام الدائم
- المكتب السياسي يبارك عيد نوروز وذكرى تحرير كركوك
- مباحثات مثمرة نحو تشكيل حكومة خدمية
- تفاهمات جيدة حول تشكيل الحكومة الجديدة لاقليم كوردستان
- الاتحاد الوطني ينظر بعين التقدير الى المصلحين وعلماء الدين
- الحوار والتفاهم اساسا لمعالجة المشاكل
- تواصل المؤتمرات التحضيرية لملتقى الاتحاد الثاني
- ملتقى الاتحاد ضرورة ملحة في مختلف مراحل العمل الحزبي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- حسن الكوفي: وضع الرئيس في العراق
- محمود المشهداني: ما بعد الطائفية الجديدة في العراق
- أحمد عبدالسلام: كيف يستعيد النظام ثقة المواطنين؟
- فاضل صحبت: محاولات خائبة لابواق مأجورة
- عباس عزيز: لن تحجب الشمس بغربال المتصيدين في الماء العكر

تركيا وغليان اسطنبول..تغطية خاصة

- تقرير شامل: غليان سياسي واقتصادي يعصف بتركيا
- إردوغان: لن نرضخ لإرهاب الشارع
- إمام أوغلو: أردوغان يغتصب مستقبل الامة
- رئيس حزب الشعب الجمهوري: سنمضي قدما
- د.محمد نورالدين: اعتقال إمام أوغلو يهزّ تركيا: إردوغان يغامر بـ«عرشه»
- فورين افيرز: تركيا اضحت دولة استبدادية مكتملة الأركان
- افتتاحية: الاعتقال المقلق.. مخاوف من انزلاق أردوغان نحو الاستبداد
- بين تصفية المعارضة ومستقبل الاستبداد
- أردوغان يستغل اللحظة الجيوسياسية للقضاء على المعارضة الديمقراطية
- اعتقال إمام أوغلو يثير الشكوك حول مساعي السلام مع الكورد
- بلال بيليجي: نقطة تحول للديمقراطية في تركيا

العدد: 7997... 2025-03-24

وقفة صمت وحداد في رئاسة الجمهورية لذكرى الفاجعة

مأساة حلبجة تدعونا إلى المضي قدما في ترسيخ تجربتنا الديمقراطية

برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، نظمت رئاسة الجمهورية وقفة صمت وحداد، الإثنين ١٧ آذار ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، بمناسبة الذكرى السنوية السابعة والثلاثين لقصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي من قبل النظام البائد.

وشارك في الوقفة عدد من رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية في بغداد، إضافة إلى المستشارين والمديرين العامين والموظفين في رئاسة الجمهورية.

وألقى مستشار رئيس الجمهورية الدكتور أمير الكناني كلمة رئاسة الجمهورية هذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الأكارم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رمضان كريم، وكل عام وأنتم بخير

نستذكر اليوم ذكرى جرائم البعث التي ارتكبت بحق أبناء الشعب العراقي بعربه وكرده وبقية مكوناته وهي كثيرة، تمثلت في جرائم الإبادة الجماعية في (حلبجة، والأنفال، وجرائم المقابر الجماعية، وقتل

العلماء، والكفاءات، والرموز الوطنية)، وما حصل أبان الانتفاضة الشعبانية التي كانت مقدمة شجاعة وحرة لكبح جماح الدكتاتورية المقيتة، فقد بينت للعالم المتحضر أن العراقيين جميعا، يرفضون الظلم بأشكاله كلها، ويتطلعون إلى حياة حرة كريمة.

الحضور الأكارم، كانت فاجعة حلبجة واحدة من مآسي الاعتداءات المباشرة على الشعب الكردي الأعزل بعلم وتخطيط مسبق، فقد فاقت بوحشيتها ما فعلته النازية في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد تجاوز فيها النظام ما أقره قانون روفائيل الذي وضع لمنع الإبادة الجماعية في العام ١٩٤٦.

لقد كان أهل حلبجة ضحايا سياسات هوجاء، خرقت فيها المواثيق والأعراف الدولية جميعها.

إن هذه المجزرة ليست حادثة منعزلة، بل كانت جزءاً من حملة أكبر، عُرفت بالأنفال التي نفذها النظام القمعي عام ١٩٨٦، ١٩٨٩ في إقليم كردستان، استهدفت هذه العملية العديد من القرى والمناطق الكردية، وقد تم تدميرها بشكل ممنهج، وقُتل واعتقل عشرات الآلاف من المدنيين العزل، مما يجعلها واحدة من أكبر الجرائم ضد الإنسانية لأنها ليست سلباً لحياة المدنيين فقط، بل كانت سلباً للهوية والوجود على السواء.

وليست حلبجة وحدها شاهدة على عصر الموت والدمار، فقد انتفض في شعبان من العام ١٩٩١ أبناء العراق من الوسط والجنوب، فكانت المقابر الجماعية بانتظارهم، ولم تفرق آلة الحرب بين كبير أو صغير، نساء أو رجال.

كانت الهزيمة في الحرب درساً لم يستوعبه النظام، وقد أوشكت هذه الانتفاضة أن تحقق أهدافها لولا الأيادي الخارجية التي حمت النظام مرة أخرى ومكنته من بسط سيطرته على الإنسان قبل الأرض.

الحضور الأكارم،

في هذه الذكرى السنوية الأليمة، وبغية الاستفادة من دروسها نحث المجتمع الدولي وندعوه إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً ووقف الحروب والصراعات، وإحلال الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

إن الواجب الوطني والإنساني، يدعونا إلى خدمة ذوي الضحايا وتقديم التعويضات المناسبة لهم، والاقتصاص من الجناة وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل مهما طال الزمن أو قصر، ونؤكد على إعادة إعمار المدن المتضررة وتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية والعمرانية فيها.

وندعو جميع القوى السياسية إلى التكاتف وتعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب، وترسيخ ركائز الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، لتنشيط مسيرة التنمية والإعمار وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين لتحقيق تطلعاتهم في التقدم والازدهار والعيش الكريم.

كما ندعو مجلس النواب الى التصويت على مشروع قانون محافظة حلبجة تكريما لهذه المدينة التي قدمت شهداءها على طريق التحرر من ظلم النظام الشمولي ونحث القوى السياسية على تأييد هذا المطلب من أجل تكريم أهاليها على ما قدموه من تضحيات خلال العقود الماضية.

الرحمة والخلود لشهداء حلبجة والأنفال وشهداء المقابر الجماعية ومن فاضت أرواحهم الطاهرة على

حبال مشانق البعث الصدامي والذين كانت حياتهم وذكراهم أطول من حياة جلادهم إنهم شهداؤنا ورموزنا وأبطالنا الذين نستذكرهم هذا اليوم بكل فخر واعتزاز.

تحية إجلال وإكبار لأرواح شهداء العراق جميعاً... والعزة للعراق والعراقيين..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

جريمة جسدت الممارسات الوحشية للأنظمة الدكتاتورية

وقبل ذلك اصدرت رئاسة الجمهورية بيانا بهذه المناسبة الاليمة هذا نصها:

نستذكر في هذا اليوم بألم وحزن عميقين أبشع جريمة في التاريخ المعاصر عندما ارتكب النظام الدكتاتوري جريمة قصف مدينة حلبجة الصمود بالأسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا.

إن تلك الجريمة الوحشية، التي أسفرت عن استشهاد وإصابة الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير العديد من القرى الكردية، تعبر عن مدى الاستبداد والظلم الذي مارسه النظام البائد ضد المواطنين الكرد العزل بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة.

لقد هزت جريمة حلبجة الضمير العالمي، وجسدت الممارسات الوحشية التي تمارسها الأنظمة الدكتاتورية، وبينت الحاجة إلى المزيد من الجهود والعمل المشترك لتعزيز ونشر مبادئ الديمقراطية وحماية الشعوب وضمان حرياتهم وحقوقهم من تسلط الأنظمة الشمولية.

إن مأساة مدينة حلبجة تدعونا اليوم إلى المضي قدما في ترسيخ التجربة الديمقراطية في بلادنا، وحث المجتمع الدولي على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل المحرمة دوليا، ووقف الحروب والصراعات وإحلال الأمن والسلام في المنطقة والعالم. كما نشدد على أهمية التعاون والتنسيق الدولي من أجل توثيق تلك الجرائم المرتكبة ضد المواطنين لتكون شاهدة على ما ارتكبته الأنظمة الدكتاتورية بحق الأبرياء.

إن إحياء هذه الذكرى يدعونا إلى ضرورة تكاتف الجهود من أجل تخليد هذه الذكرى لتبقى شاخصة في ذاكرة الأجيال المقبلة.

مسؤوليتنا الوطنية والإنسانية تدعونا إلى حث الجهات المعنية إلى الإسراع بتحويل حلبجة إلى محافظة واستكمال الخطوات التشريعية من قبل مجلس النواب لنيل هذا الاستحقاق للمدينة وتعزيزها بكل ما تقتضيه من خدمات وتعويض ذوي الضحايا عن الأضرار التي لا يزال يعانون منها.

ختاما تحية إجلال وإكبار لشهداء حلبجة وجميع شهدائنا الأبرار.

وحفظ الله العراق وشعبه.

رئاسة الجمهورية

١٦ آذار ٢٠٢٥

إعمار حلبجة بحاجة الى اتخاذ خطوات فعلية بعيدا عن الشعارات

سنقف دوما بإجلال، متعاطفين مع عوائل الشهداء الأماجد وضحايا السلاح الكيمياوي.

حلبجة بالنسبة لنا هي رمز تضحية ومظلومية شعبنا، فبعد ٣٧ عاما من الإبادة الجماعية والقصف الكيمياوي لحلبجة الخالدة، مازالت آثارها وتأثيراتها السلبية باقية على مواطني وتراب المدينة.

نحن نتفهم آلام ذوينا في حلبجة الأبية، ومطالبهم وتطلعاتهم، لذا أؤيد كل عتبهم واحتياجاتهم، وسأكون اول المدافعين عن حقوقكم ومحاميا حقيقيا لكم لتلبيتها.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بحرص وبلا هوادة، عن طريق ممثليه في مراكز السلطة والتشريع، من أجل قضية حلبجة، وسنواصل مساعينا لخدمة مدينة الشهداء وأهاليها الأعزاء، فخدمة حلبجة واجب على عاتق كل عضو في الاتحاد الوطني الكوردستاني.

آن الأوان، لاتخاذ خطوات فعلية، بعيدا عن الشعارات، من أجل إعمار حلبجة بصورة أفضل، وأن نعمل جميعا يدا بيد، من خلال مشروع وطني، لإنجاز خطوات التصويت لاستحداث محافظة حلبجة في مجلس النواب العراقي وتعويض الضحايا، وإيصال المزيد من المشاريع الخدمية الى المنطقة.

كما من واجب الحكومة أن تجعل من خدمة حلبجة وإيلاء المزيد من الاهتمام بها، أولى أولويات مهامها، وتأمين الميزانية والاستحقاقات المالية التي تكون في مستوى عظمة حلبجة.

تحية الوفاء الى الأرواح الطاهرة والخالدة لشهداء القصف الكيمياوي في حلبجة، المجد لحلبجة والحلبجيين.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

١٦-٣-٢٠٢٥

حلبجة جرح لن يندمل و ننحنى اجلالاً لشهداء القصف الكيمياوي

وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الأحد ٢٠٢٥/٣/١٦ رسالة في الذكرى الـ٣٧ لقصف مدينة حلبجة بالاسلحة الكيمياوية، فيما يأتي نص الرسالة:

احياء ذكرى جرح حلبجة والانفال والآلام الاخرى ليست مراسيم بسيطة، بل هي مناسبات للتفكير في وجودنا وتاريخنا، مناسبات للتمعن في تلك المآسي والكوارث التي تعرض لها شعبنا، كما هي مناسبات لتفهم مصيرنا المشترك كشعب كوردستان دون تمييز.

في الذكرى الـ٣٧ لقصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية ننحني اجلالا امام كل شهداء القصف الكيمياوي وعوائلهم الابرار، حلبجة جرح لن يندمل.

توثيق الحقيقة وقودًا لمستقبل أكثر إنسانية وعدلاً

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الموجع من تاريخنا، نقف بإجلال وخشوع أمام ذكرى مجزرة حلبجة، الجرح النازف في وجدان الإنسانية، حين سقطت المدينة ضحية لواحدة من أبشع الجرائم للبعث الصدامي التي عرفها العصر الحديث. في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٨، اختنقت الحياة في حلبجة تحت سحب السموم، وارتقت أرواح الأبرياء شهداءً للوحشية والظلم.

إن هذه الذكرى الأليمة ليست مجرد استذكار لمأساة، بل هي صرخة حق ودعوة دائمة للعدالة، وتأكيدا على أن ما حدث في حلبجة لن يُنسى، ولن يُمحى من ذاكرة الوطن. إنها أمانة في أعناقنا، تُلزمنا بالسعي الحثيث لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم، وتعزيز مبادئ العدالة والمساءلة والإنصاف، فالأوطان تُبنى على العدل، لا على الألم.

إن وزارة العدل، ومن موقع مسؤوليتها، تؤكد التزامها الراسخ بالعمل على ترسيخ قيم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والسعي لإنصاف الضحايا وذويهم، وتوثيق الحقيقة كي تكون دروس الماضي وقودًا لمستقبل أكثر إنسانية وعدلاً.

المجد والخلود لشهداء حلبجة، والصبر والكرامة لعوائلهم، والعدل سبيلنا الدائم.

د. خالد شواني

وزير العدل

١٦-٣-٢٠٢٥

أفضل تكريم لحلبجة هو اعتبارها محافظة عراقية جديدة

أكد رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم، الأحد، أن حلبجة ستظل جرحًا غائرًا في قلوب العراقيين، مشيرًا إلى أن المدينة تحتاج إلى تكريم حقيقي يتمثل في تحويلها إلى محافظة.

وقال السيد الحكيم في بيان: «في الذكرى الأليمة الـ ٣٧ لاستهدافها من قبل النظام الديكتاتوري بالأسلحة الكيميائية المحظورة والمحرمة دوليًا، تظل حلبجة الشهيدة جرحًا غائرًا ينزف في أعماق قلوبنا ويوخز ضمائرنا وكل الضمائر الحية في العالم».

وأضاف: «نحيي تلك الفاجعة، نترحم على أرواح ضحاياها ونتمنى للناجين منها الصبر والشفاء»، مؤكداً أن «لحلبجة رمزية مهمة للعراقيين، نظرًا للجريمة النكراء التي تعرض لها أبناء هذه المدينة».

وجدد السيد الحكيم التأكيد على أن «أفضل تكريم لها هو اعتبارها محافظة عراقية جديدة، بما يتيح فرص عمل، وإمكانات اقتصادية، وتمثيلاً سياسيًا أوسع في القرار العراقي».

الى ذلك قال الحزب الشيوعي العراقي ، إن"شعبنا الذي يستذكر مأساة حلبجة ومثيلاتها التي عانى منها الملايين من أبنائه، يتطلع اليوم للمزيد من العمل والكفاح من أجل تغيير موازين القوى وإخراج البلد من الأزمة الشاملة التي يعيشها والتي سببت له خراباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مريراً.

ودعا الحزب في صحيفته الناطقة بإسمه (طريق الشعب) في عددها الأخير ، الى إطلاق إستراتيجيات تنموية تعتمد الشفافية والمساءلة والتكافل الاجتماعي، وتعالج الفقر والبطالة والأمية ونزعات العنف وتدني مستويات الوعي.

وشدد على تحقق العدالة الاجتماعية، والدفاع بعناد وثقة، لتعزيز النظام الاتحادي الديمقراطي في عراق حرّ ومزدهر.

رسالتنا الوطنية في عيد نوروز

تعزيز الوحدة الوطنية والمضي قدما نحو ترسيخ وتقوية ركائز نظامنا الديمقراطي

بمناسبة حلول عيد نوروز نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى شعبنا الكردي وجميع مكونات الشعب العراقي، متمنين أن تعود هذه المناسبة العزيزة، على أبناء شعبنا بالخير واليمن والبركات، وأن يعم الفرح والسعادة في ربوع الوطن.

إن إيقاد شعلة نوروز، يعد رمزا للبطولة والفداء والنضال وانتصار الحق على الباطل، وهو أيضا إيذان بإشراق يوم جديد، وبداية للسنة الكردية الجديدة.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بعيد نوروز، نؤكد رسالتنا الوطنية بدعوة جميع القوى السياسية إلى تعزيز الوحدة الوطنية والمضي قدما نحو ترسيخ وتقوية ركائز نظامنا الديمقراطي ونشر الحريات وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على المكتسبات المتحققة، ودعم المؤسسات الدستورية والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بما يسهم في تطوير مسيرة التنمية والتطور في البلاد.

مبارك عليكم وعلى شعوب العالم أجمع حلول عيد نوروز

وكل عام والجميع بألف خير.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٢٠٢٥-٣-٢١

لنتكاتف معا من أجل ترسيخ السلام الدائم

بمناسبة عيد نوروز الكورد ورأس السنة الكوردية الجديدة، والذي يتزامن مع انتفاضة كركوك قدس كوردستان، أتقدم بأطيب التهاني والتبريكات القلبية الى الكوردستانيين الأعزاء، آملا للجميع السلام والأمان والسعادة.نوروز يحمل رسالة التجديد، الوئام، التعايش، الاخوة والوحدة بالنسبة للكورد، من أجل بلوغ الحرية والاستقلال.

يحدوني الامل ان يكون نوروز هذا العام مبعثا للسلم، ونجاح ودعم القضية الكوردية في كل مكان، فالشعب الكوردي يستحق ان يعيش حياة مشرفة، لذا فلنتكاتف ونعمل معا من اجل ترسيخ السلام الدائم للشعب الكوردي والعزة والإباء لكوردستان.

مبارك عليكم عيد نوروز، ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٣/٢٠

من جهته بارك قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٥/٣/٢٠ حلول عيد نوروز، مؤكدا أن نوروز هو يوم التجديد والصمود والوحدة.وفي منشور له بمناسبة عيد نوروز، قال قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء: «اليوم عيد، عيد كوردستان، عيد نوروز، مبارك للجميع نوروز الكورديتي والإباء».

وأضاف: «مبارك علينا السنة الكوردية الجديدة.. مبارك علينا تاريخنا الزاخر بالمفاخر والأمجاد».

وأكد قوباد طالباني، أن «عيد نوروز بالنسبة لنا ليس مجر عيد فحسب، بل هو يوم التجديد والصمود والوحدة».

وختم قائلا: «آمل من أعماق قلبي أن يكون الكورد هنا وفي جميع انحاء العالم موحدي الصف والخطاب والموقف».

المكتب السياسي يبارك عيد نوروز وذكرى تحرير كركوك

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٩ رسالة بمناسبة حلول عيد نوروز وراس السنة الكوردية والانتفاضة وتحرير كركوك، دعا فيها الى وحدة الصف وتشكيل حكومة فعالة وخدمية، وفيما يأتي نصها:

بمناسبة حلول عيد نوروز ورأس السنة الكوردية الجديدة، والتي تتزامن مع الذكرى الـ ٣٤ لانتصار الانتفاضة وتحرير مدينة كركوك قدس كوردستان، نتقدم بأحر التهاني الى جماهير شعب كوردستان والأمة الكوردية في كافة أنحاء العالم.

في تاريخ الشعوب المحبة لنوروز، يعتبر نوروز عيدا عتيدا لتجديد الطبيعة، وعند شعب كوردستان رمز للنضال القومي والصمود.

في هذه المناسبة القومية نأمل ان نعمل معا لوحدة الصف الكوردي بروح كوردية من اجل حماية المصالح العليا لقوميتنا، وتأسيس حكومة فعالة وخدمية لخدمة حياة ومعيشة شعبنا.

نبارك لكم نوروز وتحقيق ربيع تحرركم الأبدي

المكتب السياسي

الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٣/٢٠

ريبوار طه: عيد نوروز يحمل رسالة السلام والتعايش في كركوك

من جهته أكد محافظ كركوك، أن عيد نوروز حمل في كركوك دائما رسالة السلام والوئام والتعايش.

ودعا ريبوار طه محافظ كركوك، في برقية تهنئة بمناسبة حلول عيد نوروز، جميع الكركوكيين الى التصرف بمسؤولية من أجل محافظتهم.وفيما يأتي نص البرقية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

نتقدم بأحر التهاني والتبريكات للشعب العراقي عامة ومكونات كركوك الأصلاء، بمناسبة حلول عيد نوروز ورأس السنة الكوردية ٢٧٢٥ وذكرى انتفاضة عام ١٩٩١.

لقد حمل عيد نوروز في كركوك دائما، رسالة السلام والوئام والتعايش، لذا علينا جميعاً أن نأخذ رسالة نوروز على محمل الجد ونفتح الباب لحل المشكلات.

تشهد كركوك ثورةً خدميةً، يطالب الناس بخدمات أفضل، وانتعاشًاً اقتصاديًا، وسلامًا وتعايشًا. ونحن نعمل بلا كلل مع إخواننا في الحكومة المحلية لتحقيق هذه الأهداف وتحويلها إلى واقع.

وفي هذا الوضع، أدعو الجميع إلى التصرف بمسؤولية من أجل كركوك وأن نجعل من هذه المحافظة مثالاً للجمال والنظافة والتعايش.

عيد نوروز سعيد مرة أخرى. نأمل أن يحتفل الكورد والعرب والتركمان والكلدان والآشوريون بهذه المناسبة معًا كإخوة، في أجواء ربيعية لطيفة».

الاتحاد الوطني مهندس الانتفاضة وتحرير كركوك

واحتفال الكركوكيين بأعياد نوروز وتحرير كركوك ما هو الا وفاء لدماء الشهداء والأبطال الذين ضحوا من أجل تحرير مدينة كركوك في العام ١٩٩١، والبيشمركة الابطال الذين دافعوا عن المدينة ضد عصابات داعش الارهابية.

وبهذه المناسبة يجب أن نستذكر الدور القيادي والمحوري لفقيد الأمة الرئيس مام جلال والاهتمام الخاص الذي كان يوليه بكركوك واهلها ووصفها بالعراق المصغر لاحتضانها جميع المكونات.

تقديرات الرئيس مام جلال كانت صحيحة

يقول كتيب بانوراما انتفاضة العام ١٩٩١، ان اجتماعا عقد في منزل الرئيس مام جلال في دمشق بين الاطراف المشاركة في الجبهة الكوردستانية، واكدت الاطراف الكوردستانية خلال الاجتماع بان حرب العراق ضد الكويت لن تؤدي الى اية حروب اخرى ضد النظام البعثي البائد، واقترحت ارسال رسالة الى النظام العراقي واخباره بان الجبهة الكوردستانية ستكون محايدة من هذا الصراع ومستعدة للحوار وايجاد حل مناسب للقضية الكوردية في العراق.

لكن الرئيس مام جلال اصر على ان النظام العراقي لن ينسحب من الكويت وستندلع الحرب، ودعا الجبهة الكوردستانية الى ابداء موقف واضح من الازمة الكويتية وادانة الهجوم العراقي على الكويت، لكن بعض الاطراف وخاصة الحزب الديمقراطي اصرت على ضرورة توجيه رسالة حياد الجبهة الكوردستانية الى النظام العراقي، لكن الرئيس مام جلال لم يؤيد هذا المقترح وبالنهاية وجهت الجبهة الكوردستانية هذه الرسالة الى النظام العراقي بتصويت الاغلبية.

الاتحاد الوطني الحزب الوحيد الذي استعد للانتفاضة

كما جاء في كتيب الانتفاضة ان احزاب الجبهة الكوردستانية كانت تعتقد بان الهجوم على الكويت لن يشعل اي حرب اخرى لذا لم تستعد للانتفاضة، لكن الاتحاد الوطني الكوردستاني كحزب وحيد داخل الجبهة الكوردستانية انتظر اندلاع الحرب واستعد لانتفاضة شعب كوردستان.

حشد البيشمركة قرب المدن

وبناء على هذه التوقعات الصحيحة والصائبة للرئيس مام جلال بدا الاتحاد الوطني الكورستاني بالاستعداد للانتفاضة وجمع اكبر عدد من البيشمركة والخلايا التنظيمية قرب المدن استعدادا للانتفاضة.

وعند بدء الانتفاضة شاركت الخلايا التنظيمية والخلايا المسلحة مع المواطنين في تنفيذ الانتفاضة وتطهير المدن من براثن البعث الصدامي.

مباحثات مثمرة نحو تشكيل حكومة خدمية

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومسرور بارزاني رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان اجتماعا الاحد ٢٠٢٥/٣/١٦، في بيرمام.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني عقب الاجتماع في تصريح صحفي: «اعتقد ان الاجتماع كان جيدا جيدا واتفقنا على عدد من المسائل الاستراتيجية التي هي في مصلحة شعبنا، واعتقد ان المباحثات ستستمر، هدفنا نحن الاثنين هو تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن من اجل خدمة شعبنا».

من جانبه قال مسرور بارزاني رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان: «خلال هذه الفترة عقدنا اجتماعين ايجابيين وجيدين لتقريب وجهات النظر ومناقشة المواضيع التي تهم شعب كوردستان ومنطقتنا بشكل عام، هناك تقدم وتفهم جيدين حول الكثير من هذه المواضيع، نأمل ان تصل اللجان المشتركة الى اتفاق متكامل بشأن تشكيل الحكومة في وقت قريب واسعاد شعب كوردستان بتقدم المباحثات فيما بيننا».

الاتفاق على المسودة النهائية للرؤى المشتركة

وكان الوفدان المفاوضان للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني قد عقدا اجتماعا الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/١٨في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني بمدينة أربيل اجتماعاً ايجابياً.

وخلال الاجتماع توصل الجانبان الى المسودة النهائية للرؤى المشتركة للمرحلة المقبلة والتي تصبح وسيلة لتشكيل الحكومة والمؤسسات الاخرى وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

المتحدث: تفاهماتنا ستؤدي الى تصحيح مسار الحكم

واعلن سعدي احمد بيره، المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٥/٣/١٧ انه «خلال الاجتماع الذي جمع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيس مجلس وزراء الإقليم، تمت مناقشة عدة قضايا استراتيجية مهمة، بالإضافة إلى آليات إدارة الحكم في المستقبل».

وقال سعدي بيره في تصريح لوسائل الإعلام: «ان الاجتماع الذي دار بين رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان تناول قضايا لم يتم حلها حتى الآن وكان اجتماعا في غاية الاهمية".

وأضاف: «جرى في اجتماع بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومسرور بارزاني، رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، مناقشة قضايا استراتيجية مهمة، إلى جانب آليات إدارة الحكم في الإقليم خلال المرحلة المقبلة، وهذه التفاهمات ستؤدي بلا شك إلى تصحيح مسار الحكم".

مسودة الرؤى المشتركة ستصبح برنامج عمل الحكومة الجديدة

هذا واعلن المتحدث خلال لقاء متلفز: ان الاجتماع الايجابي الذي عقد بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني في اربيل يوم امس الثلاثاء، جاء بعد اجتماع القمة الذي عقد بين السادة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومسرور بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

واوضح: ان الحوارات تسير نحو المصادقة على المسودة الاخيرة للرؤى المشتركة ومن ثم ستبدأ مرحلة توزيع المناصب بين الجانبين، والعملية تسير على مراحل.

واضاف: المسودة تتضمن تفاهم افضل بين الجانبين لتشكيل حكومة موحدة في اقليم كوردستان وبناء قوة موحدة للبيشمركة وانهاء ظاهرة الادارتين في اقليم كوردستان وتحديد سياسة موحدة لاقليم كوردستان. وهذه المسودة ستبصح برنامج عمل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، لمعالجة المشاكل وانهاء التمييز بين المناطق في اقليم كوردستان، وتحديد مهام كل وزير او مسؤول في الحكومة.

واوضح المتحدث الرسمي: يجب علينا تعزيز وتطوير العلاقات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي والتقارب بينهما والعمل معاً وتوحيد الرؤى تجاه جميع الملفات. ونحن نؤمن بالتعددية والابواب مفتوحة

امام جميع الاطراف السياسية للدخول في اتفاق تشكيل الحكومة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي.

عماد احمد: تشكيل حكومة خدمية فعالة تلبي تطلعات الجميع

في هذه الاثناء أكد عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن العقبات أمام تشكيل حكومة الإقليم أزيلت، مشددا على أن الحكومة المقبلة ستكون انعكاسا لتطلعات المواطن.

وأجرى عماد أحمد عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الإعلام والتوعية للاتحاد الوطني، الخميس ٢٠٢٥/٣/٢٠، زيارة إلى مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني واستقبل من قبل مسؤول المركز شيركو مير ويس.

وجرى خلال اللقاء بحث تطورات المشهد السياسي وموقف الاتحاد الوطني إزاء التحديات، والتأكيد على ترابط الصف الوطني نحو وحدة الخطاب والموقف من أجل استتباب الامن والاستقرار.

كما تم التطرق الى ملف تشكيل حكومة الإقليم المقبلة، حيث أكد عماد أحمد إزالة العقبات أمام تلك العملية، مبينا أن الجهود تصب في صالح تشكيل حكومة خدمية فعالة تلبي تطلعات الشعب وجميع الأطراف السياسية.

وشدد عماد أحمد على أن «خانقين تمثل أهمية للاتحاد الوطني ولطالما كان الأخير في خدمة تلك المدينة، داعيا أبناء خانقين إلى التمسك بسياسات الرئيس مام جلال المتمثلة في حماية الأخوة والتعايش، خدمة لجميع مكونات لمدينة.

جعفر الشيخ مصطفى: اخبار سارة عن قرب تشكيل الحكومة الجديدة

من ناحيته اعلن جعفر شيخ المصطفى، رئيس مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطن الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٩ عن قرب تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة اقليم كوردستان.وقال جعفر شيخ المصطفى، رئيس مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح صحفي: « شهدت المباحثات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني تقدما كبيرا، وهناك أمل كبير في أن يتم الإعلان عن بشرى سارة للشعب قريبا، وان نمضي قدما نحو تشكيل حكومة الإقليم».

واضاف « العلاقة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي تسير بشكل جيد وتتحسن أكثر» مشددا على انه» لم يتطرق اجتماع بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومسرور بارزاني رئيس مجلس وزراء الاقليم الى مسالة توزيع المناصب».

تفاهمات جيدة حول تشكيل الحكومة الجديدة لاقليم كوردستان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الإثنين ٢٠٢٥/٣/١٧، باتريك دوريل السفير الفرنسي لدى العراق.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره يان بريم القنصل العام الفرنسي في الاقليم، بحث آخر المستجدات المتعلقة بمباحثات تشكيل الكابينة العاشرة لحكومة اقليم كوردستان، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وحول مباحثات تشكيل الحكومة، أشار قوباد طالباني الى اجتماع يوم أمس الأحد، بين بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومسرور بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي جرى في أجواء إيجابية ونشأت تفاهمات جيدة حول المسائل الهامة المتعلقة بتشكيل الحكومة، وقال: «ستكون للاجتماع تأثيرات إيجابية في الاجتماع المقبل بين الوفدين المفاوضين الرفيعين للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي.

واوضح نائب رئيس الوزراء أن اقليم كوردستان يحتاج الى حكومة فاعلة وقوية وخدمية، قائلا: «تنصب جل جهودنا حول تحديد آليات مناسبة خلال الاتفاق المقبل لتشكيل الحكومة، لكي يتم إلزام الاطراف المشاركة بتنفيذ الاتفاق».

وفي محور آخر من اللقاء، تطرق الجانبان الى الوضع في سوريا واعتبرا الاتفاق الموقع بين مظلوم عبدي قائد (قسد) وأحمد الشرع، بالضروري والهام، حيث أعرب قوباد طالباني عن أمله في أن تتمكن جميع الأطراف والمكونات السورية من حل المشكلات فيما بينها عن طريق الحوار والتفاهم، وإعادة بناء سوريا الجديدة على أساس ضمان حقوق ومطالب المكونات كافة.

تشكيل حكومة قوية فاعلة موحدة

واجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٩، مع كل من نيكولا فونتايا السفير الايطالي وكلين مايلز السفير الاسترالي لدى العراق.

وخلال الاجتماعين اكد قوباد طالباني التوصل الى تفاهم جيد جداً بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، وخلال الاجتماع الاخير اتفقا على المسودة النهائية للرؤى المشتركة لمسار الحكم في اقليم كوردستان، وقال: وفقا للاوضاع الايجابية الموجودة تسارعت خطى تشكيل الحكومة، ونحن متفائلون بتشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان في وقت قريب.

واشار الى ان الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني اتفقا على تشكيل حكومة قوية فاعلة موحدة وفقا للاوضاع التي تشهدها المنطقة وتنفيذا لتطلعات المواطنين.

وشكر قوباد طالباني كل من ايطاليا واستراليا على دعم ومساعدة اقليم كوردستان في مواجهة الارهاب، داعيا الدولتين الى استمرار مساعداتهما الى اقليم كوردستان لان الارهاب مايزال يشكل خطرا كبيرا على الامن والاستقرار في المنطقة.

نعمل لازالة جميع العراقيل التي تعترض استئناف تصدير النفط

واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٥/٣/٢٠ دانيال روبنستين القائم باعمال السفارة الامريكية في العراق يرافقه ستيفن بيتنر القنصل الامريكي العام في اقليم كوردستان.

وناقش الجانبان خلال الاجتماع عملية تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، وفي هذا الصدد اشار نائب رئيس مجلس الوزراء الى اتفاق الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حول المسودة النهائية لرؤى المشتركة واعرب عن تفاؤله بقرب التوصل الى اتفاق نهائي لتشكيل حكومة قوية فاعلة وموحدة.

واوضح: ان الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي متفقان على انه من الضروري تشكيل حكومة فاعلة وخدمية تتناسب مع المرحلة الراهنة وتقدم المزيد من الخدمات للمواطنين.

في جانب آخر من الاجتماع ناقش الجانبان العلاقات بين اقليم كوردستان وبغداد، وفي هذا الاطار اكد قوباد طالباني ضرورة الاسراع باستئناف تصدير النفط من اقليم كوردستان، وقال: حكومة الاقليم تسعى لمعالجة جميع المشاكل والعراقيل التي تعترض استئناف تصدير النفط.

واكد الجانبان على ان وحدة الصف والموقف بين الاطراف الكوردستانية في بغداد سيكون له تاثير كبير على الاسراع بمعالجة الخلافات بين الاقليم وبغداد.

قوباد طالباني رئيسا فخريا لنادي السليمانية الرياضي

الى ذلك اختار نادي السليمانية الرياضي، الاثنين، قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان رئيسا فخريا له، فيما كشف طالباني عن إعداد خطة خمسية لتطوير النادي وإعادته للمركز الذي يليق بتاريخه وانجازاته.

وقال قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان: «التقيت برئيس النادي وأعضاء الهيأة الإدارية فيه، وخُضنا في نقاشات مستفيضة حول سبل تطوير النادي الذي يضم حاليا فرقا رياضية عدة وفي المجالات المختلفة».

وذكر ان «تاريخ الرياضة في السليمانية معقود بنادي السليمانية الرياضي وان أجيالا في المدينة تجمعها ذكريات مع هذا النادي وهي نادي الأم، وينبغي في هذه المرحلة إعادة الاعتبار له».

وبين انه «من دواعي الاعتزاز أن أختير رئيسا فخريا للنادي، وقررنا إعداد خطة خمسية خلال مدة وجيزة، كي نتمكن من إعادة النادي إلى المركز الذي يليق به وبتاريخه العريق».

الاتحاد الوطني ينظر بعين التقدير الى المصلحين وعلماء الدين

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/١٨ في دباشان، الشيخ مـادح الشيخ عثمان النقشبندي، الشخصية الدينية الكوردستانية البارزة والمشرف على خانقاهات الطريقة النقشبندية.

وخلال لقاء حضره الشيخ أحمد حمه كريم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى التأكيد على ضرورة تعزيز روح التعايش الديني والسلمي بين القوميات والمكونات والحفاظ على القيم العليا المقدسة للدين الإسلامي الحنيف، وتوحيد الجهود من أجل ترسيخ الأخوة ووحدة صف الشعب الكوردي وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

وتحدث الرئيس بافل جلال طالباني باهتمام، عن الدور الإيجابي لشيوخ الطريقة النقشبندية ومريديهم وأتباعهم، في عمل الخير

والعبادات وتقوية فكر الوسطية والاعتدال والتقريب بين الطرق المختلفة، حيث قال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني ينظر بعين التقدير والاحترام الى الطرق الدينية والمصلحين وعلماء الدين الأعلام والخانقاهات والتكايا، حيث قدموا خدمات جليلة لشعبنا والثورات الكوردية في المراحل المختلفة، ولاسيما الطريقة النقشبندية، التي هي طريقة انسانية منفتحة، لها أفضال علينا جميعا وننظر اليها بعين التقدير والعرفان».

مام جلال قائد كوردستاني ناضل طوال حياته في سبيل شعبه ووطنه

من جهة أخرى، زار الشيخ مادح الشيخ عثمان النقشبندي، الثلاثاء ٢٠٢٥/٣/١٨، ضريح الرئيس مام جلال، واستقبل هناك من قبل الشيخ أحمد حمه كريم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ومكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وبعد وضع أكليل ورد على الضريح، أشار الشيخ مادح في كلمة له، الى «الدور الكبير والمشهود للرئيس مام جلال كقائد كوردستاني ناضل طوال حياته في سبيل شعبه ووطنه»، آملا «أن يحذو أبناء الرئيس مام جلال حذوه ويحافظوا على نهجه، من أجل رفعة شعبنا وصون الأخوة فيما بيننا».

نحو معالجة المشاكل وحماية الاستقرار وتقوية كيان اقليم كوردستان

وزار بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في ٢٠٢٥/٣/١٦، يرافقه السادة دلير سيد مجيد وقوباد طالباني، الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مسؤول المجلس الاعلى لحماية مصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال اللقاء، تمت مناقشة المستجدات السياسية في اقليم كوردستان والعراق، والعلاقات بين اقليم كوردستان وبغداد، وتم التاكيد على التنسيق بين الاطراف الكوردستانية للوصول الى حكومة خدمية تصب في مصلحة ابناء شعب كوردستان ومعالجة المشاكل وحماية الاستقرار وتقوية كيان اقليم كوردستان.

الحوار والتفاهم اساسا لمعالجة المشاكل

استقبل الشيخ جعفر الشيخ مصطفى نائب رئيس اقليم كوردستان، الأحد ٢٠٢٥/٣/٢٣ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان آخر المستجدات والاوضاع السياسية والامنية في العراق واقليم كوردستان، بالاضافة الى العلاقات بين بغداد واربيل وحل المشاكل والتحديات التي تواجه العملية السياسية.

واكد الجانبان ضرورة معالجة المشاكل بين اربيل وبغداد على اساس الحوار والتفاهم في اطار الدستور من اجل تعزيز الاستقرار وتوفير حياة اكثر رفاهية للمواطنين في العراق واقليم كوردستان دون تمييز.

في جانب آخر من اللقاء ناقش الجانبان خطوات تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان وآخر مستجدات الاوضاع في سوريا والتوترات الاخيرة بين حماس واسرائيل في قطاع غزة، واكدا ضرورة ابعاد العراق عن الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة.

المانيا تؤكد دعمها ومساندتها لقوات البيشمركة

واستقبل شيخ جعفر شيخ مصطفى نائب رئيس اقليم كوردستان، الأحد ٢٠٢٥/٣/١٦ الكولونيل كوبر القائد الجديد للقوات الالمانية في اقليم كوردستان يرافقه الكولونيل توماس ريتر القائد السابق للقوات الالمانية.

وخلال اللقاء، رحب نائب رئيس اقليم كوردستان بالوفد الضيف، وهنأ الكولونيل كوبر بمناسبة تسلمه مهامه الجديدة كقائد للقوات الالمانية في اقليم كوردستان، واشاد بجهود القوات الالمانية في دعم قوات البيمشركة.من جهتهما اكد القائدين الالمانيين دعم ومساندة القوات الالمانية لقوات البيشمركة في اطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، واستمرار الدعم والاسناد العمل المشترك مع قوات البيشمركة لمواجهة الارهاب وتهديدات تنظيم داعش الارهابي.

تواصل المؤتمرات التحضيرية لملتقى الاتحاد الثاني

بدأت يوم الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٩، على قاعة قصر الفن بمدينة السليمانية، اعمال المؤتمر التحضيري السابع للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني.

في بداية المؤتمر القى زياد جبار مسؤول مركز تنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة رحب فيها بالحضور واشاد بجهود اللجنة العليا للملتقى الثاني للاتحاد الوطني على تنظيم المؤتمرات في جميع مناطق اقليم كوردستان.واضاف زياد جبار خلال الكلمة: ان فقيد الامة الرئيس مام جلال ورفاقه اسسوا الاتحاد الوطني الكوردستاني للعديد من الاهداف واعلنوا الثورة الجديدة لشعبنا وقدموا تضحيات كبيرة، وفي اغلب الاوقات العصيبة كان حزبنا في مقدمة النضال واسس نظام الحكم والديمقراطية في اقليم كوردستان وثبت حقوق الكورد في الدستور العراقي الدائم.

وقال: الآن الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني لديه القدرة على قيادة المرحلة الراهنة وان يكون ممثلا لجميع ابناء شعب كوردستان، الهدف الرئيسي للملتقى الثاني هو مراعاة المتغيرات الجديدة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط.

واوضح: علينا اتباع سياسة جديدة للتعامل مع المتغيرات الجديدة وان نكون بمستوى التحديات والاوضاع الراهنة التي تستجد، واليوم نحن نستمع الى آراء ومقترحات جميع الرفاق والكوادر التي تخص السياسة والخطوات المستقبلية للاتحاد الوطني الكوردستاني.

نمر بمرحلة جديدة

من ثم القى الدكتور يوسف كوران عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة اللجنة العليا للملتقى، وقال: نحن اليوم نجتمع في المؤتمر السابع للملتقى الثاني للاتحاد الوطني لنقدم بكل مسؤولية مقترحاتنا في جميع المجالات.

وقال: اننا نمر بمرحلة جديدة، والملتقى الثاني هو مبادرة كبيرة ومهمة تعقد في المرحلة الراهنة، ونحن نعمل لتوسيع النقاشات واخذ مقترحات وأراء جميع الكوادر، والملتقى مهم جداً لتقوية روح المسؤولية لدى جميع كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكوردستاني.

واوضح: نحن نريد ان تكون لنا مقترحات وسياسة موحدة تجاه الملفات المصيرية والمتغيرات التي تشهدها المنطقة باضافة الى مواجهة التحديات بكل استعداد، والملتقى سيصبح عاملا كبيرا للتقارب الحزبي وتقديم المشاريع لتطوير اسس العمل الحزبي.

وقال عضو المكتب السياسي: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه سياسة واضحة وصريحة وقدم تضحيات كبيرة من اجل مواقفه الوطنية والقومية، هناك تحديات ومستجدات ظهرت، علينا ان نقوم بحوارات ونقاشات مستفيضة وتقديم مقترحاتنا الى اللجنة العليا للملتقى الثاني.

هذا ومن المقرر ان تبدأ، اعمال المؤتمر التحضيري الثامن للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء المقبل، في محافظة كركوك.

ستران عبدالله: ملتقى الاتحاد اصبح عرفا متبعا

اعلن عضو في المجلس القيادي ان ملتقى الاتحاد هو تجربة جديدة، وأصبح نهجا في الاتحاد الوطني، حيث ان كوادر الاتحاد يعرضون القضايا بشكل مباشر ثم يعملون على إيجاد الحلول لها».

واكد ستران عبد الله، عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال تصريح لPUKMEDIA الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني» ان الملتقى هو تجربة جديدة، ويعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني على هذا الأمر، لأننا نعتقد انه من خلال هذا النهج يمكننا اتخاذ قرارات صحيحة بشأن مستقبل توجه عمل الاتحاد الوطني».

وأضاف: «الملتقى اصبح عرفا متبعا، وفي المؤتمر الخامس تم توجيه جزء كبير من مشاريع الملتقى الأول نحو التنفيذ، كما ان الهدف من ملتقى الاتحاد يعتمد على ركيزتين: القضايا الداخلية للحزب ورؤية الحزب تجاه القضايا السياسية».

واوضح ان «المؤتمر التحضيري السابع في السليمانية هو استكمال لستة مؤتمرات تحضيرية سابقة عقدت في كل من الموصل، دهوك، كويه، اربيل، كرميان، وحلبجة، وجميعها عقدت استعدادا للملتقى الرئيسي».

وبين ستران عبدالله»في الملتقى، يواجه كوادر الاتحاد القضايا بشكل مباشر ثم يعملون على إيجاد الحلول لها، ومن خلال هذا النهج، يسعى الاتحاد إلى تغيير أسلوب عمله التنظيمي والسياسي والاستفادة من القرارات الجماعية».

ملتقى الاتحاد ضرورة ملحة في مختلف مراحل العمل الحزبي

أكد مسؤول بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٥/٣/١٧ أن عقد الملتقى يُعد ضرورة ملحة في مختلف مراحل ومحطات العمل الحزبي، حيث يتم خلاله تقييم مهام الحزب في الفترات السابقة، وتشخيص العيوب، وإيجاد الحلول المناسبة لها، اضافة إلى وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة.

وفي مقال نشره تحت عنوان «ملتقى الاتحاد.. أوسع منبر حزبي» قال لطيف نيرويي، مسؤول بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكوردستاني: "الاتحاد الوطني الكوردستاني حزب يؤمن بالتجديد، وقد اتخذ في مختلف مراحل حياته الحزبية خطوات عملية لإحياء الفكر والمبادئ الحزبية. وتنعكس هذه الرؤية اليوم في انعقاد الملتقى الثاني للحزب، الذي يمثل استمرارا لهذا النهج».

واضاف مسؤول بورد الاعلام: «إن انعقاد الملتقى يأتي في وقت تمر فيه القضية الكوردية في غرب كوردستان بمرحلة حساسة، حيث أصبحت قضية محلية وإقليمية ودولية. وعملية السلام في تركيا بمرحلة التقدم نحو الافضل ومن المنتظر ان تكون هناك خطوات عملية جديدة بهذا الاتجاه حيث كان الرئيس مام جلال مهندسا لبناء هذه العملية. كما ان مدينة كركوك تشهد حملة واسعة من الخدمات، إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني وتعزيز التعايش الاجتماعي بين مكوناتها».

واوضح ان الملتقى من الناحية الحزبية « يعتبر المنبر الاوسع لانه يجمع اكبر عدد من كوادر المشاركين في صياغة مشروع فكري وسياسي وتنظيمي واعلامي ومعرفي، حيث يتم تبني موقف جدي بشأن هيكلة الحزب».

وبين لطيف نيرويي ان «الملتقى يعقد بعد أن حقق الاتحاد الوطني الكوردستاني تقدما لافتا في انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كوردستان، التي جرت في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤، حيث تضاعفت اصواته بنسبة ١٠٠٪».

محمود المشهداني:

ما بعد الطائفية الجديدة في العراق

الطائفية هي انتصار الأعمى لفئة على حساب غيرها، سواء كانت متوافقة أو مخالفة، وهو انتصار لا يراه إلا من يشاركه الأهواء والمصالح نفسها، إذ يجد فيه راحة وطمأنينة.

مثل دول عديدة، عانى العراق من الطائفية التي بدأت بتنظيرات تروج لتفضيل فئة معينة على غيرها، وأسفرت عن شبه حرب طائفية، اعتبرها البعض «حرباً أهلية»، وحصدت الجميع في عراق لم يعتد أهله حتى النبز بالألقاب الطائفية وجعلها مقدمة على الدين والأرض والمال.

حدث ما حدث وكان ما كان، وأوصل القتل والخطف والإقصاء البعض، غافلاً أو قاصداً، إلى الدعوة لتقسيم البلاد، بحجة صنع جبل من نار بين طائفة وطائفة، وقومية وقومية، ودين ودين. فشل كل ذلك أيما فشل، ووئدت

الفتنة التي أسميها دائماً بـ«المنتنة».

لقد مضت الطائفية التي عانيناها لسنوات، كما مضى الإرهاب وسيمضي الفساد، لكن ما تبقى من تلك الآثار بدأ يظهر مجدداً في أحاديث الإعلام التقليدي، ويُروج له عبر الذباب الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي، بدعوى نقض مظلومية قديمة بظلم جديد، أو مظلومية جديدة بظلم تاريخي، وينعق خلف ذلك من ينعق قائلاً إن الطائفة توازي الأرض والقومية والتاريخ.

تزايدت خطورة التحريض إلى حد التماهي مع مشاريع قديمة تدعو لتقسيم البلاد، وبات البعض يسعى إلى تحقيق ما كان قد حلم به الرئيس الامريكي السابق جو بايدن، عندما دعا قبل عقد من الزمن إلى تقسيم العراق، بتشكيل فيدراليات تهدد إحداها الآخر.

وفي هذه الأجواء، يتحرك سياسيون ورجال أعمال وأشباه شيوخ قبائل ودعاة إسقاط النظام السياسي، وأصحاب مشاريع لضرب الأساس الدستوري للعملية السياسية القائمة، لأن كلمة الطائفية عندهم هي العليا، والعراق إذا ما نجحوا سيتحدر إلى الهاوية.

لذا، وفي الطريق إلى انتخابات نهاية عام ٢٠٢٥، نجد في هذا المشروع تصعيداً خطيراً بينما يعصف التغيير بالمنطقة التي نعيش فيها وتحدق بها الفوضى، وأقل ما نحتاجه اليوم بعد سنوات من العمل على تثبيت الاستقرار هو طائفية جديدة.

وعلى الفعاليات السياسية، والمؤسسات التي تشكل أركان النظام في العراق من برلمان وحكومة وقضاء، أن تدير أزمة الطائفيين الجدد بتجفيف منابع خطابهم وأصل مشروعهم، إذ لا خيار سوى إسكات هذه الأصوات.

في اجتهادنا السياسي، نرى أن تجريم «الطائفية الجديدة»، كما أسميها، يتم بقوانين وتشريعات ورقابة لا تسلب حرية التعبير، بجملة خطوات نلخصها فيما يلي:

أولاً: إصدار قانون «تجريم الطائفية» تتولى تنفيذه رئاسة الوزراء بعد إقراره برلمانياً، مع رقابة قضائية.

> **تزايدت خطورة التحريض إلى حد التماهي مع مشاريع قديمة تدعو للتقسيم**

ثانياً: الطلب رسمياً من مواقع التواصل الاجتماعي إغلاق وحجب وإزالة الصفحات والمنشورات والفيديوهات والتسجيلات التي تدعو للطائفية، كما فعلت دول كثيرة في طلبها من إدارات هذه المواقع باستخدام الحق السيادي لمواجهة الكوارث والمخاطر.

ثالثاً: العمل مع المراجع الدينية لكل الطوائف على تقديم رأيها الشرعي في حرمة الطائفية وتحريم الحض عليها.

رابعاً: أن يعمل قادة الأحزاب ورؤساء الكتل البرلمانية على توعية جمهورهم بأن التحريض الطائفي لا يندرج ضمن الحقوق الديمقراطية والحريات، بل إنه محرقة قد تندلع بشرارة عن عمد أو دون ذلك.

خامساً: المضي في إزالة الظلم عن أبناء أي طائفة في العراق، بفعل خلل سابق أو بسبب تأثيرات الإرهاب والفساد، لتكريس مبدأ أن الطائفة لا تحمي أحداً كما يضمنه القانون وتحميه الدولة.

سادساً: الدعوة إلى إطلاق حملة وطنية يشارك فيها جميع العراقيين تحت وسم #الطائفية_دعوها_فإنها_منتنة، على أن تتولى الحكومة صناعة برامج الحملة.

هذه خطوات بسيطة ندعو لها ويمكن تطويرها بمساهمة الجميع، على أمل أن تحمي العراقيين من مخاطر الفتن والتفرقة، وتكريس مبدأ أن العراق طائفة لجميع الطوائف، كما كان منذ بداية التاريخ.

«رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ».

*رئيس مجلس النواب العراقي

أحمد عبدالسلام:

كيف يستعيد النظام ثقة المواطنين؟

تحيط بالعراق تحولات إقليمية ودولية خطيرة تشجع على اطلاق الشائعات وعمليات التحريض ضد النظام السياسي، وتزيد نشاط بعض القوى المعادية بما يثير قلق المواطنين والشركاء الدوليين، لذلك يحتاج النظام السياسي الى استعادة الثقة الشعبية والدولية، وستكون زيادة اعداد المشاركين في الانتخابات هي الدليل الأكبر على ثقة المواطنين بالنظام السياسي في العراق.

لكن كيف يذهب المواطن الى الانتخابات ويثبت ثقته بالنظام بينما تفشل الحكومة دوريا في تقديم الموازنة المالية في موعدها؟، وتخالف قانون الإدارة المالية كما تخالف الدستور اللذين يحددان توقيتات وآليات واضحة لصياغة الموازنة وتقديمها للحكومة التي يجب ان تناقشها وتضعها بصيغة مناسبة قبل مناقشتها مع النواب ثم تقديمها رسميا للتصويت عليها.

مـن المتوقع ان يـكـرر رئـيـس مجلس

كيف يذهب المواطن الى الانتخابات ويثبت ثقته بالنظام بينما تفشل الحكومة

الـوزراء محمد السوداني ووزيـرة المالية التأخير المتعمد للموازنة لحرمان المحافظات والوزارات من تخصيصاتها المالية وبالتالي اظهار الـوزراء والمحافظين عاجزين وفاشلين، لكن هذه المرة الوضع سيكون اكثر احراجا لأننا في سنة انتخابية ومن يسيطر على الأمـوال وعلى إدارة وتوزيع المشاريع سيكون هو الأكثر قوة، وخاصة اذا كانت يده مطلقة في انفاق الأموال بدون رقابة او ضوابط مثل السوداني الذي يرتب الموازنة على مهل بحسب مصالحه السياسية ومن المتوقع ان يستغل توزيع الأمـوال لعقد تحالفات انتخابية قوية، ليحصل المحافظون والوزراء المتحالفون معه في الانتخابات على الحصة الأكبر بينما يواصل افقار المحافظات والوزارات التي تقودها شخصيات وأحزاب منافسة.

لقد تعمد السوداني توريط المحافظات بالمديونية للمقاولين والشركات وافـراغ أرصدتها ليضطر المحافظون الى التحالف معه، وهو ما سيدفعه الى تعطيل الموازنة الى حد استنزاف القوى السياسية بينما سيواصل هو الانفاق من المليارات الموضوعة تحت تصرفه للطوارئ او عبر التخصيصات غير القانونية للمشاريع التي يشرف عليها بنفسه وكذلك من المقاولين والتجار الذين منحهم استثمارات ومشاريع بطرق غير شرعية.

ليس من مصلحة السوداني ان تكون هناك مشاركة واسعة في الانتخابات، فهو غير قادر على تقديم الهبات والغنائم للجميع لكنه قادر على استغلال المال العام وصلاحياته بطرق غير مقبولة، لشراء ذمم البعض وربط مصالحهم به كما يتصور الى درجة تدفعهم لإنتخابه.

ان حكومة تعطل الموازنة منذ سنوات وتخالف القانون بدون ان تواجه أي محاسبة، هي حالة تضعف ثقة المواطن بالنظام السياسي، وان القوى السياسية التي تتفرج صامتة على الأداء الاقتصادي الفاشل وتعطيل تقديم الخدمات والاضرار المتعمد بالمواطنين دون اعتراض، هي قوى لن يمنحها المواطن ثقته ولن ينتخبها، وهو ما يضعف العراق امام المجتمع الدولي ويسهل مهمة الراغبين باثارة الفوضى تحقيق طموحاتهم الدموية، لذلك فإن مواصلة الصمت على تصرفات السوداني التفردية قد تجعله قويا انتخابيا بشكل محدود لكنها تضعف العراق وتهدد مؤسساته بالفشل والافلاس وتعرضه لمشاكل كبيرة.

*حسن الكوفي:

وضع الرئيس في العراق

(4) دوافع للذين يستهدفون رئيس الجمهورية

مع اقتراب موعد الانتخابات تتزايد الهجمات الإعلامية المفتعلة التي تستهدف رئيس الجمهورية، ونقول مفتعلة لأنها لا تستند الى خلل او تقصير بل تتحرك بتأثير ثلاثة دوافع، الأول هو التزاحم على المنصب مع دنو موعد نهاية الدورة البرلمانية، فهناك طامعون كثر بمنصب رئيس الجمهورية ولكنهم غير قادرين على الإعلان عن رغبتهم الآن ويفضلون مهاجمة رئيس الجمهورية الحالي عبداللطيف رشيد ظنا منهم انه سوف يترشح لدورة ثانية.

اما الدافع الثاني، فهو التحريض العنصري والطائفي، فهناك من يرى ان الكرد يشغلون منصب الرئاسة بغير وجه حق اعتقادا منهم ان الرئاسة اما يجب ان تذهب للقومية العربية او للاغلبية الشيعية، وهذا اعتقاد يجب التصدي له بقوة ورفضه لأنه قائم على التمييز العنصري المرفوض وأيضا لأنه يهدد التعددية العراقية التي تنعكس في توزيع الرئاسات لضمان الاستقرار والسلم الأهلي وتحقيق التنوع وردع التفرد.

بينما الدافع الثالث فيتمثل بغضب البعض من الأداء الإيجابي الذي يقوم به الرئيس رشيد ويعتبرونه فعالا أكثر مما يريدون، وهو أداء محكوم بالدستور والالتزام بالواجب السياسي والوطني، الرئيس يقوم بواجباته البروتكولية والتشريفية والسياسية خير قيام ولم يتأخر او يتعطل عن القيام بأي منها، وقد مثل العراق في كثير من المناسبات والمحافل الدولية وزار الكثير من المحافظات العراقية وتفاعل مع الجامعات والوجهاء والمجتمع المدني واستمع الى شكاوى المسؤولين التنفيذيين والتزم بالدفاع عن حقوق جميع المحافظات العراقية ويجتمع مع الوزراء ويتعاطى مع كل التفاصيل الخاصة بالسياسة الخارجية ويقوم بأدوار دبلوماسية ليس من الضروري اطلاع الاعلام عليها، وهو ما يزعج هذا البعض الذي يرفض تفعيل الوضع الدستوري لرئيس الجمهورية كجزء من السلطة

التنفيذية، وهي القضية التي أثارها الراحل مام جلال عندما كان رئيسا لجمهورية العراق.

الذين يستهدفون رئيس الجمهورية يعتمدون على فكرة سيئة ومشوشة عن صلاحيات وحدود المنصب، مستغلين الجهل الشائع بالدستور حتى بين المتعلمين وبعض الإعلاميين والدعاية البعثية المتواصلة والتي تقدم رئيس الجمهورية بنموذج صدام حسين، يشعل الحروب ويعدم المعارضين ويهجر المواطنين ويلقي الخطابات الجوفاء الطويلة ويضحك بدون مناسبة ويدعي العبقرية وكل مواهب الأرض ويقطع لسان من ينتقده!! وهذا الجهل يستغله المبتزون الذين يشعرون بالغضب لأن رئاسة الجمهورية لا تدفع أموالا لإسكات أحد.

> **الذين يستهدفون رئيس الجمهورية يجهلون الصلاحيات وحدود المنصب**

الحقيقة ان منصب رئيس الجمهورية في العراق هو موقع ضامن للدولة والدستور، وهو نموذج متقدم معتمد في كثير الدول، سواء بمنصب الرئيس مثل الهند وألمانيا والبرتغال واليونان وعشرات الدول او الملك في بريطانيا وهولندا السويد وعشرات الدول الأخرى، إذ ليس من حق الرئيس ولا واجبه التدخل في ادق التفاصيل اليومية لكنه ملزم بموقف في القضايا العامة، مثل خرق الدستور، الالتزام بالمواعيد الديمقراطية، تحقيق المساواة، اعلان الحرب، غياب او فقدان رئيس الوزراء، المصادقة على الإعدام ألخ من القضايا الحاسمة، وفي العراق من حقه الطلب بسحب الثقة من الحكومة وله حق تكليف من يشكل الحكومة، وهنا مربط الخيل!!.

يستخدم مهاجمو الرئاسة وسائل التواصل السطحية ومدونيها الانتهازيين الذين يبيعون حساباتهم وألسنتهم بأثمان زهيدة، وليس لديهم غير سؤال واحد استهزائي رخيص مفتعل «هل تعرف الرئيس؟» طبعا يختار المدون من يجهل او يحرض بعضهم على إجابات ساخرة، لكن ماذا لو لم يعرفوا الرئيس؟

هل يعرف هؤلاء المدونون ومن يظهر معهم أسماء الأشخاص المسؤولين عن غرق بيوتهم بمياه المجاري؟

هل التقوا بهم؟ هل يعرفون المسؤول عن توفير الحصة التموينية لهم مثلا؟

هل التقوا به؟

هل اختاروه؟ هل حاسبوه؟

هل يعرفون المسؤولين عن غياب الكهرباء؟

هل يستطيعون انتقادهم؟

هل ينتقدون ويحاسبون من يعرقل حياتهم ويغرقهم بالازدحامات ويحبسهم في بيوتهم الصغيرة؟.

ان التعصب العنصري والطائفي والرغبة في اضعاف الدولة وخرق الدستور وفرض السلاح المنفلت والحلم بالعودة الى التفرد والطغيان هو ما يدفع الى مهاجمة أي رئيس جمهورية منذ ٢٠٠٣، فهؤلاء يحلمون بعودة الحاكم المتفرد بثياب جديدة عبر القفز على التوصيفات الدستورية مستغلين المال العام الذي وضع امانة بين يديهم في تسويق انفسهم ومهاجمة كل من يريد فرض سيادة الدستور وكذلك لابعاد الرأي العام الغاضب عن المتسببين الحقيقيين بمشاكل وأزمات البلاد عبر وسائل مبتذلة لا تليق بالقادة والمسؤولين السياسيين او بمن يريد ان يحمل صفة زعيم.

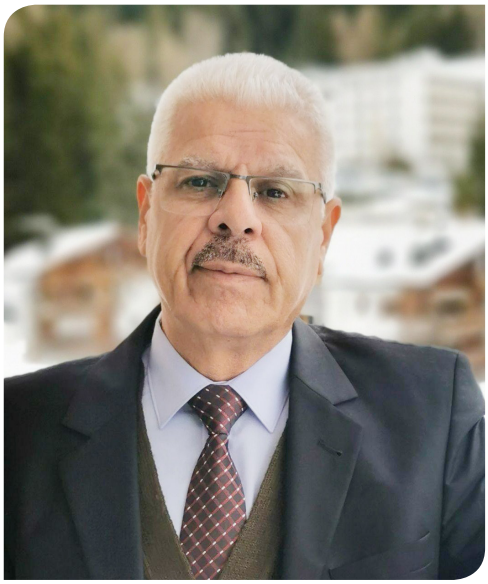

فاضل صحبت:

محاولات خائبة لابواق مأجورة

دأبت بعض الابواق المأجورة ومن بينهم أعضاء في مجلس النواب، في الاونة الاخيرة، على الخروج من إسلوب الكياسة واللياقة في أحاديثهم وتصريحاتهم، بحيث تجاوزوا كل الحدود وخاصة فيما يتعلق برئاسة الجمهورية، حتى وصل بهم الأمر الى التجاوز على رمز الدولة و التطاول على حامي دستورها.

حتى وصلت بهم الصلافة، الى السخرية من رئاسة الجمهورية والتشهير بها والأستهزاء وبإسلوب سوقي من المستشارين المتخصصين، دون مراعاة للعمل المؤسساتي واسلوب العمل البرلماني والتبعات القانونية المترتبة عليها.

ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، بدأ البعض بعرض بضاعته العفنة في سوق النخاسة، و أخذوا على عاتقهم مهاجمة رئاسة الجمهورية ونشر الأكاذيب والافتراءات ضدها دون وجه حق و دون الرجوع الى السياقات القانونية والاصولية، وخاصة أن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة، لأي استفسار أو توضيح حول جميع المسائل.

فلمصحة من نشر هذه الافتراءات؟ وما الهدف منها؟ ومن يقف ورائها؟ ولماذا في هذا الوقت بالذات؟

لماذا لا يركزون على مظاهر الفساد وسرقة مليارات الدولارات وهدر الاموال والمشاريع الوهمية التي تستنزف ميزانية الدولة وتثقل كاهل المواطنين.

ولماذا يتجاهلون مسؤولية رئيس الوزراء ولا يستجوبونه عن الفساد المستشري في أركان الحكومة، أم أنهم يكيلون بمكيالين ودون وازع من ضمير.

انني أكاد أجزم بأن هذه الحملات ممنهجة ومخطط لها ومدعومة من جهات اخرى، لا تريد الخير للبلد وهي تنطلق من دوافع عنصرية مدفوعة الثمن.

لذلك من حق رئاسة الجمهورية، عدم السكوت عن تلك التجاوزات وحملات التشهير و ملاحقة المطبلين وأمثالهم قانونيا و تقديمهم الى العدالة، ووضع حد لظاهرة استغلال المناصب للتهجم على رموز الدولة، و لا يجني الحاقدون والعنصريون غير الخيبة والعار.

عباس عزيز:

لن تحجب الشمس بغربال المتصيدين في الماء العكر

ما يحصل من استهداف ممنهج لمنصب رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس وفقا لقول المتنبي «اذا اتتك مذمتي من ناقص فهي شهادة لي بالكمال» هو خير دليل على ان الرئيس يسير في الاتجاه الصحيح، وان الشجرة المثمرة يقذفها الناس بالحجارة.

التخرصات التي تصدر من هنا وهناك لبعض المحسوبين على السياسة من المتصيدين في الماء العكر ومحاولاتهم البائسة للنيل من الرئيس واضهار دوره بانه بروتوكولي وغير مؤثر، عدا عن كونها تجاوز وتجاهل صارخ لمواد الدستور فهي انكار لحقيقة بائنة وكذبة لن تنطلي على احد، لان رئيس الجمهورية عدا عن كونه حاميا للدستور وصائنا للوحدة الوطنية، فهو خيمة لكل العراقيين وهو يحمل هموم المواطنين في اي بقعة من ربوع الوطن.

يوم يخرج علينا فلان ويوم علان واخر فلتاوي لاستهداف رمز من رموز الدولة ليس لشيئ سوى، ان الرئيس رفض ان يخفي رأسه في الرمل كما فعل الاخرون وفضل ان يغرد خارج السرب، وان لا يسكت عن الانتهاكات والتجاوزات المستمرة على حقوق المواطنين وثرواتهم واهدار مئات المليارات وسرقتها دون وازع او رادع.

رئيس الجمهورية منذ توليه منصب الرئيس رفض

فضل انتقاده من قبل بعض المرتزقة على سعيه لشراء الذمم

تعيين مستشارين واكتفى بوجود مـدراء لبعض الاقسام وسرح عددا من المستشارين السابقين، هذا فضلاً عن قيامه بتوزيع المنافع الاجتماعية المخصصة للرئيس عبر دفعات متلاحقة على ذوي الدخل المحدود من طلبة الجامعات والمعاهد في مختلف جامعات العراق دون تمييز، اضافة الـى بناء وترميم المكاتب وتزويدها بالكتب، وغيرها من الاسهامات الاجتماعية والخيرية التي لايمكن حصرها ويرفض هو شخصيا الاعلان عنها والتباهي بها.

وخلال عدة لقاءات جمعتنا معا رفض، ان يكون جزءا من نظام المحاصصة المقيتة وفضل انتقاده من قبل بعض المرتزقة من الساسة ووسائل الاعلام على سعيه لشراء الذمم ودفع الاموال لتمجيده في وسائل الاعلام، وهو يؤكد دائما ان مهمة الشرفاء من الساسة ووسائل الاعلام الرصينة هي الكشف عن الخلل ومكامن القصور وتسليط الضوء على المشاكل والازمـات التي تواجهها البلاد، بدلا من السعي لتجميل صور المسؤولين في الدولة، كما يحصل الان مع بعض المسؤولين، وكأن بناء مدرسة او تبليط شارع اوانشاء جسر وزرع شجرة هو منة من المسؤول على الشعب، وانجار ليس له مثيل ومجد لا يدنوه احد.

لا يخفى على احد حجم الفساد المتفشي في مختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها والذي تتحملة السلطة التنفيذية بالدرجة الاولى، ومن ثم النظام والاحـزاب الحاكمة، ورغم مرور سنوات على تولي حكومة السوداني مقاليد الحكم والوعود التي قطعها باجراء اصلاحات ادارية ضد الفاسدين وهم كثر وحصر السلاح المنفلت بيد الدولة وتقديم المتورطين في الفساد وسرقة المال العام الى القضاء، الا انها كل تلك الوعود ما زالت حبراً على ورق، وبات اجراء الاصلاحات ضرب من الخيال وهو اضغاث احلام، ولدينا في ذلك نماذج وادلة كثيرة كما حصل مع نور زهير وشركائه من المسؤولين، هذا فضلا عن تورط مسؤولين كبار في الحكومة بعمليات تربح وفساد وتبييض اموال، وضع العراق بموجبها في مقدمة الدول الفاسدة، وبات الفساد والمحسوبية وسرقة المال العام وثروات البلاد احدى ابرز سمات الحكم الراهن.

إنه لمن سوء الحظ ألا ندرك ما يراد بنا، فنصرف عما ينبغي أن نفكر فيه كأفراد ومجتمعات، عبر ذر الرماد في العيون اذا ان الجهلة ممن يلبسون ثوب العلم من المنتفعين من مدفوعي الثمن، أخطر على المجتمع من كل ما ورد من فساد وتطاول على مقدرات البلاد، وهو ما يسترعى منا جميعا التصدي له والوقوف بوجهه وكشفه دون اي حرج.

تداعيات اعتقال واقالة امام اوغلو..

غليان سياسي يعصف بتركيا

*تقرير خاص/فريق الرصد والمتابعة

يعصف غليان سياسي واقتصادي بتركيا مع استمرار احتجاز رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، إذ اتسعت الاحتجاجات واتجهت إلى العنف.

واستيقظت تركيا يوم الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٩ على أنباء حملات اعتقال بحق بلدية إسطنبول الكبرى طالت عمدة إسطنبول وشخصيات كردية في بلديات إسطنبول.وجاءت الاعتقالات في إطار تحقيقين منفصلين للسياسيين المنتمين لأكبر أحزاب المعارضة في تركيا.

وعقب هذه التطورات، دعا المتحدث باسم حزب الشعب الجمهوري، دنيز يوجال، أنصار الحزب إلى الاحتشاد في الشوارع للاحتجاج على اعتقال إمام أوغلو.

وجاءت أول استجابة من مدينة إزمير، التي تُعتبر قلعة حزب الشعب الجمهوري. وبدأ المواطنون في الاحتشاد أمام مقر شعبة الحزب بالمدينة للإعراب عن استنكارهم لحملات الاعتقال.

ورفع المحتشدون شعار "كتف بكتف ضد الفاشية".

وفي إسطنبول، احتشد المواطنون أمام مديري أمن وطن على الرغم من الحواجز الأمنية التي نشرتها قوات الأمن.

وفي أنقرة، تجمعت حشود واسعة أمام مقر الحزب بالمدينة استنكارا لحملات الاعتقال التي طالت إمام أوغلو.

تبريرات نيابة إسطنبول

وذكرت نيابة إسطنبول في أول بيان بخصوص الاعتقالات أنه تقرر إصدار قرارات اعتقال بحق ١٠٠ مشتبه بهم من بينهم إمام أوغلو بسبب تهم "قيادة تنظيم إجرامي" و"ابتزاز تنظيم إجرامي والحصول على رشاوي والاحتيال والتلاعب في المناقصات".

وأضافت نيابة إسطنبول في بيانها الآخر أنه تقرر اعتقال إمام أوغلو رفقة سبعة أشخاص آخرين بتهمة "مساعدة تنظيم العمال الكردستاني الإرهابي".

وأوضحت نيابة إسطنبول في بيانها أنه تقرر إصدار قرارات اعتقال بحق سبعة أشخاص من بينهم إمام أوغلو وإمرة شاهين ورئيس معهد الإصلاح، محمد علي شاليشكان، ونائب رئيس عمدة شيشلي، إبرو أوزدمير، ونائب الأمين العام لبلدية إسطنبول الكبرى، ماهر بولات، بسبب جهود "المصالحة في المدينة" التي تم عقدها خلال انتخابات ٣١ مارس/ آذار، في إشارة إلى اتفاق مزعوم بين حزب الشعب الجمهوري المعارض والكورد لدعم إمام أوغلو للفوز ببلدية إسطنبول الكبرى، مقابل دعم شخصيات كردية للفوز بالبلديات الفرعية.

تظاهرات احتجاجية

وقد عمت المظاهرات الاحتجاجية ولاية إزمير التي بدأها إمام أوغلو السبت الماضي لتكون باكورة حملته الانتخابية، وشهدت العاصمة أنقرة مظاهرة أمام وزارة العدل احتجاجاً على اعتقال رئيس بلدية إسطنبول الكبرى، وأخرى قام بها طلاب من جامعة الشرق الأوسط التقنية بمنطقة كيزيلاي في أنقرة حملوا لافتة كتب عليها «لن نخضع لطغيان حزب العدالة والتنمية»، كما طاولت الاحتجاجات ساحة تقسيم وميدان سراج خانه احتجاجًا على اعتقاله، وللمطالبة باستقالة أردوغان، إلى جانب مظاهرة أخرى في شارع وطن بمنطقة أكسراي بإسطنبول.

كما شهدت بعض الاحتجاجات صدامات مع الشرطة كما حدث في مظاهرة منطقة بيازيد بإسطنبول وأخرى بولاية موغلا التي تطورت إلى مشادات أسفر عنها اعتقال رئيس فرع شباب حزب الشعب الجمهوري في موغلا مع شخصين آخرين.

وكانت تركيا قد قيدت الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي ، في مسعى لتخفيف الاحتقان المجتمعي وعدم الدعوات إلى التظاهرات التي عمت ولايات عدة.

وقالت منظمة «نت بلوكس» لمراقبة الإنترنت إن السلطات التركية قيدت الوصول إلى العديد من شبكات التواصل الاجتماعي، منها إكس وإنستغرام ويوتيوب وتيك توك وفيسبوك. وحظرت ولاية إسطنبول التظاهرات والتجمعات في المدينة، حتى الـ٢٣ من الشهر الجاري. وأغلقت عدداً من الطرق والميادين الرئيسية في إسطنبول.

وأوقفت الشرطة التركية إمام أوغلو بتهم الفساد والإرهاب، بناء على القضية المعروفة باسم «الاتفاق الحضري»، الذي جرى بين حزبي الشعب الجمهوري و«المساواة وديمقراطية الشعوب» خلال الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٤، ومشاهد عد الأموال في مقر الحزب، التي تتعلق بالمناقصات التي أُجريت داخل شركة.«Medya A.Ş». وبحسب بيان صادر عن مكتب المدعي العام في إسطنبول، فقد تم اعتقال أكرم إمام أوغلو في إطار تحقيقين منفصلين أجرتهما مكاتب التحقيقات في «جرائم الإرهاب» و«الجرائم المنظمة»، قبل أن توجه إلى المعتقلين اتهامات بـ«التنظيم الإجرامي، والابتزاز، والرشوة، والاحتيال، والتلاعب بالعطاءات».

وأعلنت وزارة الداخلية التركية، يوم الأحد ٢٠٢٥/٣/٢٣، إيقاف رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو عن العمل مؤقتاً، وذلك بعد صدور حكم قضائي يقضي بسجنه في إطار تحقيق يتعلّق بقضايا فساد.

وفي بيان، أكّدت الداخلية التركية، أنّها «أوقفت المعتقل إمام أوغلو مؤقتاً كرئيس بلدية إسطنبول الكبرى، بالإضافة إلى اثنين من المسؤولين في بلديات إسطنبول، عن مناصبهم».

وأوضح البيان أنّه جرى اعتقال إمام أوغلو، بتهم متعددة تشمل «تسجيل البيانات الشخصية بشكل غير قانوني، تلقّي الرشاوى، التلاعب في عطاءات المؤسسات والمنظّمات العامة، وإنشاء منظمة لارتكاب جريمة».

وذكرت أنّ «تعليق مهام إمام أوغلو كإجراء مؤقت، جرى بموجب المادة ١٢٧ من الدستور التركي، الفقرة ٤٧ من قانون البلديات رقم ٥٣٩٣».

كما أُوقف رئيسا بلديتي بيليكدوزو، محمد مراد جاليك، وشيشلي، إمراه شاهان، إذ جرى القبض عليهما أيضاً كجزء من القضية المرفوعة ضد إمام أوغلو.

الجدير بالإشارة إلى أنّ بلديتي بيليكدوزو وشيشلي هما من أصل ٣٩ وهو عدد بلديات مناطق إسطنبول.

ودعت ولاية إسطنبول، مجلسي بلديتي إسطنبول الكبرى ومنطقة بيليكدوزو، للاجتماع يوم الأربعاء المقبل، لانتخاب وكيلين لإدارة البلديتين بعد إيقاف رئيسيهما.

القضاء يحكم بسجن عمدة إسطنبول

وحكم القضاء التركي على أكرم إمام أوغلو بالسجن في إطار قضية تتعلق بالفساد، وإخلاء سبيله في قضية تتعلق بالإرهاب.بعد التوقيف والاستجواب لمدة ٤ أيام، أحيل عمدة إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، يوم أمس إلى العدلية وسط مطالبات من النيابة العامة بسجنه.وطالبت النيابة العامة بسجن إمام أوغلو بتهم "مساعدة تنظيم إرهابي مسلح" و"تأسيس تشكيل إجرامي" و"الفساد في المناقصات" و"الحصول على رشاوي".

وفي المقابل، قضت المحكمة بإخلاء سبيل نائب الأمين العام لبلدية إسطنبول، جمال أفق كاراكايا، ومدير شعبة التصميم الحضري بالبلدية، بيرام تاشكين، وجنان مونوبلو وبيرسان شاهين ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ميديا، وحيد دوغان، والفنان أرجان ساتشي.

تصريحات إمام أوغلو في النيابة العامة.. ما هي التهم وما هي الإجابات ؟

الى ذلك تم الكشف عن التصريحات التي أدلى بها رئيس بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أوغلو إلى مكتب المدعي العام في إطار تحقيقات الإرهاب والفساد.

سألت النيابة العامة أكرم إمام أوغلو عن عضوية ١٨ شخصًا في المجلس لديهم سجلات إرهابية وإجماع المدينة. وأدلى إمام أوغلو ببيان من ١٠ صفحات ردا على الأسئلة وقال إنه لا يقبل أقوال الشهود السريين.

وسُئل أكرم إمام أوغلو، الذي أدلى ببيانه في مكتب التحقيقات في جرائم الإرهاب التابع لمكتب المدعي العام الرئيسي في إسطنبول، «هل لديك أي أقارب أو مقربين متورطين بنشاط في المنظمات الإرهابية؟» أجاب على السؤال قائلاً: «لا يجوز لأحدٍ مرتبطٍ بالإرهاب البقاءَ بجانبي أو بجانب عائلتي، ولا أن يكونَ جزءًا منه. أعتبرُ حتى سؤالي عنه قسوةً».

النيابة العامة تسأل إمام أوغلو عن «إجماع المدينة»

سُئل إمام أوغلو عن معنى «إجماع المدينة»، ومتى تم إنشاؤه ولأي غرض.

ردّ إمام أوغلو قائلاً: «أعلم أن مصطلح «الإجماع الحضري» هو خطابٌ لحزب الديمقراطيين الأتراك. لا أعرف أسماء ولا خطابات المنظمات الإرهابية المذكورة آنفًا، ولا بعض أعضاء المنظمات الإرهابية التابعة لها، ولم أتابعهم، ولا أرغب في ذلك. لا ينبغي توجيه سؤال «الإجماع الحضري» إليّ، بل إلى مسؤولي حزب الديمقراطيين المنخرطين حاليًا في دبلوماسية مكثفة مع الحكومة في ظلّ الأجندة السياسية الحالية لتركيا».

وأوضح أن ١٨ فردًا لديهم سجلات إرهابية انتقلوا من حزب المساواة والديمقراطية الشعبية إلى حزب الشعب الجمهوري كأعضاء قبل شهر تقريبًا من الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٤. سُئل أكرم إمام أوغلو: «من ساهم في ظهور هؤلاء الأفراد كأعضاء في البرلمان؟ هل لديك أي معلومات تفيد بصلاتهم بالمنظمة الإرهابية؟» تمت إدارة السؤال.

ردّ إمام أوغلو قائلاً:

«على الرغم من أن هذه الأسماء كانت مدرجة في القوائم المقدمة إلى مجلس الانتخابات المحلي والمجلس الأعلى للانتخابات، أود تذكيركم بأن عدم اتخاذ مجلس الانتخابات المحلي والمجلس الأعلى للانتخابات هذا القرار، وما تلاه من بدء عمليات التحقيق هذه، يُعدّ تدخلاً سياسياً متعمداً من خلال القضاء. ما يقلقني هو أن حزب الشعب الجمهوري قد عرض في قوائمه العديد من الأسماء، ممن كانوا أعضاء سابقين في أحزاب سياسية قانونية في تركيا، في إسطنبول ومدن مختلفة في تركيا، والذين ينتمون إلى مفهوم تحالف تركيا. لا يمكنني معرفة من هم أعضاء البرلمان البالغ عددهم حوالي ١٥٠٠ عضو في ٣٩ دائرة أو من ينتمون إليها».

«لا أقبل طلب الشاهد السري وتصريحاته».

جاءت تصريحات الشاهد السري إلكه، والتي نصها: «قام مراد أونغون بتمويل حركة الأموال التي وفرها حزب

الديمقراطيين لدعم حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٤. وتولى نائب الأمين العام ماهر بولات، ورئيس بلدية شيشلي، رسول عمرة شاهان، ومحمد علي جاليشكان، مدير معهد الإصلاح الذي أسسه أكرم إمام أوغلو، مهمة الربط بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري. كما انعكست أنباء عن تجنيد أشخاص من خلال جمعية تُدعى «دي أيدر» في الرأي العام.

وُجد أشخاص على صلة بالمنظمة الإرهابية داخل الجمعية، وقد تم توظيفهم». وقُرئت هذه الإفادات على إمام أوغلو. سُئل أكرم إمام أوغلو: «هل لديكم أي معلومات عن حركة الأموال المذكورة في إفادات الشاهد السري؟ ما مصدر الأموال المذكورة في الإفادات؟ هل حدث أي تحويل للموارد المالية؟ كيف وأين تم تحويل الأموال المذكورة، ومن خلال من، ولأي غرض أُنشئت مؤسسة «معهد الإصلاح»؟ ما هي أنشطتها؟» وقد تم طرح الأسئلة على النحو التالي:

إمام أوغلو:

التقيتُ بمحمد علي جاليشكان عام ٢٠١٨ عندما كنتُ مرشحًا لمنصب عمدة بلدية إسطنبول الكبرى. لم تكن لديّ أي معرفة سابقة به. أعلم أنه كان مالكًا لشركة أبحاث وتحليلات سياسية عملت مع حزب الشعب الجمهوري آنذاك. التقيتُ به لاحقًا عدة مرات في مجال التحليل السياسي، وأجريتُ بعض الأبحاث، لكنني أعلم أنه عمل بشكل مكثف مع حزب الشعب الجمهوري، وهو باحث قيّم تُعرف أفكاره ومواهبه لدى الجمهور. إنها مؤسسة نسعى إلى تطويرها كمركز أبحاث من خلال إنشاء مؤسسة تُسمى معهد الإصلاح. ومع ذلك، مع مرور الوقت، لم تُوضع خطة بعد للقيام بأنشطة فعّالة.

أنا أيضًا من بين مؤسسي المؤسسة المذكورة. لا علاقة لمراد أونغون، ولا ماهر بولات، نائب الأمين العام لبلدية إسطنبول الكبرى، ولا رئيس بلدية شيشلي، رسول عمرة شاهان، بأي صلة أو شاهد على إنشاء هذه العلاقة. العلاقة التمويلية بين حزب الديمقراطيين وحزب الشعب الجمهوري، ولم أتمكن من تحديد أو رؤية أي من هذه العلاقات. أنا لا أقبل ممارسة الشهود السريين أو أقوالهم. «إنها في معظمها تصريحات ملفقة ومليئة بالمؤامرات والكاذبة.»

وقال إمام أوغلو، الذي تطرق أيضًا إلى عملية ترشيح أحمد أوزر في بيانه، «بعد انسحاب صديقنا الذي تم تحديده كمرشح في إسنيورت، تم ترشيح أوزر، الذي كان يُعتقد أنه مناسب للتركيبة السكانية في إسنيورت والذي كان أيضًا مستشاري في الماضي، كمرشح من قبل مقر حزب الشعب الجمهوري. يتم عرض جميع هذه العمليات على فريق عمل رئاسة المحافظة بتوصية من المرشح لمنصب عمدة البلدية الكبرى، وإذا وجدت رئاسة المحافظة هذا الاقتراح إيجابيا يتم نقله إلى المقر الرئيسي. «ويتم اتخاذ هذا القرار بالتصويت في الجمعية العامة للحزب بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية المركزية.» أجاب.

واصل إمام أوغلو بيانه قائلاً إنه أدان أسلوب الاحتجاز عند بوابة مقر الرئاسة في ١٩ مارس، وقال: «يجب أن أؤكد أن ضباط الشرطة الذين نفذوا العملية لم يتصرفوا بشكل سيء سوى أنهم كانوا مهذبين. وبصفتي شخصًا محتجزًا منذ ٤ أيام، فإن حقيقة أن التحقيقات التي أجريت كانت فارغة، ومليئة بأسئلة ملفقة تجاوزت حدود الأخلاق، واستندت إلى أقوى أسسها على إفادات شهود سرية، ومليئة بتقارير MASAK التي تحتوي على نتائج خاطئة قبل ٣-٥ أيام من الاحتجاز، جعلتنا نمر بعملية ستُسجل في التاريخ كوصمة عار. أدين كل من وضع هذه العملية القضائية المضايقة أمامي على أعلى مستوى، وأعلن أنني سأسعى للحصول على حقوقي من خلال القنوات القانونية طوال حياتي». لقد

استخدم التعابير.

كما تم الحصول على تصريح أكرم إمام أوغلو لمكتب المدعي العام في إطار تحقيق «الفساد» ضد بلدية إسطنبول الكبرى.

وعلم أن إمام أوغلو، الذي تم أخذ إفادته من قبل مكتب التحقيقات في الجرائم المنظمة، قدم إفادته إلى المدعي العام، والتي استغرقت نحو ساعتين ونصف.

ورد إمام أوغلو على الصور التي عرضت عليه قائلاً: «لا أريد الإجابة عن الصور». قال.

صرح إمام أوغلو بأنه رئيس بلدية إسطنبول الكبرى وأحد أكثر الشخصيات شعبية في تركيا، وقال: «أقضي حياتي بين الناس، وأكثر ما أثق به هو تذكر من رأيتهم. مع ذلك، لا أرى أن من المناسب أن يُسألني أحدهم عن أشخاص معينين، معظمهم يعملون معي، ويرتبطون بي في حياتي الخاصة، ويشاركونني الرأي، من خلال وضع جدول صور أمامي في قائمة. علاقاتي مع الأشخاص في الصورة واضحة وثابتة. لستُ ممن يبذلون جهدًا للتعرف على أشخاص لا أعرفهم، أو على الآخرين، من خلال التعبير عن ذلك على حدّ ما أتذكره». لقد استخدم التعبير.

عن المساحة الخضراء أمام منزله

وفي تصريحه بشأن المكان الواقع في الجزيرة ٦٢٤، القطعة ١٧٥ في ساريير الذي سُئل عنه، قال إمام أوغلو، «فيما يتعلق بنزع الملكية الواقع في الجزيرة ٦٢٤، القطعة ١٧٥ في حي رشيت باشا في مقاطعة ساريير الذي سألتني عنه، فهو عمل قامت به البلدية بالكامل لتقديم المنطقة للجمهور كمنطقة خضراء. وقد تم تنفيذ آلاف معاملات نزع الملكية كبلدية. وهذه واحدة منها فقط. وعلى الرغم من أن المكان المعني الذي اشترته ياسمين إروجوز ظهر وكأنه يحمل ضريبة أساسية قدرها ٣ ملايين ودفعة إيداع قدرها ٢٥٠ ألف ليرة في تقرير MASAK، فقد تم استخدام قرضين منفصلين من بنك Türkiye İş Bankası لشراء الأرض المعنية وتم سداد المدفوعات من خلال القروض. نريد التحقيق في هذه القضية مرة أخرى.» قال.

إمام أوغلو، الذي ادّعى عدم علمه بزيادة أصول أفراد مثل المشتبه بهم في التحقيق، إمراه بغدادلي، وآدم سويتكين، وحسين كوكسال، وفاتح كيليش، أشار في دفاعه إلى ما يلي:

«حياتهم التجارية الخاصة. بصفتي مسؤولاً حكومياً، وبصفتي شخصاً يدعي الالتزام بالأخلاق العامة، أعلم جيداً أن أهم قضية هي الشفافية والمساءلة. لم تكن هناك قط أي سرية فيما يتعلق بأي مسألة تتعلق بحياتي. أنا أيضاً شخص يدرك تماماً أنه لا يمكن أن تكون هناك سرية، خاصة بعد أن أصبحت مسؤولاً حكومياً. جميع القضايا المتعلقة بأعمالي وعائلتي مستمرة بشفافية أمام الجمهور».

سأطالب بحقوقي حتى النهاية.

اختتم إمام أوغلو دفاعه قائلاً:»أقسمتُ أن أواصل نضالي القانوني حتى النهاية، ما دمتُ حيًا، ضد من لم يسلكوا الطريق الصحيح، ومارسوا ممارساتٍ من شأنها أن تُشوّه شرفي وكرامتي، وضد من أعدوا التقارير. هذا كل ما لديّ لأقوله.

٣٠٠ ألف متظاهر

وأعلن أوزغور أوزيل زعيم حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، أن ٣٠٠ ألف متظاهر تجمعوا في إسطنبول مساء اليوم، لدعم إمام أوغلو.

وقال أمام مبنى بلدية إسطنبول، حيث تجمع محتجون: «نحن ٣٠٠ ألف شخص»، مضيفاً أن المتظاهرين تجمعوا في عدة أماكن بأكبر مدينة في تركيا، بسبب إغلاق طرق وجسور، ما منع الناس من الوجود في مكان واحد».

إمام أوغلو ينفي التهم

إلى ذلك، أظهرت وثيقة قضائية ، أن إمام أوغلو نفى تهم الفساد الموجهة إليه. وقال في دفاعه: «أرفض بشدة جميع الادعاءات».ووُجهت إلى إمام أوغلو، وهو شخصية معارضة بارزة ومنافس محتمل لإردوغان، ما لا يقل عن ٤٠ سؤالاً بشأن مناقصات لبلدية إسطنبول.

الغاء شهادة أكرم إمام أوغلو

وتم اتخاذ قرار في التحقيق المثير بشأن ادعاء تزوير الشهادة الجامعية لعمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، من جامعة إسطنبول التقنية.

وأعتبر القرار أن شهادة السياسي المعارض البارز أكرم إمام أوغلو الجامعية، وآخرين تم نقل قيدهم من جامعات أجنبية، غير سارية.

وصدر بيان بذلك من قبل جامعة إسطنبول التقنية، جاء فيه: "مع اتخاذ القرار في الاجتماع ٦١ لمجلس إدارة جامعتنا بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥؛ وفقًا للنتائج في التقرير البحثي للمجلس الإشراف على التعليم العالي المؤرخ ١٧/٠٢/٢٠٢٥ وفقًا للتقرير الذي أعدته لجنة التحقيق التي تم تعيينها في جامعتنا ، تم حذف ١٠ أشخاص من بين ٣٨ شخصًا انتقلوا إلى البرنامج الإنجليزي في كلية إدارة الأعمال في عام ١٩٩٠، بما في ذلك قرارات التعليم العليا" بمعدلة شهاداتهم الدراسية.

أضاف البيان "تقرر إلغاء شهادات التخرج التي حصل عليها هؤلاء الأشخاص بناءً على هذه القرارات وسحبها بسبب الخطأ الواضح؛ وقد تقرر مواصلة التحقيق والبحث بشأن التحويلات الأفقية التي تمت في جميع كليات جامعتنا ومن اتخاذ الإجراءات اللازمة".

وقال البيان "سيتم إرسال القرار المتخذ وجميع المعلومات والوثائق التي تشكل أساس هذا القرار إلى مكتب المدعي العام الرئيسي في إسطنبول ومجلس التعليم العالي (YÖK) على الفور".

وكانت النيابة العامة في إسطنبول فتحت تحقيقا في جريمة "تزوير وثائق رسمية" عقب ورود تقارير تفيد بتزوير شهادة البكالوريوس لرئيس بلدية إسطنبول الذي انتقل من كلية جامعة شمال قبرص إلى جامعة إسطنبول التقنية أكرم إمام أوغلو، ونتائج التقرير الذي أعده مجلس التعليم العالي بشأن تزوير شهادته.

وفي أول رسالة أرسلتها إلى جامعة إسطنبول، أشارت النيابة العامة إلى أن جامعة شرق البحر الأبيض المتوسط هي الوحيدة المعترف بها بين مؤسسات التعليم العالي العاملة في جمهورية شمال قبرص التركية خلال الفترة المذكورة.

وذلك في تقرير بحثي صادر عن مجلس التعليم العالي (YÖK).وبالنظر إلى المراسلات الواردة في التقرير، فقد لوحظ في الرسالة أن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في البلدان الأجنبية كان شرطًا لإجراءات النقل الأفقي، وبالتالي فقد كان مفهومًا أن إجراءات النقل الأفقي من كلية جامعة شمال قبرص غير المعترف بها (UCNC) لم يتم تنفيذه وفقًا لقرارات مجلس التعليم العالي من قبل عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة إسطنبول.

وجاء في رسالة مكتب المدعي العام: "في إطار تقرير التحقيق الصادر عن رئاسة مجلس التعليم العالي (YÖK)، تبيّن أن الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاعتراف، وحصص التحويل الأفقي، وفترات الإعلان، وقبول التحويل الأفقي من قِبل مكتب عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة إسطنبول قد نُفذت بالمخالفة لقرارات مجلس التعليم العالي، وأن الشهادة المعنية غير قانونية. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة في أسرع وقت ممكن لضمان عدم مخالفة الأعمال والمعاملات التي استُخدمت فيها الشهادة كأساس للقانون.

ونظرًا للعواقب القانونية التي لا يمكن إصلاحها والتي ستترتب على استخدام رئاسة جامعة إسطنبول للشهادة المعنية وفقًا للتقرير، ينبغي إجراء تحقيق إداري، أو في حال وجود تحقيق إداري جارٍ، ينبغي إرسال تقارير التحقيق المعنية إلى مكتب المدعي العام لدينا".

وطلب مكتب المدعي العام الرئيسي، إرسال جميع الوثائق المتعلقة بقبول ملف إمام أوغلو، وتحديد من المسؤول عن المعاملات والإجراءات المتعلقة بقبول النقل الأفقي في ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، والمعلومات الواضحة عن هوية هؤلاءالأشخاص.وطلبت الرسالة إرسال الرد بشأن ما إذا كانت معاملات نقل أفقي مماثلة قد أجريت في التواريخ المحددة في التقرير المتعلق بالنقل الأفقي إلى مكتب المدعي العام على الفور.

ويتزامن التدقيق في شهادة أكرم إمام أوغلو الجامعية مع إعلان حزب الشعب الجمهوري، أن أكرم أمام أوغلو مرشحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

أوزغور أوزيل: ذنب إمام أغلو هو فقط هزيمة أردوغان!

من جهته أدلى رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزيل ببيان في محكمة جاغليان بعد اعتقال رئيس بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أوغلو، وقال: «لقد تم اعتقاله لأن ذنبه الوحيد هو هزيمة رجب طيب أردوغان».

وقال الرئيس العام أوزغور أوزيل: «سيتم تقديم الاعتراضات القانونية والاجتماعية على حد سواء من أجل أن يستعيد رئيس البلدية حريته على الفور، فعلى مدار ٤ أيام، الميادين والساحات والشوارع ممتلئة من أجل أكرم إمام أوغلو، فهذه المحبة والثقة من الناس ليست خيالا، لا يمكنكم تدبير المؤامرات ضد أي شخص».

الرئاسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تندد

واستنكر الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) تولاي حاتم أوغولاري وتونجر

بكرخان عن استيائهما الشديد بسجن رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو.وبدوره أوضح تونجر بكرخان بأن هذه تعتبر انقلاب على إرادة الشعب، وشدد أنهم سيناضلون ضد الظلم وانتهاك القانون، كما اعتبرت تولاي حاتم أوغولاري هذا الاجراء انقلاب على العدالة والديمقراطية وطالبت بإطلاق سراح جميع من تم اعتقاله.

نواب الشعب الجمهوري يهتفون ضد أردوغان في البرلمان

هذا واعتلى جميع نواب حزب الشعب الجمهوري منصة البرلمان، يوم الخميس، مرددين هتافات ضد الحكومة، وقطعت قناة البرلمان التركي التلفزيونية البث، وتم تعليق الجلسة في البرلمان ردا على اعتقال عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو.

وفي حديثه نيابة عن كتلة حزب الشعب الجمهوري، في البرلمان أدان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري علي ماهر باشارير اعتقال أكرم إمام أوغلو، وذكر باشارير أن أردوغان سيرحل بطغيانه وأن ما حدث كان انقلابًا.

وفي منتصف كلمة باشارير صعد نواب الشعب الجمهوري المنصة إلى جانب باشارير ورددوا هتافات مثل "سننتصر اتحدوا اتحدوا اتحدوا اتحدوا". وعقب ذلك قطعت قناة البرلمان البث التلفزيوني، وعلقت رئاسة البرلمان الجلسة.

وقال باشارير في كلمته:

-في هذا البلد يتم تعيين أمناء للقنوات التلفزيونية واعتقال الصحفيين. إلى ماذا حولتم هذا البلد؟ ستغرقون في ظلمكم. هذا الشعب لن يغفر لكم. لقد تحولتم الآن إلى نظام فاشي.

-ـ لقد أطحتم بكل قواعد الديمقراطية جانباً. انظروا إلى هذه المجموعة، هذه المجموعة أخذت البلاد من الحكم المطلق إلى الديمقراطية، وأنتم تأخذون البلاد من الديمقراطية إلى الحكم المطلق. قد يكون هذا مقبولاً لرجل واحد، لكنه أمل لـ ٨٦ مليون شخص.

-لا يمكنكم إطفاء الآمال بقرارات قضائية.

– أنتم تخدعون أنفسكم، أنتم تحتقرون إرادة ٨٦ مليون شخص. أنتم ضعفاء لدرجة أنكم مثيرون للشفقة.

– وراءكم الانقلاب والقضاة المعينون من قبل الانقلاب، وراء حزب الشعب الجمهوري الشعب، الشعب. أنادي على الرجل الواحد من هنا، ستذهبون مع طغيانكم، سترحلون مع رد فعل ٨٦ مليون تركي

أول رد فعل أوروبي على إدانة إمام أوغلو

اعتبر مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في مجلس أوروبا إدانة عمدة بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أوغلو في إطار التحقيق في قضية "الفساد" أنه "اعتداء" على الديمقراطية.

وقال كولس مارك، رئيس مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في مجلس أوروبا: "إن إدانة رئيس البلدية إمام أوغلو هو اعتداء على الديمقراطية، وينبغي إطلاق سراحه".

من ناحية أخرى، فسر ماتيو موري، الأمين العام لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في مجلس أوروبا، إدانة إمام أوغلو في إطار التحقيق في قضية "الفساد" التي طالت بلدية إسطنبول بأنه "هجوم على الديمقراطية".

من جهتها دعت المفوضية الأوروبية، تركيا إلى تطبيق المعايير الديمقراطية، فيما يتعلق باعتقال عمدة إسطنبول

أكرم إمام أوغلو.وقالت كايا كالاس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية والممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ومارتا كوس، مفوضة شؤون التوسع، ببيانٍ بشأن احتجاز رئيس بلدية إسطنبول الكبرى، أكرم إمام أوغلو. وجاء في البيان: "يدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة التركية إلى ضمان الشفافية الكاملة واتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وبوصفها دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو قديم في مجلس أوروبا، من المتوقع أن تتبنى تركيا أعلى المعايير والممارسات الديمقراطية. وقال البيان: إن احتجاز عمدة إسطنبول إمام أوغلو والاعتقالات والتهم الموجهة ضد المسؤولين المنتخبين والنشطاء السياسيين وممثلي المجتمع المدني ورجال الأعمال والصحفيين وغيرهم منذ بداية العام تثير تساؤلات حول التزام تركيا بتقاليدها الديمقراطية العريقة.

إن احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون أمران حيويان لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وستظل هذه المبادئ جزءاً لا يتجزأ من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا".

شركة X تحظر حسابات المعارضين في تركيا

كشفت تقارير تركية أن شركة X (تويتر سابقًا)، وهي منصة التواصل الاجتماعي المملوكة لملياردير التكنولوجيا إيلون ماسك، بدأت في تعليق وإغلاق بعض حسابات الشخصيات المعارضة في تركيا بعد اعتقال أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول ومرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة.

ويأتي تعليق الحسابات بعد الاحتجاجات الواسعة التي بدأت عقب اعتقال أكرم إمام أوغلو في وقت سابق من هذا الأسبوع. وذُكر أنه تم استهداف الحسابات المرتبطة بالمظاهرات التي تكثفت بشكل خاص في الجامعات.

وقال يوسف جان، منسق برنامج الشرق الأوسط في مركز ويلسون، وهو مركز أبحاث مقره واشنطن، لموقع "بوليتيكو" التركي إن معظم الحسابات التي تم إيقافها كانت "حسابات مرتبطة بالجامعات ونشطاء على مستوى القاعدة الشعبية يتبادلون معلومات عن الاحتجاجات ويوجهون الطلاب"، وذكر أن معظم هذه الحسابات لديها عشرات الآلاف من المتابعين.

رسالة جديدة من أكرم إمام أوغلو: الأمة عظيمة

بعد احتجازه لمدة ٣ أيام في مديرية أمن وطن، أرسل عمدة بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو رسالة إلى زملائه.

وجاء في الرسالة التي أرسلها إمام أوغلو إلى ٩٢ ألف و٣١٢ شخصًا يعملون في بلدية إسطنبول، ما يلي:

"أنقل أحر تحياتي وحبي إلى مدرائي وزملائي وإخوتي وأخواتي العمال الذين أعمل معهم منذ ٦ سنوات في مؤسساتنا داخل بلدية إسطنبول الكبرى.

سوف أواصل كفاحي من أجل أمتنا ضد شخص وحفنة من الناس الذين يأكلون حقوق العباد في شهر رمضان والذين يعرقلون أعمالنا المثمرة التي نقوم بها معكم.

ستكونون أعظم مصدر للقوة والحافز المعنوي لي. إن خدماتكم لـ١٦ مليوناً من أبناء إسطنبول لن ينال منها أدنى انتكاسة، وأرجو أن تنقلوا تحياتي الحارة وحبي واحترامي لكل مواطن تقابلونه.

إن الوطن عظيم. أحييكم وعائلاتكم بكل الحب والاحترام".

إردوغان: لن نرضخ لإرهاب الشارع

أعلن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الجمعة، أن أنقرة لن ترضخ لـ«إرهاب الشارع» بعد أيام من الاحتجاجات على خلفية توقيف أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول المعارض للرئيس.

وقال إردوغان: «تركيا لن ترضخ لإرهاب الشارع»، وذلك بعد دعوة حزب الشعب الجمهوري المعارض لاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في وقت لاحق الجمعة.

وأكد الرئيس التركي أنه لن يكون هناك تسامح مع أي تهديد للنظام العام، وتعهد بالوقوف بحزم ضد أعمال التخريب والعنف في الشوارع. وأضاف في خطاب: «لن نسمح بالإخلال بالنظام العام. لن نستسلم للتخريب».

واتهم أردوغـان المعارضة، ممثلة بحزب الشعب الجمهوري، بإثارة الفوضى في إسطنبول في ردة فعلها على توقيف رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو ومسؤولين آخرين في قضايا فساد وإرهـاب. وقال أردوغـان، في كلمة له باحتفالية بمناسبة عيد النوروز في إسطنبول، إن «الحكومة لن تغض الطرف عن الذين يهددون أمن الشعب من أجل ثرواتهم ومسائلهم، والشارع الذي يدعو الشعب الجمهوري إلى التظاهر فيه هو طريق مسدود».

وقال أردوغان إنه «من غير المسؤول أن يدعو زعيم حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزال الناس إلى الشارع بدلاً من الذهاب إلى قاعة المحكمة للدفاع في مواجهة تهم السرقة والسطو والاحتيال». وأوضح الرئيس التركي أن «مهاجمة الشرطة والادعاء العام وتحدي الديمقراطية واللجوء إلى وسائل معادية للديمقراطية لن يؤدي إلى نتيجة»، داعياً أوزال إلى «التصرف بمسؤولية ما دام أن لديه ثقة بنفسه».

وتابع أردوغان: «من المحزن أن يفقد حزب الشعب الجمهوري، في ظل الإدارة الحالية، أهليته بسرعة بوصفه حزباً يمارس السياسة على أسسٍ مشروعة، وذلك بسبب علاقاته غير المنتظمة مع المنظمات غير الشرعية، والفساد الذي غرق فيه، ومواقفه التي تُشجع الانقلابيين، وخطاباته الإشكالية التي تُثير إرهاب الشارع». وقال إنه «من الواضح أن على حزب الشعب الجمهوري أن ينأى بنفسه ليس فقط عن قطاع الطرق الذين غزوا البلديات، بل أيضاً عن الهياكل الهامشية والمنظمات الإرهابية».

إمام أوغلو: أردوغان يغتصب مستقبل الامة

ويؤكد: لديك الكثير من الوصمات في الداخل والخارج التي لا تحاسب عليها

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

قال عمدة بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، إن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي قال في بداية مسيرته السياسية إنه لا يملك سوى خاتم في إشارة إلى نزاهته، لا يستطيع أن يبرر الآن سر الثروة التي يملكها في الداخل والخارج.

جاء ذلك ردا على اتهام إمام أوغلو

> لقد تجاوزت هذه الأحداث أحزابنا ومبادئنا السياسية

بالفساد، وقرار النيابة العامة في إسطنبول، بالاستيلاء على شركته للإنشاءات، بقرار من محكمة السلام الجنائية.

وفي تغريدة، هاجم أكرم إمام أوغلو، الرئيس أردوغان، وقال في منشوره:

"بينما لديك الكثير من الوصمات في الداخل والخارج التي لا تحاسب عليها ولا على ذرة منها منذ سلكت طريق السياسةبينما كنت تقول إنك لا تملك سوى خاتم، تطمع في ثروتي وعملي وتعبي الذي جمعته على مدار عقود، وتتكلم في شرفنا وكرامتنا، وتغتصب مستقبل أولادي. أنت تفعل كل هذا مع حفنة من الأشخاص غير المؤهلين. كل من يشارك في هذا قذر. لقد قلت لأمتي وحذرتهم أن هذا العقل الذي صادر شهادتي سوف يستولي على أملاككم وشرفكم وأعراضكم".

وأضاف إمام أوغلو:

"يجب علينا كأمة أن نكون ضد هذا الشر. هذا ندائي لأمتي. الأمة عظيمة. نداء آخر إلى أعضاء السلطة القضائية. أصرخ إلى عشرات الآلاف من المدعين العامين والقضاة في القضاء التركي الأعلى الذين يتحلون بالشرف والأخلاق وحب خدمة أمتهم. يجب أن تقفوا وتتخذوا إجـراءات ضد حفنة من زملائكم الذين دمروا القضاء التركي وألحقوا العار بنا في جميع أنحاء العالم ودمروا سمعتنا".

وفي نهاية تصريحاته قال إمام أوغلو:

"أنا أثق في القضاء التركي الأعلى، لا يمكنكم ولا يجب أن تبقوا صامتين. أخيراً، أود أن أخاطب جميع السياسيين في حزب العدالة والتنمية وفي التحالف الحاكم، لقد تجاوزت هذه الأحداث أحزابنا ومبادئنا السياسية. فالعملية الآن تتعلق بأمتنا، وخاصة عائلاتكم. لقد حان الوقت لرفع أصواتنا. في هذه البلاد، لا تطبقوا المثل الذي يقول دعوا الأفعى التي لا تلمسني تعيش ألف حياة، لا ينبغي أن يكون ذلك. أتمنى من الجميع أن يرفعوا صوتهم بالقول حتى الأفعى التي لا تمسني لا يمكن أن تعيش في هذه الأرض أمتنا عظيمة. السيادة للأمة دون قيد أو شرط".

رئيس حزب الشعب الجمهوري:

«تركيا كلها ستقف خلف الرئيس أكرم؛ و سنمضي قدما

***الموقع الرسمي لحزب الشعب الجمهوري /الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان**

في ٢٠٢٥/٣/٢٠ تحدث زعيم حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزيل في الاجتماع العام في ساراشانه عقب اعتقال اتحاد البلديات التركية ورئيس بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أوغلو.

وقال الرئيس أوزغور أوزيل: «كم منكم، ما مدى تصميمكم، ما مدى تصميمكم على أن تكونوا رفاقنا وألا تتركوا رئيسنا أكرم وحده في رحلته إلى السلطة. ؟

أحيي إسطنبول.

أحيي إرادة إسطنبول.

ماذا سيتحدث رئيس حزب الشعب الجمهوري في ساراتشان، ما الرسالة التي سيوجهها؟

لا يتحدث أوزغور أوزيل في ساراتشان. في ساراتشان، يتحدث ساراتشان، وتتحدث إسطنبول، وأنت تتحدث.

أنت تخاطبه. أنت تخاطب أولئك الذين لا يعترفون بإرادتك، والذين يكنون لك احترامًا كبيرًا عندما يُمنح التصويت لهم، لكنهم يتجاهلون تلك الإرادة عندما يُمنح التصويت لشخص آخر.

هل تسمع أردوغان، هل ترى أردوغان؟ الشيء الذي

تخشاه أكثر هو أن الحشود تخاطبك . «

وتابع أوزيل قائل: أشكركم نيابة عن غد تركيا»

لقد عايش أولئك الذين أظهروا تضامنهم منذ أمس، في ظلّ يومين من أحلك أيام تاريخ الجمهورية وتاريخنا الديمقراطي... باستثناء شركاء تحالف الشعب، الذين كانوا في الكتلة الحاكمة مع إلغاء الشهادات الليلة الماضية، والرسائل التي وُجّهت إلى قادة جميع الأحزاب السياسية، وجميع أحزاب المعارضة التي لا تكذب على هذه الأمة، والتي تتفهم وضع الجياع، والتي تدافع عن الحريات، والتي تقول: «لتكن هذه البلاد واحدة ومتكاملة، فليكن خيرًا»، والرسائل التي وجّهوها إلى قادة الرئيس أكرم، ورئيس حزب العمال التركي، ونائب رئيس حزب النصر، والرؤساء المشاركين لحزب اليسار الأخضر، وجميع ممثلي وإداريي جميع الأحزاب السياسية تقريبًا، أودّ أن أشكرهم نيابةً عن الرئيس أكرم وعائلته وأسرة حزب الشعب الجمهوري وإسطنبول على التضامن الذي أظهروه هنا الليلة.

أودّ أن أشكرهم نيابةً عن مستقبل تركيا

«محاولة انقلاب ضد الإرادة الوطنية»

لا يقتصر الأمر على أحد. ما يحدث منذ الأمس له اسم. فلنسمّه هذا الاسم.

ما يحدث منذ الأمس هو محاولة انقلاب. محاولة انقلاب ١٩ مارس. واليوم، يُحاولون انتزاع إرادة الشعب واغتصابها بانقلاب قضائي.

إن محاولة الانقلاب ضد أخوكم، أخوكم الأكبر، ابنكم أكرم إمام أوغلو، الذي انتخبه شعب إسطنبول وسلّمه رئاسة بلدية المدينة ثلاث مرات متتالية، هي محاولة انقلاب على الإرادة الوطنية. لا يوجد فساد، ولا منظمة إرهابية، ولا منظمة مصالح. لكن هناك جلادون قضائيون مُكلَّفون بمحاولة اختلاق غطاء للمئذنة.

> **مايحدث هو محاولة انقلاب و انتزاع إرادة الشعب بانقلاب قضائي**

ماذا سيقولون؟ هل سيقولون: «رجب طيب أردوغان يخشى ترشح أكرم إمام أوغلو. لهذا السبب احتجزناه»؟

المدعي العام لإسطنبول، الذي لا يرتبط اسمه بأي شيء سوى الفوضى، ليس سوى وسيط هنا.

المدعي العام، المدعي العام الرئيسي، رئيس بلدية العاصمة، رئيس بلدية مدينة يعرفها العالم أكثر من تركيا، رئيس بلدية عين تركيا، أكبر مدينة تتجه إليها أنظار العالم،

هل يستطيع المدعي العام، المدعي العام ذو الضمير، المدعي العام الذي يفكر في القانون،

المدعي العام الذي يفكر في الوطن، أن يلغي الشهادة الممنوحة لرئيس الجامعة بعد ٣١ عامًا، والتي دُعي إليها من خلال إعلان صحفي قبل ٣٥ عامًا وحضرها مع مئات من أصدقائه، حيث أعاد ١٠ دورات من الدورات التي سبق أن أخذها باستثناء اثنتين، وحيث أكمل جميع دوراته وحصل على شهادته، بكل هذا الظلم والافتراء والتآمر، من خلال رفع خمس دعاوى قضائية في نفس الوقت، مطالبًا بالسجن لمدة ٢٥ عامًا منذ أكتوبر؟»

«إنه يحاول كسر معصمه الذي لا يستطيع ثنيه باستخدام العصا القضائية»

من يخسر إسطنبول يخسر تركيا

نحن نعلم من فعل هذا. من فعل هذا يستيقظ في الليل مذعورًا ويسمع صوته: من يخسر إسطنبول

> المدعي العام لإسطنبول، لا يرتبط اسمه بأي شيء سوى الفوضى

يخسر تركيا. هذا الصوت، كابوسه، لا يتركه وشأنه. ولا يستطيع النوم مجددًا. لأنه يسمع هذا الصوت: «من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا». لهذا السبب، نعلم جميعًا، والله شاهد، نعلم جميعًا أن طيب أردوغـان، بسبب خسارته الانتخابات الأربع التي خاضها ضد أكرم إمام أوغلو، يحاول كسر معصمه الجامد بالعصا القضائية ثلاث مرات، إحداها ألغاها بسبب عسر الهضم في ٣١ مارس ٢٠١٩، وأخرى لإعادة انتخابه، والانتخابات الثالثة في ٣١ مارس من العام الماضي.

ولهذا السبب، يستخدم كأداة بعض الأشخاص في القضاء الذين لا يتراجعون عن كلمتهم، المتهورين الذين أعمتهم الكراهية.

الذي تسبب في حدوث هذا الشر هو رجب طيب أردوغان»

يا ناخبي حزب العدالة والتنمية الكرام في الأناضول وتراقيا ، يا ناخبي حزب الحركة القومية الكرام،

فكّروا وتذكروا. قبل اثني عشر عامًا، وهذه المرة، نفس الشخص، أما اليوم، ألم يدبر الكيان الذي يسميه «منظمة غولن الإرهابية» مؤامرة ضدّ نوابه وقضاته وجيشنا، مختلقًا كذبة مفادها أن «الجيش كان سيُدبّر انقلابًا ضدي»، وينفذ هجمات مماثلة، محولاً رئيس أركـان هذا البلد إلى إرهابي، وجنوده الأبطال إلى إرهابيين، وضباطه المتعلمين إلى جواسيس؟ إن النواب الذين ارتكبوا هذه الأفعال آنذاك إما هربوا واختبأوا كالفأر، تمامًا كما فعل زكريا أوز، أو هم في السجن. لقد تغيّر الجهاز، وتغيّر من تلقى التعليمات. لكن من أصدر التعليمات والتوجيهات لم يتغير. من ارتكب هذه الجريمة الشنيعة آنذاك كان رجب طيب أردوغان، ومن يفعلها اليوم هو رجب طيب أردوغان.

نحن بحاجة ماسة إلى تصميم هذه الساحة

كان يقول: «أنا الأمة ، السيادة هي لي دون قيد أو شرط. هل لديك مكان في قلوب هذه الأمة ، لأن جريمته الوحيدة هي أن تكون الرئيس القادم؟ «

«ألا تخجل من كونك ظالمًا لساراشان؟»

يا أردوغان، يا رجب طيب أردوغان، هنا ساراتشان. من ودّعواك من هنا قبل ٢٧ عامًا يُذكّروننا بتلك الأيام اليوم. ذاك الذي مُنع من دخول البلاد بسبب قصيدة قرأها، ثم أُرسل إلى عيادة صديق له، ثم إلى السجن، وقضى ثلاثة أشهر في السجن، وما زال يروي، ويروي، ويروي عن تلك المعاناة لثلاثة وعشرين عامًا...

يا رجب طيب أردوغان، الذي شغل مناصب عديدة في هذا البلد خلال الثلاثة وعشرين عامًا الماضية، لأن الشعب تفاعل مع هذه المعاملة التي تلقاها.

كنتَ ضحية ساراتشان آنذاك، ألا تخجل من كونكَ ظالمًا لساراتشان اليوم؟

أردوغان، أدعوك للقتال بشجاعة

رجب طيب أردوغـان اخاطبكم، أدعوكم للنضال بشجاعة. بصفتي رئيس حزب الشعب الجمهوري،

بذلتُ جهدًا لاختيار المرشح الأنسب بالتشاور مع جميع أعضائه.

أسير على درب، وفي نهايته أرى القوة والنصر. أنتم لا ترون أي قوة في أنفسكم أمام مرشح رئاسة هذا البلد. لقد خسرتم أمامه، وهُزمتم، وتعلمون أنكم ستُهزمون مجددًا.

لهذا السبب، تُضطهدون وتُعبثون بهذا الابن العزيز على إسطنبول بمختلف المؤامرات.

لقد دخلتم انتخابات عديدة، وفزتم بها.

بما أنكم لا تستطيعون الفوز في هذه الانتخابات، فبدلاً من اللجوء إلى هذه الأعمال غير القانونية، ولأن الأمر كذلك، بصفتكم الفائز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أتوقع منكم التنحي جانبًا واختيار مرشح يُنافس مرشحي بشجاعة.

لا يستطيع حتى أن يجد حشدًا بقدر أولئك الذين لم يتمكنوا من دخول الساحة

الديمقراطية صوت الجماهير الصامتة.

هل يرغب أي ناخب لحزب العدالة والتنمية، على سبيل المثال، في أن يدخل الحكم الملعب مرتديًا قميص فريقه المفضل أثناء مشاهدة مباراة كرة قدم؟

هل يرغب أي عضو في حزب الحركة القومية في أن يكون مرماه على بُعد متر واحد ومرمى الخصم على بُعد عشرة أمتار؟

نحن مستعدون، إسطنبول مستعدة، تركيا مستعدة لخوض معركة شجاعة. أتحداك. لا تخف يا أردوغان. هل أنت مستعد لمواجهتنا؟

هل أنت مستعد؟

أنا فخور بكم جميعًا. منذ أن أصبح طيب أردوغان رجل بلاط، منذ أن دخل الملاعب الدافئة، منذ أن لم

> **تركيا مستعدة لخوض معركة شجاعة لا تخف يا أردوغان**

يستطع الظهور في العلن، لو استطاع أن يجد حشدًا كبيرًا كأولئك الذين لم يتمكنوا من دخول الملعب وبقوا في الخارج بدلاً من هذه الساحة، لكان ذلك دافعًا معنويًا كبيرًا.

لكنه لا يستطيع. إنه ليس في القلب، وليس ضمن المفضّل.

القضية الآن هي قضية الأمة

«أيها الأصدقاء الأعزاء ،

أيها الرفاق الأعزاء

، لم تعد هذه القضية قضية امام اوغلو.

. القضية هي قضية لأمتنا بأكملها.

منذ يوم أمس ، هذا الصباح ، تم التلاشى كل يوم ، لم يسبق له مثيل ، أمن الممتلكات ، وأمن الحياة لكل من يعيش في جمهورية تركيا. كل ما لدينا من مكانة ، وقفا إلى جانب ، وملء المربعات والشوارع معا قالوا؟ «

تم منع المظاهرات والاجتماعات والتجمعات في إسطنبول لمدة أربعة أيام

أقول لمن اتخذوا هذا القرار، لمن اتخذوه: هل ترون هذه المنطقة؟

هل ترون هذه الساحة؟ هذا النضال ليس نضالاً يُخاض منفردًا، أو مع حزب. سنحتشد خلف الرئيس أكرم بالمئات، والآلاف، وعشرات الآلاف، والملايين، كل

> لم تعد هذه القضية قضية امام اوغلو

تركيا. سيسير، وسنسير. يا أردوغان، هل تسمع الساحة؟ أنت تخشى الساحات، تخشى الحشود، تخشى الشوارع. لكن إسطنبول لا تخشى منك

«نحن في صناديق الاقتراع، نحن في الساحات...»

اليوم، احتُجز الرئيس أكرم واقتيد إلى مديرية الأمن الوطني. توافدتم لدعمه. ركضتم وجئتم. ورغم أنهم قالوا: «لن نسمح لكم باللقاء»، ذهب محامونا والتقوا بالرئيس أكرم بقوتكم ونشاطكم وجهدكم.

يبعث الرئيس أكرم آلاف التحيات إلى جميع شباب إسطنبول، وجميع الجامعات، وجميع الساحات، وجميع الشوارع، وجميع الرجال الشجعان. يُحييكم.

أنا وحزبي ومرشحنا لدينا عزمٌ بالغ الأهمية، ودعوةٌ بالغة الأهمية.

كما تعلمون، اتخذ حزب الشعب الجمهوري خطوةً مهمةً لتحديد المرشح الرئاسي بجميع أعضائه، من خلال تفعيل جميع عملياته الديمقراطية، وتفعيل جميع هيئات صنع القرار، من أجل اتخاذ قرارٍ مشتركٍ بجميع أعضائه.

لقد أطلق نداءً وانطلق في رحلةٍ مع ٢٥٠ ألف عضو جديد ومليون و٧٥٠ ألف عضو في شهر فبراير القصير. لكن الآن لدينا نداءٌ جديد. هذا النداء هو: إن تاريخ السياسة العالمية هو حقبةٌ من رجلٍ واحد، يكتب عن كيفية وصول الديكتاتوريين إلى السلطة وكيف يجرون البلدان والقارات إلى الكوارث. ويصف كيف فشلت النضالات ضدهم. ولكن فيما يتعلق بكيفية تصرف الحكام المستبدين في العالم، فليس هناك نداء أو خيار آخر سوى خروج ملايين الناس إلى الميادين خلال ما يسمى بالربيع العربي.

الآن، من هنا، ومع تحيات الرئيس أكرم وبصفتي حزب الشعب الجمهوري، أدعو ليس فقط أعضاء حزب الشعب الجمهوري، بل أيضا جميع الآراء السياسية، ولكن أيضا الملايين الذين سئموا من هذه الدكتاتورية، هذا النظام الفرداني، سئموا من الفقر، سئموا من البطالة، سئموا من الجوع، سئموا من انعدام الأمن، سئموا من القلق بشأن المستقبل، إلى الاستيقاظ صباح يوم الأحد، والنزول إلى الشوارع، لتحديد المرشح الرئاسي في صندوق اقتراع واحد، لإظهار التضامن مع أولئك الذين ليسوا هناك في صندوق الاقتراع الآخر، لدعم الرئيس أكرم، الرئيس القادم لتركيا.

هل انت بالداخل؟

ثم يوم الأحد ٢٠٢٥/٣/٢٣، سيخرج الآلاف وعشرات الآلاف والملايين وعشرات الملايين من الناس إلى الشوارع، وأمام صناديق الاقتراع، وفي الساحات.

أدعو ٨٦ مليون شخص للاعتراض، ورفع أصواتهم، وجعل أصواتهم مسموعة، وإقناع من هم بجوارهم، وجعل أصواتهم مسموعة لأولئك البعيدين، والنضال، والوقوف. انهض وأنقذ هذا البلد. دعوتي لكم، كما قال الرئيس أكرم دائمًا، هو ٢٣ مارس/آذار هو ربيع تركيا. «صندوق الاقتراع سيأتي في ٢٣ مارس، سيأتي أكرم، وستنتهي المشاكل».

صناديق الاقتراع في ٢٣ مارس هي بشرى

الانتخابات المبكرة. إنها البشارة. هل أنتم مستعدون لإحضار الربيع في ٢٣ مارس؟

هل تخافون من طيب أردوغان؟

هل تؤمنون بالرئيس أكرم؟ أدعو الجميع، بغض النظر عن أحزابهم، إلى ربيع تركيا، إلى الثورة الديمقراطية من خلال دعم الرئيس أكرم في ٢٣ مارس، والتوجه إلى صناديق الاقتراع، والتصويت له، وإظهار التضامن.

هل أنتم مستعدون؟

إذا كنتم مستعدين، فنحن نقول هذا: بصفتي رئيس حزب الشعب الجمهوري وابن هذا البلد، فإن أكرم إمام أوغلو مؤتمن على الأمة من الآن فصاعدًا. هل نحن مستعدون لحماية هذه الأمانة؟

هل نحن مستعدون؟

ولو كان الرئيس أكرم هنا، ولو كان يحمل هذا الميكروفون في يده، ولو رآكم على هذا النحو، ولو رآكم مصممين، ولو رآكم مؤمنين، لأخبركم بهذا. برفقة ابنه وزوجته الغاليين، نناديكم: «كل شيء سيكون على ما يرام. كل شيء سيكون رائعًا. كل شيء سيكون رائعًا.

«ثقة أتاتورك...»

هناك عائلتان كبيرتان هنا. عائلتان قويتان.

إحداهما عائلة إمام أوغلو، التي ربّت أكثر السياسيين اجتهادًا وشجاعةً وصدقًا في العالم.

والعائلة الأخرى هي عائلة حزب الشعب الجمهوري، التي عقدت مؤتمرها الأول في مؤتمر سيواس، وظلت صامدةً في وجه كل ما واجهته تركيا من مصاعب منذ ذلك اليوم، ولم تشهد زلازل ولا فيضانات ولا عواصف، بل لم ينكسر ظهرها أو ينحنِ. أحيي رؤسائي باحترام.

أحيي رؤسائي باحترام. ستحافظ هذه العائلة على إرث عائلة إمام أوغلو، وإرثكم، وإرث غازي مصطفى كمال أتاتورك حتى النهاية

.

> **نحن في صناديق الاقتراع، نحن في الساحات...**

«نحن هنا، كلنا معًا، لن نتخلى عن الرئيس أكرم»

ما دمتم موجودين، ما دمتم تسارعون عند النداء، ما دمتم تُظهرون هذه الشجاعة، فلن يتمكنوا من هزيمتنا. لن يتمكنوا من هزيمة الرئيس أكرم، ولن يتمكنوا من ثنينا. سننتصر، سننتصر، سننتصر. ستنتصرون، وستنتصر تركيا.

نؤمن بكم، ونثق بكم. فلنُكرر هذا القول: ما دام الرئيس أكرم رهن الاحتجاز، فلا نوم لنا، وما دام الرئيس أكرم رهن الاحتجاز، فلا راحة لنا، إن كان الرئيس أكرم في وطنه، فنحن في وطنه. إن كان الرئيس أكرم في تشاغلايان، فنحن في تشاغلايان. نحن إلى جانبه. أمانته في سراج خانة. لقد عهدت إسطنبول بسراج خانة إليه، وهو إليها.

نحن هنا، كلنا معًا، لن نغادر هنا لحماية الرئيس أكرم، ولن نتخلى عن هذا المكان، نحن... معانقين النضال وإرادتكم.

أحييكم جميعًا بمشاعر التضامن والعزيمة والإيمان والشجاعة.

شكرًا لكم، دمتم سالمين. أحييكم جميعًا من أعماق قلبي.

نحن هنا، كلنا معًا، ولن نتخلى عن الرئيس أكرم.

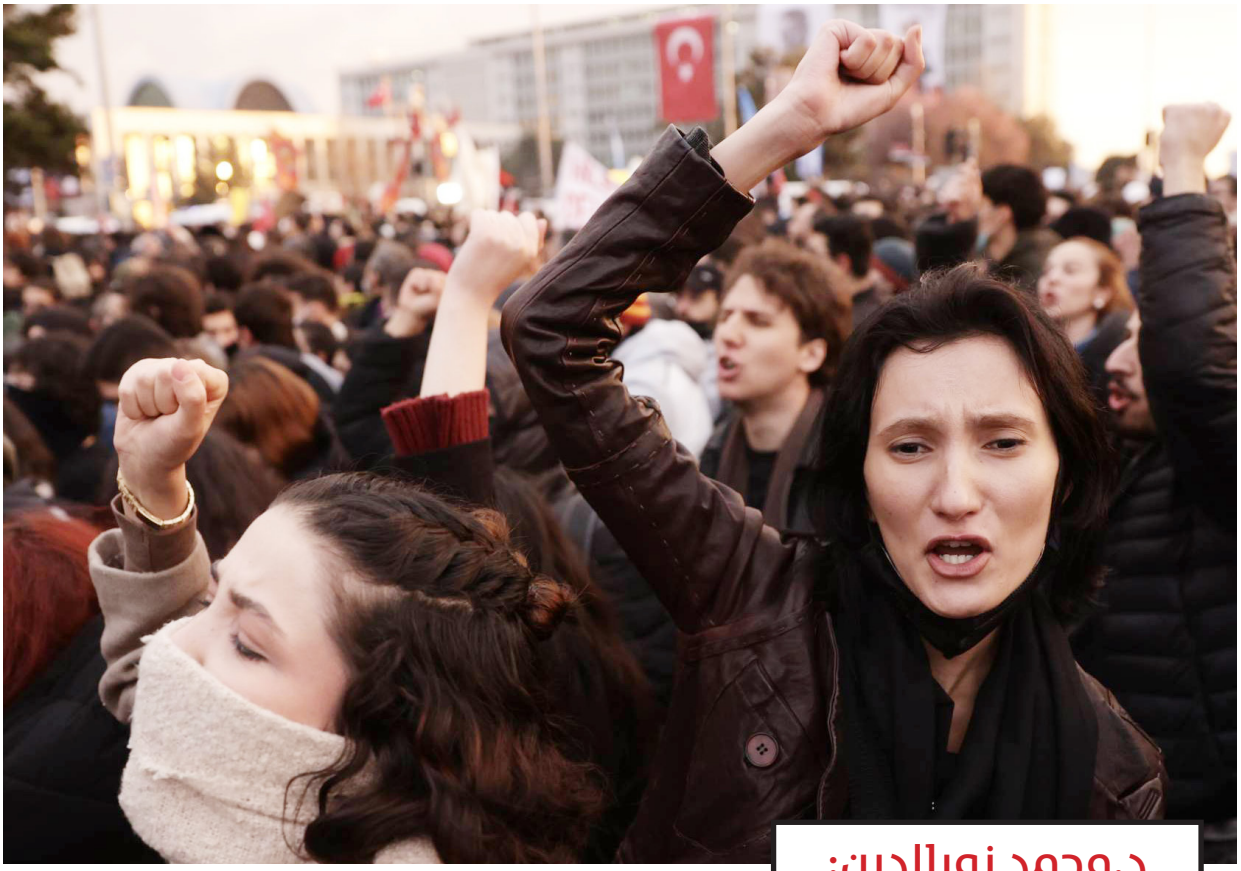

د.محمد نورالدين:

اعتقال إمام أوغلو يهزّ تركيا: إردوغان يغامر بـ«عرشه»

يمكن اعتبار اعتقال رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، فجر الخميس، الحدث السياسي الأبرز في عهد «حزب العدالة والتنمية»، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في الـ١٥ من تموز ٢٠١٦. ذلك أن إمام أوغلو ليس زعيماً هامشيّاً أو عاديّاً، بل الأكثر قوّة في صفوف المعارضة لمنافسة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي في ذروة سيطرته على السلطة، كان إمام أوغلو يَخترق أهمّ حصن لحزبه، «العدالة والتنمية»، وهو بلدية إسطنبول، عندما فاز عام ٢٠١٩ فيها.

وبعدما انتصر زعيم الحزب الحاكم، في انتخابات عام ٢٠٢٣، ظنَّ أن استعادة «البلدية الكبرى»، في الانتخابات التي جرت قبل عام واحد، من إمام أوغلو، ستكون لقمة سائغة.

لكن المفاجأة كانت بتحقيق هذا الأخير أكبر انتصار في تاريخه ضدّ مرشّح السلطة، مراد قوروم، وبفارق كبير بلغ ١٢ نقطة (٥١٪ مقابل ٣٩٪)، أو ما يقارب المليون صوت.

وبدا مفاجئاً بالفعل، قرار الرئيس التركي، التحرُّك، منذ الآن، لمواجهة خصمه، رغم أنه لا تزال هناك ثلاث سنوات (أيار ٢٠٢٨) حتى موعد الاستحقاق الرئاسي. ومثلما فعل عشيّة انتخابات ٢٠٢٣، وقطع الطريق على «منافسه»، عبر فبركة تهمة تحقير «اللجنة العليا للانتخابات» عام ٢٠١٩، ها هو يكرّر المحاولة مجدّداً. وهذه المرّة، لم يترك رئيس الجمهورية القضاء يأخذ مجراه، احتراماً للقاعدة الشعبية التي انتخبت إمام أوغلو، بل ذهب مباشرة إلى الأمر،

عبر القضاء نفسه، باعتقال الرجل، وبتهمة كبيرة: الفساد، وبتهم أغرب وأكبر، وهي أنه تحوّل إلى رئيس «منظمة إرهابية» تدعم «حزب العمال الكردستاني».

لم يَعُد مجرّد صراع سياسي

على أن ذلك لم يَعُد مجرّد صراع سياسي تُستخدم فيه الأسلحة المشروعة ديموقراطيّاً، بل محاولة إعدام سياسية تطال إمام أوغلو وكل الحياة السياسية في تركيا، ولا ينقصها سوى تقديم الرجل إلى مقصلة الإعدام في عملية مقلوبة: أي إن الحاكم يعدم زعيم المعارضة، بدلاً من أن يتقدّم الجيش – كما فعل مع رئيس الوزراء عدنان مندريس عام ١٩٦٠ – ويشطبه من الحياة السياسية، بانقلاب أوصله إلى ساحة الإعدام. ولعلّ السبب الرئيسي الذي يدعو إردوغان إلى ما تقدّم، خوفه من أن تجرف شعبية إمام أوغلو، الأرض تحت قدميه، خصوصاً أن الأرضية الاقتصادية التي يقف عليها الرئيس وحزبه، هشّة جدّاً لجهة الانهيار الاقتصادي والتضخّم (٨٢٪) وانهيار القدرة الشرائية للمواطن.

ليس حدثاً عاديّاً

ومن هنا، فإن اعتقال شخصية سياسية بحجم رئيس بلدية إسطنبول، بتهم واهية وضعيفة، ليس حدثاً عاديّاً، وهو ما استدعى نداء التحشيد الذي أطلقه زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، للنزول إلى الشارع الأحد المقبل، والتصويت في انتخابات الحزب التمهيدية لـ«رئيسنا المقبل أكرم إمام أوغلو»، و«دفاعاً عن الديموقراطية».

وليس مستبعداً أن تؤثّر تلك الخطوة المستغربة والمستعجلة من قِبَل إردوغان، على مسارين: أولهما، عملية حلّ المشكلة الكردية، حيث ستتصاعد الشكوك حيال نوايا الرئيس التركي؛ وثانيهما، محاولة إردوغان تعديل الدستور ليتمكّن من الترشّح لولاية رئاسية جديدة. وفيما اكتفت الصحف الموالية بإبراز خبر اعتقال إمام

> **ما حصل يشكل انقلابا سياسياً على إحدى أبرز الشخصيات السياسية**

أوغلو، كان إردوغان يدلي بتعليقه الأول على الحدث، مساء أمس، حين قال إن «المعارضة لا تردّ على مزاعم الفساد، وبدلاً من ذلك تخدع الناس بشعارات سياسية»، معتبراً أنها تسعى إلى «التغطية على أخطاء داخلية بأخطاء أكبر»، لكنه أشار إلى أنه «لا وقت لدينا كحزب أو تحالف أو حكومة لنضيعه على مسرحيات المعارضة».

وكان برز من بين التعليقات على خطوة السلطة ما جاء على لسان زعيم «الحزب الجيد»، مساوات درويش أوغلو، الذي قال إن اعتقال رئيس بلدية إسطنبول «أمرٌ لا يمكن أن يصدّقه عقل»، معتبراً أن «تركيا، منذ اليوم، بلد معلّق فيه القانون والديموقراطية. وكما كان يُكتَب عن الانقلابات في التاريخ، سيُكتب عمَّا حدث لإمام أوغلو». وأضاف: «إردوغان لن تكفيه قوّة لإخافة الشعب وإسكاته.

جرم دستوري

ما جرى جرم دستوري من قِبَل إردوغان، وعلى القضاء أن يتحرّك لمواجهة هذا الاستبداد بحقّ أمّتنا». ورأى درويش أوغلو أن «نهاية ما يجري، ستكون شبيهة بنهاية الوحوش في المسلسلات»، داعياً إلى وضع حدّ لاستبداد إردوغان، وتلاعبه بالدستور، ومنع محاولاته الترشّح من جديد للرئاسة.

انقلاب لقطع الطريق أمام إنشاء نظام جديد

ومن جهته، وصف الكاتب محمد علي غولر، في «جمهوريات»، اعتقال إمام أوغلو بأنه «انقلاب لقطع

> هذه المرة، لم يترك رئيس الجمهورية القضاء يأخذ مجراه

الطريق أمام إنشاء نظام جديد»، محذّراً من تحالف جديد يضمّ إردوغان وباهتشلي وأوجالان، يقتضي تقديم بعض التنازلات للأخير في مقابل «تأبيد حكمه». وقال الكاتب إن «المعارضة تدفع فاتورة النظر إلى حزب العدالة والتنمية على أنه حزب عادي أو طبيعي، فيما هو حزب استبدادي. كل شيء يتوقّف الآن على طريقة إدارة المعارضة للمرحلة بطريقة سليمة». ورأى إبراهيم كيراس، بدوره، في «قرار»، أن «السلطة، وبدلاً من معالجة المشكلات الاقتصادية، تلجأ إلى هندسات سياسية ترتدّ نتائجها عليها»، معتبراً أن رفع شعارات «فلسطين وسوريا والمسيرات، لا يكفي لكسب الكتلة المتضرّرة اقتصادياً، إذ من دون حلّ هذه المشكلات، سيكون من الخيال توقُّع الفوز في الانتخابات الرئاسية».

وفي رأي مصطفى قره علي أوغلو، فإنه «كما دفع إردوغان ثمن قرارات العسكر في ٢٨ شباط ١٩٩٨ سجناً وإقالةً من رئاسة بلدية إسطنبول، ليعود بعدها زعيماً، يتكرّر السيناريو نفسه اليوم باعتقال إمام أغلو»، الذي وإن كان «يعيش أصعب أيام حياته، ولكنه في الوقت نفسه، وفي ظلّ هذا الاستبداد ضدّه، يشهد الانطلاقة الأكبر في حياته السياسية».

وفي الاتجاه نفسه، ذكّر أحمد طاش غيتيرين بأن «ما يُفعل بإمام أوغلو، حصل مع رئيس الأركان السابق إيلكير باشبوغ عام ٢٠١٠، حيث اعتُقل بعد ١٧ شهراً من تقاعده، وبالتهمة نفسها: تزعُّم منظّمة إرهابية»، ولكنه «خرج بريئاً. هل كان القضاء حينها مستقلاً؟ اليوم، الأمر نفسه يتكرّر.

باهتشلي يقول إن القضاء مستقلّ. هل هو فعلاً كذلك؟ ما حصل في إسطنبول من اعتقال رئيس بلديّتها، حصل قبلها في ديار بكر وماردين وفان وكل الجنوب الشرقي. وبعد ١٢ سنة من احتجاجات غيزي، يُعتقل إسماعيل صايماز بتهمة أنه من المحرّضين على الاحتجاجات في حينه. والآن، بات الحديث عمَّن سيخلف إمام أوغلو في بلدية إسطنبول. هل يعقل أن يتمّ تعيين شخص بدلاً من شخص منتخب في مدينة عدد سكانها ١٦ مليوناً؟ أمّا الأغرب، فأن يقال إن إمام أوغلو زعيم منظمة إرهابية. هل يعقل كل هذا؟ هل تعجبكم إسطنبول هذه أيها السادة؟».

إمام أوغلو و ثلاث رسائل

ومن سجنه، وجّه إمام أوغلو، بدوره، ثلاث رسائل، أولى إلى إردوغان اتّهمه فيها بأنه «اغتصب تطلّعات ثلاثة أجيال ومستقبل أبناء اليوم»، معتبراً «كل مَن شارك في هذا العمل، قذراً»؛ وثانية إلى جمهور «حزب العدالة والتنمية»، والذي دعاه إلى رفع صوته، لأن «الأمور تتجاوز حزباً معيّناً لتطال كل العائلات»؛ وثالثة إلى القضاء لكي «لا يبقى ساكتاً، ولينتفض على السلطة ويخدم الأمّة».

وفي هذا الوقت، سُجل تطوّر مهمّ لجهة التنافس حتى داخل «الشعب الجمهوري»، بعدما بادر رئيس بلدية أنقرة، منصور ياواش، الذي يُعتبر بدوره مرشّحاً محتملاً وقويّاً لمنافسة إمام أوغلو، إلى زيارة زوجه هذا الأخير، ديليك، في منزلها، وتصريحه بعد اللقاء الذي جمعه إليها، بأنه سيذهب إلى الانتخابات الداخلية التمهيدية، ويدلي بصوته لمصلحة إمام أوغلو.

التساؤلات عن موقف الكورد

وفي ظلّ التساؤلات عن موقف الكورد ممَّا يجري، لفتت زيارة تضامنية قامت بها رئيسة «حزب المساواة والديموقراطية للشعوب»، تولاي خاتم أوغوللاري، إلى

مبنى بلدية إسطنبول، حيث التقت أوزيل، وأعلنت أن «الحزب، ورغم أنه يواصل محادثاته مع العدالة والتنمية والحركة القومية في شأن نداء عبد الله أوجالان، ولكنه لا يستطيع إلاّ أن يقف إلى جانب الديموقراطية والقانون والعدالة وإرادة الإسطنبوليين الذين انتخبوا إمام أوغلو رئيساً للبلدية». ورأت أنه «لا يمكن الحديث عن السلام الاجتماعي من دون الديموقراطية»، فيما وصف بيان للجنة المركزية للحزب الكردي، اعتقال رئيس بلدية إسطنبول بأنه «انقلاب مدني»، مشدداً على أن «الحلّ الوحيد هو بالديموقراطية».

وفي الإطار نفسه، انتقد وزير التربية السابق، حسين تشيليك، الذي يُعتبر من مؤسّسي «العدالة والتنمية»، ما جرى لإمام أوغلو، قائلاً: «يجب ألاّ ننسى أن الحزب الحاكم مرّ بطريق مشابه، حتى أصبح في السلطة».

الصحف الموالية

وفي المقابل، جنحت الصحف الموالية إلى تجاوز فعل الانقلاب السياسي الذي حصل باعتباره «واقعاً لا عودة عنه»، مقررةً أن «إمام أوغلو في طريقه إلى السجن بسبع تهم لن ينجو منها». وأسهبت تلك الصحف في الحديث عن مرحلة «ما بعد اعتقال إمام أوغلو»، إذ إن أحمد حاقان، في صحيفة «حرييات»، قال إنه «أمام حزب الشعب الجمهورية طريقان: إمّا أن يربط كل خطواته بمصير إمام أوغلو ويتّخذ الخطوات في ضوء ذلك، وإمّا أن يسلّم بالأمر الواقع ويبحث عن طريق جديد له».

لكن المفكر المعارض، إيمري كونغار، كتب في «جمهورييات»، أن «ما جرى هو «انقلاب مدني»، ولكنه ليس ابن لحظته، بل هو عملية ومسار. لذلك، إن ما ينتظرنا في المرحلة المقبلة طويل ومقلق»، في حين أشار أوزليم يوزاق، إلى أن «حزب العدالة والتنمية لم يَعُد بيده ليتّهم خصومه سوى أمرَين: التحريض على تحرُّك حديقة غيزي عام ٢٠١٣، ودعم الإرهاب. والحزب بلغ هدفه المتمثل

> **لم يعد الموضوع مجرد صراع ديمقراطي ، بل محاولة إعدام سياسية**

في ضرب رئيس بلدية إسطنبول التي فاز فيها إمام أوغلو، ليس مرتين، بل ثلاث، على مرشّح إردوغان».

بداية معركة رئاسة الجمهورية:

ويبدو أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لا يزال، مستعداً لاستخدام كلّ الوسائل التي تبرّرها غايته السياسية، وآخرها قراره، أول أمس، تجريد رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، من الشهادة التي يحملها منذ ٣٠ سنة من جامعة إسطنبول، ومن ثمّ فتْح القضاء، أمس، تحقيقاً في شبهات فساد ودعم للإرهاب داخل البلدية نفسها، ترافق مع تفتيش واعتقال ١٠٠ شخص، من بينهم إمام أوغلو نفسه.

كما اعتُقل رؤساء بلديات كبرى، من مثل شيشلي وبايليك دوزو، إلى جانب العديد من الصحافيين، من بينهم الصحافي المعروف إسماعيل صايماز. وممّا جاء في ردود الفعل الأولى، ما قاله إمام أوغلو عن أن «القرار غير قانوني»، وأنه بحكم «غير الموجود»، مضيفاً: «سأبقى واقفاً بثبات، وأمضي إلى الأمام مثل الأسود. أسلّم نفسي أمانةً إلى الأمّة»، فيما وصف زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، الخطوة بأنها «لطخة سوداء على جبين جامعة إسطنبول والديمقراطية في تركيا، وانقلاب سياسي لن نقبل به».

وإذا كان لا بدّ من وضع التطورات الأخيرة في سياقها، ينبغي التوقّف عند قصة إردوغان مع تعديل الدستور، والتي تعود إلى عام ٢٠١٤، عندما أصبح رئيساً للجمهورية

> ليس مستبعدا أن تؤثر خطوة إردوغان على مسار الحل الكوردي

بطموحات كبيرة:

أولها، نقل الصلاحيات المهمّة من يد رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية؛ وثانيها، التخطيط البعيد المدى ليستمرّ في منصبه رئيساً، عبر التحايل على الدستور.

وهكذا، طرح إردوغان للاستفتاء الشعبي، عام ٢٠١٧، تعديلات دستورية واسعة تتيح له حصر جميع السلطات في يده، ما استدعى تالياً دعوته إلى انتخابات رئاسية مبكرة، في العام التالي (٢٠١٨)، فاز فيها مجدّداً، مع فارق أنه اعتبر، هذه المرّة، أن انتخابات ٢٠١٨ ليست ولاية ثانية بل أولى في ظلّ التعديل الدستوري الأخير، ما يعني منحه نفسه حقاً في الترشّح لولاية ثانية (ثالثة).

وسبقت كلّ ذلك انتخابات بلدية عام ٢٠١٩، أظهرت إلى العلن شخصية جديدة في الحياة السياسية، هي أكرم إمام أوغلو الذي انتزع رئاسة البلدية من يد «حزب العدالة والتنمية» الذي ظلّ مسيطراً عليها منذ عام ١٩٩٤، في حين فاز مرشح «الجمهوري»، منصور ياواش، برئاسة بلدية أنقرة، التي كانت بيد الحزب الحاكم، منذ عام ١٩٩٤.

معركة انتخابية ظافرة وقوية

على هذا النحو، حظي إمام أوغلو بمعركة انتخابية ظافرة وقوية، أحدثت أثراً كبيراً على صورة «العدالة والتنمية»، وعلى إردوغان نفسه، إذ نُظر إلى الرجل باعتباره منافساً أولَ في مواجهة رئيس الجمهورية في انتخابات عام ٢٠٢٣، يمتلك حظوظاً عالية لإسقاطه.

وفيما أدرك إردوغان الموقف، فهو لم يجد صعوبة، في ظلّ سيطرته المطلقة على القضاء، في أن يفبرك لإمام أوغلو، قبل أشهر قليلة من انتخابات الرئاسة في ذلك العام، تهمة «احتقار» القضاء، على خلفية تصريح كان رئيس بلدية إسطنبول انتقد فيه اللجنة الانتخابية، عام ٢٠١٩، فسارع القضاء إلى فتح ملف غبّ الطلب (لم يُغلق بعد) كان يمكن أن يفضي إلى منع إمام أوغلو من ممارسة العمل السياسي.

وحينها، قرّر «الشعب الجمهوري» ألاّ يرشّح إمام أوغلو، خشية أن يُصار إلى إصدار القرار القضائي ضدّه عشية الانتخابات، وأن تفشل الحملة الانتخابية للحزب. وعلى هذه الخلفية، تقرَّر ترشيح رئيس الحزب في حينه، كمال كيليتشدار أوغلو، الذي خسر أمام إردوغان.

اردوغان امام معضلتَين

ومع أن الفرحة لم تسع الرئيس التركي الذي أُعيد انتخابه لمرة ثالثة، لكنه وجد نفسه أمام معضلتَين: الأولى، هزيمة حزبه للمرّة الأولى في الانتخابات البلدية التي جرت ربيع العام الماضي وحلوله في المركز الثاني بعد «حزب الشعب الجمهوري»؛ والثانية، استطلاعات الرأي التي لا تزال تمنح إمام أوغلو أو منصور ياواش أرجحيّة تصل إلى أربع نقاط، في مواجهة إردوغان، في حال حصلت الانتخابات اليوم، على الرغم من المكاسب التي حقّقها إردوغان على الصعيد الخارجي، ولا سيما سقوط نظام بشار الأسد في سوريا.

غير أن المعضلة الأبرز أمام إردوغان ظلّت في أنه لا يحقّ له الترشّح لانتخابات ٢٠٢٨، وفق الدستور الحالي. ولذا، هرعت ماكينة عمله بحثاً عن طريقة لتعديل الدستور بما يتيح للرجل الترشّح لولاية ثالثة، وفق حساباته. لكن ذلك يتطلّب تعديلاً دستورياً في البرلمان بنسبة الثلثين (٤٠٠ من ٦٠٠ نائب)، أو تقديم مشروع استفتاء يحظى بتأييد ثلاثة أخماس (٣٦٠) أعضاء البرلمان.

وفي الحالتَين، لا يمتلك «حزب العدالة والتنمية»،

مع شريكه «حزب الحركة القومية» وآخرين، العدد الكافي من الأصوات، في حين تبدّى فجأة، بعد نتائج الانتخابات البلدية، أن الطريق إلى تلك الغاية قد تمرّ عبر كسْب أصوات «حزب المساواة والشعوب» الكردي، الذي يمتلك ٥٧ نائباً، وهو عدد يكفي لتعديل الدستور في البرلمان.

ومن هنا تحديداً، جاءت مبادرة زعيم «الحركة القومية»، دولت باهتشلي، وبإيعاز من إردوغان، في الأول من تشرين الأول الماضي، والتي دعا فيها زعيم «حزب العمال الكردستاني» المعتقل، عبدالله أوجالان، إلى أن يوجّه نداءً إلى حزبه، لحلّ نفسه والتخلّي عن العمل المسلّح، وهو ما حصل في الـ٢٧ من شباط الماضي.

دعم الكرد.. النقطة الأهمّ بالنسبة إلى إردوغان

ولعلّ النقطة الأهمّ بالنسبة إلى إردوغان، هي نيل دعم نواب «حزب المساواة والديمقراطية» لتعديل الدستور، إذ يعتقد بأن تأييد النواب الكورد مضمون في حال قدَّم بعض التنازلات لهم، ولا سيما على الصعيد الثقافي واستخدام اللغة في التعليم. لكن، ما الثمن الذي سيقبل به الكورد مقابل تأييد تعديل الدستور وإتاحة المجال أمام إردوغان (٧١ عاماً) للترشُّح مرّة ثالثة ورابعة وخامسة؟

وإلى المسار الدستوري، يدرك إردوغان أن حربه الحقيقية، ولو تمّ تعديل الدستور لصالحه، ستكون في مواجهة أكرم إمام أوغلو الذي أعلن نيّته الترشُّح منذ الآن لرئاسة الجمهورية، وبدأ حملاته قبل أسابيع، فيما تمنحه استطلاعات الرأي أفضلية واضحة على إردوغان. ومما يعزز من هذا الهاجس، أن الرئيس التركي لم يستطع بعد أن يجيّر «الانتصار» السوري لصالحه، نظراً إلى أن هموم المواطن لا تزال تقع في السلّة الغذائية والضرائب والتضخّم وانهيار القدرة الشرائية لليرة.

ومن هنا، تُفهم معركة إردوغان الجديدة مع إمام

> **هذا انقلاب لقطع الطريق أمام إنشاء نظام جديد**

أوغلو، والتي بدأت حين فتح القضاء ملف الشهادة الجامعية التي يحملها الأخير، واعتبر انتقاله من جامعة في شمال قبرص إلى كلية التجارة في جامعة إسطنبول عام ١٩٩٠، «غير قانوني وتعتريه أخطاء واضحة، والشهادة بحكم غير الموجودة».

وإذ جُرّد إمام أوغلو من الشهادة، فإن القضاء لم يكتف بذلك، بل فتح تحقيقاً، أمس، بحقّ الرجل وأفراد آخرين في البلدية وبعض وسائل الإعلام، ليبدو الأخير أمام احتمالَين:

الأول هو رفض ترشيحه لرئاسة الجمهورية لأنه جُرّد من شهادته الجامعية وهو شرط لمن يريد الترشّح للرئاسة، وبالتالي شطبه من قائمة المنافسين لإردوغان؛ والثاني هو عزله - بقرار من وزير الداخلية - من رئاسة بلدية إسطنبول بتهم الفساد ودعم منظمات الجريمة، وبالتالي تعيين شخص موال للسلطة، يكون عادة المحافظ، بدلاً منه.

وفي الحالَتين، يشكّل ما حصل انقلاباً سياسياً في وضح النهار على إحدى أبرز الشخصيات السياسية في تركيا. انقلاب قد لا يقتصر على إمام أوغلو، وليس موجّهاً فقط ضدّه، بل أيضاً ضدّ «حزب الشعب الجمهوري» وبقية أطياف المعارضة، وهو ما قد تترتّب عليه تداعيات كثيرة، فيما السؤال الرئيسي الآن عمّا إذا كان النواب الكورد سيقبلون بهذا الانقلاب وبالتهم نفسها، في مرحلة نداء أوجالان؟

گونول تول:

تركيا اضحت دولة استبدادية مكتملة الأركان

لماذا قد يندم أردوغان على استيلائه الأخير على السلطة؟

مجلة»فورين افيرز»الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قبل أيام قليلة من اختيار حزب المعارضة الرئيسي في تركيا لمرشحه الرئاسي القادم، أُلقي القبض على المرشح الأبرز، رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، وسُجن، مما أدى فعليًا إلى إقصائه من السباق.

في هذا العمل السافر من القمع السياسي، اتخذت الحكومة التركية خطوةً بالغة الأهمية نحو استبدادٍ مكتمل الأركان.

كان مخطط إقصاء إمام أوغلو مدروسًا ودقيقًا، يوم الثلاثاء، ألغت جامعة إسطنبول، التي تخرج منها، شهادته – حيث يشترط القانون أن يكون المرشحون للرئاسة في تركيا حاصلين على شهادات جامعية – مستشهدةً بانتهاكات مزعومة للوائح مجلس التعليم العالي.

في اليوم التالي، أُلقي القبض على إمام أوغلو بتهم الفساد والإرهـاب. لم تُعرقل هذه الأحكام القضائية طموحاته الرئاسية فحسب، بل أطاحت به أيضًا من منصبه كرئيس بلدية أكبر مدينة تركية وقوة اقتصادية.

لسنوات، دأب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إزالة القيود عن سلطته والتلاعب بمؤسسات الدولة لمنح حزبه مزايا انتخابية، ولكن حتى الآن، تمكنت المعارضة التركية من تقديم مرشحين مؤهلين لمنافسته على حكمه.

في إمام أوغلو، ظنت جماعات المعارضة أنها وجدت مرشحًا قادرًا على هزيمة أردوغان في سباق انتخابي مباشر. بإجبار رئيس بلدية إسطنبول على الانسحاب من المشهد السياسي، تجاوزت الحكومة الخط الفاصل بين النظام الاستبدادي التنافسي في تركيا والنظام الاستبدادي الكامل على الطراز الروسي، حيث يختار الرئيس خصومه، وتكون الانتخابات مجرد استعراضية.

الطريق إلى الاستبداد

خلال أكثر من عقدين من حكمه، فكك أردوغان المؤسسات الديمقراطية في تركيا، معززًا سيطرته في نظام حكم الفرد. بعد محاولة انقلاب فاشلة نفذها ضباط عسكريون عام ٢٠١٦، ربطها أردوغان وحزبه بحركة ينتمون إلى فروع أخرى من الحكومة والمؤسسات العامة، أخضع أردوغان القضاء لسلطته عبر تطهير آلاف القضاة واستبدالهم بموالين يصادقون على حملاته القمعية. وكُممت أفواه وسائل الإعلام؛ إذ تملك شركات موالية للحكومة أكثر من ٩٠٪ من وسائل الإعلام التركية، ويُسجن الصحفيون المستقلون بشكل روتيني.

لا تزال البلاد تُجري انتخابات، لكن النظام مُشوّه للغاية. إنها حالة نموذجية لنظام استبدادي تنافسي، نظام يُحاكي الديمقراطية بينما يُرجّح كفة الميزان بشكل مُمنهج لصالح الحزب الحاكم. أحزاب المعارضة نشطة، وهناك نقاشات عامة حقيقية حول السياسة، ويخسر القائمون على المناصب أحيانًا.

ومع ذلك، مع سيطرة الحكومة على القضاء، وخنقها لوسائل الإعلام المستقلة، واستخدامها مؤسسات الدولة كسلاح لإضعاف خصومها، فإن المنافسة الانتخابية بعيدة كل البعد عن العدالة.

ومع ذلك، يظل حكم أردوغان هشًا ما دام بإمكان مرشحي المعارضة خوض الانتخابات. عادةً ما يكون هامش فوزه ضيقًا نسبيًا؛ ففي جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣، فاز أردوغان بنسبة ٥٢٪ من الأصوات. وقد لجأ أحيانًا إلى إجراءات أكثر تطرفًا للحفاظ على تقدمه وحزبه.

في انتخابات بلدية إسطنبول عام ٢٠١٩، عندما هزم إمام أوغلو مرشح حزب أردوغان، ألغت السلطات النتيجة وأجبرت على إعادة الانتخابات - ليفوز إمام أوغلو مرة أخرى بهامش أكبر. ومع ذلك، فإن أخطر تكتيكات أردوغان هو سجن أقوى منافسيه.

> **يتبع اردوغان مسارا مشابها للمسار الذي سلكه بوتين في روسيا**

صلاح الدين دميرتاش، السياسي الكردي ذو الشخصية الكاريزمية الذي تحدى أردوغان في الانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، يقبع خلف القضبان منذ عام ٢٠١٦ (حيث خاض حملته الثانية من السجن) بتهم إرهاب مشكوك فيها. كما حُكم على إمام أوغلو بالسجن عام ٢٠٢٢ بتهمة إهانة موظف عام. ولكن لأن القضية لا تزال قيد الاستئناف، فإن الحكم لم يمنع رئيس البلدية من الترشح لمنصبه مرة أخرى.

في العام الماضي، عزل أردوغان العديد من رؤساء البلديات المنتخبين المنتمين إلى أحزاب المعارضة واستبدلهم بآخرين معينين من قبل الحكومة. أصبح الصحفيون والسياسيون ونشطاء حقوق الإنسان، وحتى أكبر مجموعة أعمال في البلاد، أهدافًا لقضايا قضائية وهمية. لكن اعتقال إمام أوغلو هذا الأسبوع يمثل تصعيدًا كبيرًا. إن تهم الإرهاب والفساد أخطر بكثير، وبالتالي تحمل عواقب أكبر بكثير من التهم الواردة في قضيته المعلقة عام ٢٠٢٢.

وعلى عكس دميرتاش، الذي كان يتمتع بشعبية واسعة، ولكنه لم يكن أكثر من مجرد مرشح مستقل، يُمثل إمام أوغلو تهديدًا مباشرًا لرئاسة أردوغان. بإقصاء هذا المنافس من الساحة، أظهر أردوغان عدم اهتمامه بالحفاظ على واجهة الانتخابات التنافسية. بل يسعى إلى نظام استبدادي شبيه بالنظام الذي يتبناه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نظام خالٍ من المعارضة الحقيقية والمفاجآت الانتخابية.

> أكبر صداع لأردوغان هو اقتصاد البلاد المتعثر

يقترب أردوغـان الآن بشكل خطير من تحقيق ما يريده، وهو يتبع مسارًا مشابهًا للمسار الذي سلكه بوتين في روسيا للوصول إلى هناك.

قبل عقدين من الزمن، لم تكن روسيا دولة استبدادية مُحكمة كما هي اليوم. كان اقتصاد البلاد مزدهرًا، وكان بوتين يتمتع بشعبية حقيقية، لذلك تسامح مع بعض المعارضة وترك أجزاء من النظام الديمقراطي سليمة. ولكن بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ومع توقف النمو الاقتصادي واندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة، رد بوتين بالقمع.

وفي عام ٢٠٢٠، رسّخ حكمه بالكامل كحاكم مستبد لا يُنازعه أحد. أُقرت تعديلات دستورية سمحت لبوتين بالبقاء في السلطة حتى عام ٢٠٣٦. وسارع نظامه إلى اعتقال أو نفي أو إسكات حتى أكثر منتقديه هامشية.

في أغسطس ٢٠٢٠، سمّم عملاء الكرملين الناشط أليكسي نافالني، أشد معارضي بوتين، في محاولة لقتله. (توفي نافالني لاحقًا في مستعمرة جزائية روسية عام ٢٠٢٤). اليوم، أصبحت الانتخابات الروسية مجرد إجراء شكلي. يُحظر المنافسون الحقيقيون بينما يختار بوتين عددًا قليلاً من المعارضين الرمزيين لخلق وهم المنافسة. النتيجة لا شك فيها أبدًا.

ومثلما حدث مع بوتين، اشتد قمع أردوغان مع تراجع شعبيته. وتشعر فئات رئيسية، بما في ذلك الشباب التركي، بخيبة أمل متزايدة.

وبسبب إحباطهم من سياسات أردوغان الاستبدادية المتزايدة ونقص الفرص الاقتصادية، يفكر العديد من الشباب الأتراك في الهجرة. ويتزايد رد الفعل القومي ضد سياسات الحكومة التي تسمح لملايين اللاجئين السوريين بالعيش في تركيا.

أكبر صداع لأردوغان هو اقتصاد البلاد المتعثر، تكافح تركيا التضخم والتدهور الاقتصادي منذ عام ٢٠١٨. بعد سنوات من السياسات غير التقليدية التي تبناها أردوغان – سياسات جادل العديد من الاقتصاديين بأنها تزيد من تفاقم الأزمة – تخلى وزير المالية الجديد عن النهج القديم ولكنه لم يتمكن حتى الآن من تحويل الاقتصاد. انتقدت مجموعة الأعمال الرائدة في البلاد، وهي جمعية الصناعة والأعمال التركية، البرنامج الاقتصادي الجديد علنًا؛ وردًا على ذلك، اتهم أردوغان المجموعة بتقويض الحكومة. في غضون ذلك، تضررت شعبية أردوغان. في الانتخابات البلدية لعام ٢٠٢٤، على الرغم من أن أردوغان استخدم كل سلطة الدولة المتاحة له لمساعدة حزبه على الفوز، إلا أن الحزب الحاكم عانى من أكبر هزيمة له على الإطلاق.

كانت حملة أردوغان المتزايدة على المعارضة خلال العام الماضي محاولة لوقف هذا الزخم. وهذا يعني إيقاف إمام أوغلو.

كان إمام أوغلو دخيلاً على الساحة السياسية قبل خوضه سباق رئاسة البلدية عام ٢٠١٩، وقد صدم المؤسسة الحاكمة بإنهاء سيطرة الحزب الحاكم على إسطنبول التي استمرت ٢٥ عاماً، المدينة التي انطلق منها أردوغان في مسيرته المهنية. ورغم جهود أردوغـان الحثيثة لإزاحته، فاز إمام أوغلو بسهولة بإعادة انتخابه العام الماضي، مثبتاً شعبيته الواسعة التي تتجاوز القاعدة العلمانية التقليدية لحزبه.

ومع استعداد حزبه لدعم ترشحه للرئاسة – الانتخابات المقبلة مقررة عام ٢٠٢٨، وقد تُعقد في وقت أقرب – أصبح إمام أوغلو منافساً شرساً لحكم أردوغان.

إن استمرار خطوات هذا الأسبوع، سيعيق تقدم إمام أوغلو بشدة. فإلغاء شهادته يمنعه من الترشح للرئاسة،

كما أن تهمة الإرهاب تُبعده عن منصب رئيس البلدية. لا يريد أردوغان حماية رئاسته فحسب، بل يريد أيضاً استعادة إسطنبول. لم تكن خسارة المدينة أمام المعارضة عام ٢٠١٩ نكسة سياسية فحسب، بل كانت أيضاً ضربة مالية.

لقد حرم أردوغان من موارد المدينة الهائلة، التي غذّت شبكة محسوبيته لعقود. استعادة إسطنبول قد تساعده في الحفاظ على استمرارية عمل آلته السياسية في ظلّ ضائقة اقتصادية. إقالة رئيس البلدية تسمح لأردوغان بتنصيب حاكم إسطنبول - وهو شخص مُعيّن بعناية - مكانه.

لعبةً عالية المخاطر وعالية المكافآت

يُمارس أردوغان لعبةً عالية المخاطر وعالية المكافآت. إذا نجح، فسيخوض الانتخابات القادمة ضدّ خصم اختاره بنفسه، مُؤمّنًا بذلك حكمه مدى الحياة. يُشير هذا الاستيلاء على السلطة إلى اعتقاده بأنه يستطيع التصرّف دون عقاب. قد يكون مُحقًا.

تفتقر أحزاب المعارضة والمؤسسات السياسية إلى الوسائل اللازمة لتقييده. وعلى الرغم من غضب الكثيرين في تركيا، إلا أن الجمهور أيضًا يشعر بأنه لا يملك سوى القليل من الموارد لمُواجهة الرئيس. كانت آخر مرة واجه فيها أردوغان احتجاجاتٍ حاشدة في عام ٢٠١٣، وردّت الدولة بوحشية - قتلت قوات الأمن عدة أشخاص، وأصابت الآلاف، ونفّذت اعتقالاتٍ جماعية. منذ ذلك الحين، قمع أردوغان التجمعات العامة لضمان عدم وصول المظاهرات إلى نفس المستوى مرةً أخرى.

يستغل الزعيم التركي أيضًا بيئة دولية متساهلة للغاية. فقد شجعت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض أردوغان؛ فهو لا يخشى ردًا أمريكيًا الآن بعد أن يقوض ترامب الديمقراطية الأمريكية بنشاط، ولا يُظهر أي اهتمام بمحاسبة المستبدين الأجانب على

> **يمارس أردوغان لعبة عالية المخاطر وعالية المكافآت**

قمعهم. كما أثارت مبادرات ترامب تجاه بوتين قلق القادة الأوروبيين، مما دفعهم إلى إعادة التواصل مع تركيا على أمل تعزيز دفاعاتهم ضد العدوان الروسي - وهم على الأرجح على استعداد لتجاهل استبداد أردوغان المتنامي إذا كان ذلك يعني ضمان دعم أنقرة.

لكن ثقة أردوغان في منصبه في الداخل قد تكون في غير محلها. ففي المرة الأخيرة التي حاول فيها تهميش إمام أوغلو، جاءت نتائجها عكسية بشكل مذهل. وأثارت إعادة الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ في إسطنبول، والتي فاز بها إمام أوغلو بفارق ضئيل، غضب العديد من الناخبين، الذين اعتبروها تدخلاً غير مبرر من الحكومة. في الجولة الثانية، فاز إمام أوغلو بهامش أكبر - وهو الأكبر لرئيس بلدية إسطنبول منذ عقود.

والأهم من ذلك، قد يطمح أردوغان إلى أن يكون مثل بوتين، لكن تركيا ليست روسيا. فعلى عكس روسيا، التي تزدهر بفضل ثرواتها الطبيعية، يعتمد اقتصاد تركيا اعتمادًا كبيرًا على الاستثمار الأجنبي. وقد بدأ المستثمرون بالهروب مع تزايد الاستبداد في البلاد، ولن يُعيدهم الانزلاق إلى الاستبداد الكامل إلى تركيا. سيظل الاقتصاد التركي غارقًا في أزمة. وحتى الرجل القوي يجب أن يُحقق نتائج ملموسة للحفاظ على قبضته على السلطة.

***مديرة البرنامج التركي في معهد الشرق الأوسط ومؤلفة كتاب «حرب أردوغان: صراع الرجل القوي في الداخل وفي سوريا».**

الاعتقال المُقلق..
مخاوف من انزلاق أردوغان نحو الاستبداد

افتتاحية « فاينانشال تايمز»/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

في الوقت الذي تُسارع فيه أوروبا لتعزيز دفاعاتها وتجميع قوة أمنية لأوكرانيا ما بعد الحرب، تُعتبر تركيا – التي تمتلك ثاني أكبر جيش نظامي في حلف الناتو وصناعة دفاعية مزدهرة – شريكًا حيويًا.

في غضون ذلك، بدأ المستثمرون يضعون ثقتهم في تحول رجب طيب أردوغان الواضح إلى سياسات اقتصادية تقليدية بعد فوزه الرئاسي عام ٢٠٢٣. يُلقي اعتقال الشرطة المُقلق يوم الأربعاء لأكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول الذي يحظى بشعبية كبيرة ومنافس أردوغان السياسي الرئيسي، بظلاله على تلك الآمال – وعلى مستقبل الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا.

يُعتبر إمام أوغلو أخطر مُنافس لسيطرة أردوغان على السلطة التي استمرت لأكثر من عقدين. أُعيد انتخاب رجل الأعمال السابق، البالغ من العمر ٥٤ عامًا، رئيسًا لبلدية إسطنبول، معقل أردوغان السابق، العام الماضي، بأغلبية ساحقة، في خضم أسوأ هزيمة مُني بها حزب العدالة والتنمية (AKP) في الانتخابات المحلية منذ ٢٠ عامًا. وخلال مسيرته، تعرض لمضايقات من السلطات، ويواجه سلسلة من التحقيقات الجنائية المشبوهة. لكن مع اعتقال إمام أوغلو في إطار تحقيق في مزاعم صلاته بالإرهاب والفساد، انتقلت دائرة أردوغان إلى عالم آخر.

ما لم تُقدّم السلطات أدلة دامغة، فسيُؤكّد ذلك المخاوف من أن الرئيس يُواصل دفع تركيا نحو مسار

> يعتبر إمام أوغلو أخطر منافس لسيطرة أردوغان على السلطة

الاستبداد الذي اتبعه لعقد من الزمن، لا سيما منذ نجاته من محاولة انقلاب عام ٢٠١٦.

جاء اعتقال إمام أوغلو في الصباح الباكر، مع إصدار أوامر اعتقال بحق ٩٩ شخصًا آخرين، قبل أيام قليلة من ترشيح حزب الشعب الجمهوري (CHP) له كمرشح رئاسي للانتخابات المُقرر إجراؤها عام ٢٠٢٨.

أُلغيت شهادة التعليم العالي التي حصل عليها رئيس البلدية قبل يوم من ذلك من قِبل جامعة إسطنبول الحكومية – وهو ما قد يمنعه من الترشح للرئاسة ما لم يُلغَ بالاستئناف. يأتي تكثيف حملة القمع على المعارضة بالتزامن مع حملة شنّها حلفاء أردوغان لتغيير الدستور والسماح له بالترشح لولاية رئاسية ثالثة.

تُهدّد هذه التطورات المكاسب الاقتصادية التي تحقّقت منذ أن أعاد أردوغـان في عام ٢٠٢٣ محمد شيمشك، المُناصر للسوق، إلى منصب وزير المالية، والذي ساهم في خفض التضخم بشكل حاد. يُشير انخفاض الليرة التركية مقابل الدولار يوم الأربعاء إلى مخاوف المستثمرين من عدم الثقة بالتزام الرئيس بالإصلاحات الهيكلية. ويخشى الكثيرون من أنه في نهاية المطاف أكثر قلقًا بشأن مستقبله السياسي من الاقتصاد.

وقد تُشكّل رغبة أردوغـان في الاستثمار الأجنبي عائقًا، إذا ما تراجعت الشركات الدولية بسبب ضعف المؤسسات. وبينما يُستبعد أن يُوجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتقادات صريحة، فهو يبدو مُعجبًا بالحكام الأقوياء، ينبغي على القادة الأوروبيين توضيح قلقهم إزاء ما يحدث في دولة عضو في حلف الناتو. ويتمتع الاتحاد الأوروبي ببعض النفوذ من خلال رغبة تركيا في تطوير اتحادها الجمركي مع التكتل، مع أن أردوغان يتمتع أيضًا بقوة تفاوضية، نظرًا لاستضافة تركيا لأكثر من ٤ ملايين لاجئ قد يعبرون إلى الاتحاد الأوروبي لولا ذلك.

ومع ذلك، من المرجح أن تُخفت حدة الانتقادات الأوروبية في ظل الآمال في مساهمة تركية كبيرة في تقليل اعتماد القارة على الولايات المتحدة في أمنها.

في الواقع، ربما أقنعت مثل هذه الحسابات، وعودة ترامب إلى البيت الأبيض، جهاز أردوغان بأنه قادر على تحمل تكاليف استهداف منافس.

يُعيد هذا الوضع إلى الأذهان أيام الحرب الباردة، عندما كانت تركيا عضوًا رئيسيًا في حلف الناتو، على الرغم من أن محاولاتها لتحقيق ديمقراطية متعددة الأحزاب منذ خمسينيات القرن الماضي كانت تُقاطع باستمرار بسبب الانقلابات العسكرية.

ومع ذلك، فإن المزيد من التراجع الديمقراطي في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه ٨٥ مليون نسمة سيكون علامة مؤسفة أخرى على كيف أن ترامب ٢٫٠ يُقلب العلاقات العالمية رأسًا على عقب، ويدعم القادة الذين يميلون إلى الاستبداد.

بين تصفية المعارضة ومستقبل الاستبداد

أردوغان يدق المسمار الأخير في نعش الديمقراطية التركية:

*فريق الجيوستراتيجي للدراسات

تشهد تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان تحولات سياسية حادة، تهدد المسار الديمقراطي الذي كانت البلاد تحاول ترسيخه منذ أوائل الألفية الثالثة. فبين الاعتقالات السياسية، وتصفية المعارضة، وقمع الحريات، يبدو أن أنقرة دخلت منعطفًا جديدًا يعيدها إلى أنماط الحكم الاستبدادي. ولعل أبرز التطورات التي تؤكد هذا الاتجاه هو اعتقال أكرم إمام أوغلو، المرشح الأبرز لرئاسة تركيا في ٢٠٢٨، بالإضافة إلى التهديد المتزايد الذي يواجهه الإعلاميون والناشطون المعارضون للنظام. هذه التحولات تثير تساؤلات عميقة حول مستقبل تركيا السياسي، واحتمالية تحولها إلى دولة استبدادية بواجهة ديمقراطية.

أولا: اعتقال إمام أوغلو كضربة قاضية للمعارضة التركية

يعد أكرم إمام أوغلو أحد أبرز وجوه المعارضة التركية، إذ نجح في تحقيق انتصار رمزي كبير في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ حين هزم مرشح الحزب الحاكم في إسطنبول، رغم إعادة الانتخابات بضغط من أردوغان. ومنذ ذلك الوقت، تحول إلى تهديد حقيقي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، كونه يمتلك قاعدة شعبية واسعة ورؤية سياسية تتحدى النهج

الاستبدادي للنظام.

اعتقال إمام أوغلو قبل إعلان ترشحه المتوقع لانتخابات ٢٠٢٨ يُظهر مدى تصميم أردوغان على تحييد أي منافس قوي، وهو أسلوب سبق أن استخدمه النظام مع زعماء سياسيين آخرين، مثل صلاح الدين دميرتاش، زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، الذي لا يزال يقبع في السجن منذ سنوات بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب.

هذه الحملة القمعية ضد المعارضة لا تهدف فقط إلى القضاء على الخصوم السياسيين، بل تسعى إلى إرسال رسالة واضحة للمجتمع التركي مفادها أن أي تحدّ لسلطة أردوغان سيواجه بعواقب قاسية. وهذا ما يثير مخاوف بشأن تلاشي أي فرص حقيقية لانتخابات نزيهة مستقبلاً.

ثانيًا: تصاعد القمع ضد الناشطين والإعلاميين المعارضين

لا تقتصر سياسة التضييق التي ينتهجها أردوغان على السياسيين فقط، بل تمتد إلى الصحفيين والناشطين الذين ينتقدون الحكومة. فمنذ محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦، استخدم النظام التركي حالة الطوارئ كذريعة لشن حملة تطهير واسعة في مختلف القطاعات، استهدفت آلاف الصحفيين والأساتذة الجامعيين والحقوقيين.

خلال السنوات الأخيرة، تفاقمت حملة القمع، حيث أُغلقت العديد من الصحف المستقلة، وتم حظر قنوات تلفزيونية، كما تعرض العديد من الصحفيين للسجن بتهم «إهانة الرئيس» أو «نشر أخبار كاذبة تهدد الأمن القومي». هذا بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا في فرض رقابة صارمة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتم اعتقال الأفراد بسبب منشورات على تويتر وفيسبوك تنتقد سياسات الحكومة.

هذه البيئة القمعية تسهم في خلق مناخ من الخوف، حيث يُحجم المواطنون عن التعبير عن آرائهم بحرية، مما يؤدي إلى تجريف المجال العام وإضعاف أي محاولة لتنظيم معارضة فعالة.

ثالثًا: مستقبل تركيا الجيوسياسي في ظل التوجهات السلطوية

إلى جانب القمع الداخلي، تشهد السياسة الخارجية التركية تحولات كبرى، حيث يبدو أن أنقرة تتجه نحو تحالفات جديدة قد تضعها في مواجهة الغرب. فبعد أن كانت تركيا تسعى لعضوية الاتحاد الأوروبي، أصبح هذا الهدف شبه مستحيل بسبب سجلها في انتهاكات حقوق الإنسان وتراجع الديمقراطية.

في المقابل، عزز أردوغان علاقاته مع موسكو وبكين، وهو ما يعكس توجهاً نحو نموذج سياسي أكثر استبدادًا على غرار الأنظمة الحاكمة في روسيا والصين. ومن جهة أخرى، تحاول تركيا تعزيز نفوذها الإقليمي عبر التدخلات العسكرية في سوريا وليبيا وأذربيجان، وهو ما يزيد من تعقيد علاقاتها مع القوى الغربية.

هذه السياسة الخارجية القائمة على التحدي والمراوغة قد تؤدي إلى عزلة تركيا عن محيطها التقليدي، مما قد يؤثر على اقتصادها، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية والتجارة مع الاتحاد الأوروبي.

رابعًا: هل يعود نموذج التوريث السياسي؟ بلال أردوغان وريث محتمل؟

في ظل إحكام أردوغان قبضته على الحكم، بدأ الحديث يتصاعد عن احتمالية تمهيد الطريق لابنه بلال أردوغان ليكون خليفته. ورغم أن الدستور التركي لا يسمح بذلك رسميًا، إلا أن بعض المؤشرات تعزز هذه الفرضية.

بلال أردوغان، الذي يترأس منظمات وشركات كبرى، كان محورًا للعديد من الفضائح المتعلقة بالفساد، لكنه لا يزال يحظى بدعم والده، وقد يتم الدفع به إلى المشهد السياسي تدريجيًا من خلال تعيينات داخل الحزب الحاكم أو الحكومة.

إذا سعى أردوغان إلى توريث الحكم، فسيواجه تحديات كبرى، من بينها عدم وجود تأييد شعبي واسع لبلال، بالإضافة إلى إمكانية حدوث انقسامات داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، حيث توجد شخصيات بارزة تسعى لتوسيع نفوذها. ومع ذلك، في ظل غياب معارضة قوية، يبقى هذا السيناريو محتملاً، خاصة إذا نجح النظام في تطويع القوانين لخدمة أجندته.

خامسًا: هل تركيا في طريقها إلى «النفق المظلم»؟

تُشير كل الدلائل إلى أن تركيا تتجه نحو نموذج حكم سلطوي، حيث يُستخدم القضاء كأداة لتصفية الخصوم، ويُخضع الإعلام لرقابة مشددة، ويتم تقويض أي شكل من أشكال الديمقراطية. هذه التحولات تثير تساؤلات جدية حول مستقبل تركيا، خاصة أن التجارب التاريخية تُظهر أن الأنظمة التي تعتمد على القمع للحفاظ على سلطتها تواجه في نهاية المطاف اضطرابات اجتماعية أو انهيارات داخلية.

إذا استمر هذا النهج، فقد تواجه تركيا سيناريوهات خطيرة، من بينها:

١. اضطرابات داخلية: مع تزايد القمع، قد تندلع احتجاجات واسعة، كما حدث في عام ٢٠١٣ خلال احتجاجات «غيزي بارك».

٢. عزلة دولية: استمرار الانتهاكات قد يؤدي إلى فرض عقوبات غربية، مما سيؤثر على الاقتصاد التركي.

٣. انشقاقات داخل النظام: قد يؤدي تعاظم السلطة في يد أردوغان وعائلته إلى انشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية، مما قد يضعف قبضته على الحكم.

ورغم كل هذه المخاطر، فإن مصير تركيا لا يزال مرهونًا بمدى قدرة المعارضة على إعادة ترتيب صفوفها، وبمدى استعداد الشعب التركي لمواجهة هذا الانحدار الديمقراطي.

خاتمة: تركيا أمام مفترق طرق تاريخي

في ظل التحولات السياسية الحالية، تبدو تركيا على وشك الدخول في مرحلة جديدة من الحكم المطلق، حيث يتم تحييد كل أشكال المعارضة، وتقليص الحريات، وتعزيز حكم الفرد الواحد. هذا الواقع يطرح تحديات كبرى أمام الشعب التركي والمجتمع الدولي، فإما أن تنجح القوى الديمقراطية في مواجهة هذه التوجهات، أو أن تسير البلاد نحو نموذج استبدادي قد يستمر لعقود.

الأسئلة التي تطرح نفسها الآن: هل تستطيع تركيا العودة إلى المسار الديمقراطي؟ أم أن حكم أردوغان سيستمر حتى بعد رحيله من خلال مشروع توريث السلطة؟ وما الثمن الذي سيدفعه الشعب التركي مقابل هذه التحولات؟ الإجابة على هذه الأسئلة ستتضح في السنوات القادمة، لكنها حتمًا ستحدد ملامح تركيا المستقبل.

جيمي ديتمر:

أردوغان يستغل اللحظة الجيوسياسية للقضاء على المعارضة الديمقراطية

*صحيفة»بوليتيكو»الامريكية/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قضى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سنواتٍ في تقويض الديمقراطية، وقمع المعارضة، وتطهير الجيش والقطاع العام في البلاد. والآن، يبدو أنه اختار هذه اللحظة الجيوسياسية لدفن إرث مصطفى كمال أتاتورك، المؤسس العلماني للجمهورية التركية.

كيف يمكن تفسير التحركات الشعبوية الإسلامية ضد حزب الشعب الجمهوري العلماني الذي أسسه أتاتورك، وسجن رئيس بلدية إسطنبول الشهير المنتمي للحزب أكرم إمام أوغلو ــ وهو خصم لديه فرصة حقيقية للفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟

ولكن خصوم أردوغان السياسيين لا يشككون في أن هذا هو بالضبط ما يهدف إليه الرجل الذي يريد أن يصبح الخليفة ــ التخلص من ما تبقى من الديمقراطية في تركيا من خلال تحييد المعارضة الرئيسية في البلاد والتحول إلى الاستبداد الكامل.

في الأسبوع الماضي، وبينما تجمع مئات من رجال الشرطة أمام منزله، بعث إمام أوغلو برسالة فيديو إلى أنصاره قال فيها: «نحن نواجه الاستبداد، لكنني لن أستسلم».

جاء اعتقاله بعد يوم واحد فقط من إلغاء السلطات

> اختار اردوغان دفن إرث أتاتورك، المؤسس العلماني للجمهورية

شهادته الجامعية، في خطوةٍ تهدف إلى حرمانه من الترشح للانتخابات، إذ يشترط القانون التركي أن يكون المرشحون للرئاسة من خريجي الجامعات. ومع ذلك، فبعد إقالته رسميًا من منصبه، يبدو إمام أوغلو مرشحًا قويًا للفوز في الانتخابات التمهيدية لحزبه يوم الأحد، ليصبح المنافس الرئيسي لأردوغان في الانتخابات المقبلة.

من وجهة نظر واحـدة، كان توقيت اعتقاله غريبًا: إذ كان تجريد إمام أوغلو من أوراق اعتماده الجامعية كافيًا لاستبعاده من الترشح، وعلى أي حال، فإن الانتخابات الرئاسية لن تُعقد قبل عام ٢٠٢٨ – على الرغم من وجود أحاديث عن أنها قد تأتي في وقت أقرب.

فلماذا التحرك ضده الآن وشن حملة اعتقالات طالت ١٠٦ آخرين، بمن فيهم مسؤولون من حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه إمام أوغلو؟

يجادل البعض بأن أردوغان لم يُرِد الانتظار ومنح ترشحه لمنصب عمدة إسطنبول فرصةً لكسب المزيد من الزخم. لكن غونول تول، مؤلفة كتاب «حرب أردوغان: كفاح رجل قوي في الداخل وفي سوريا»، تعتقد أن التفسير يكمن في ما يحدث خارج حدود تركيا: فمن المرجح أن الزعيم التركي شعر بالتشجيع من التحول الجيوسياسي المتسارع نحو الاستبداد، ولذلك رأى أن هذه لحظة مواتية للهجوم.

وقالت إن «تصرفات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المناهضة للديمقراطية في الداخل أدت إلى نشوء مناخ عالمي حيث يشعر المستبدون في أماكن أخرى بالقدرة على سحق المعارضة بشكل أكبر».

من غير المرجح أن يُلقي ترامب، الذي يدعو باستمرار إلى سجن خصومه السياسيين، محاضرات على أردوغان، علنًا أو سرًا، بشأن سجن إمام أوغلو.

وفي مقابلة مع تاكر كارلسون، المؤيد لحركة «لنجعل أمريكا عظيمة مـجـددًا»، الأسبوع الماضي، وصف المبعوث الخاص لترامب، ستيف ويتكوف، محادثة هاتفية حديثة بين الزعيمين بأنها «رائعة» و«تحويلية».

صحيحٌ أن ذلك كان قبل اعتقال إمام أوغلو، لكن الرئيس الأمريكي نفسه لم يتردد لحظةً، إذ واصل مهاجمة خصومه السياسيين منذ تنصيبه. ففي زيارته لوزارة العدل الأمريكية الأسبوع الماضي، وصف خصومه بـ «الحثالة» و«الهمج» و«الماركسيين»، قبل أن يضيف أنهم «مختلون عقليًا» و«بلطجية» كدليلٍ على ذلك. ويتماشى هذا كله مع تعهده بالانتقام في أول تجمع انتخابي رسمي له في تكساس.

لذا، بطبيعة الحال، لن يشعر أردوغـان بالقلق إزاء استنكار ترامب. فقد أغدق الرجلان المديح على

> أمضى أردوغان سنوات في تقويض الديمقراطية، وقمع المعارضة

بعضهما البعض لسنوات، وقد صرّح الزعيم التركي بدعمه لمبادرة السلام التي أطلقها نظيره الأمريكي في أوكرانيا – وهو أمرٌ يُسعد ترامب بلا شك.

ليس وحيدًا بين المستبدين

ليس أردوغان وحيدًا بين المستبدين الذين كانوا محاصرين سابقًا – ومن يطمحون إلى أن يصبحوا مستبدين – الذين يستشعرون التغيير في الأجواء الجيوسياسية، ويدركون أنهم على أعتاب حقبة جديدة، قادرة على محو القواعد والأعراف القديمة واستبدالها بأخرى تُناسبهم. بل يؤثر هذا التغيير على سلوكهم، إذ يتطلعون إلى بعضهم البعض بحثًا عن الإلهام وأفكار جديدة لإدارة بلدانهم – سواءً كان ذلك من خلال تسليح سياسات الأقليات الجنسية، أو التضحية بالمهاجرين، أو تصعيد الهجمات على وسائل الإعلام المستقلة، أو تحويل محطات البث العامة إلى أبواق للحكومة، أو حتى إغلاقها.

ويبدو أنهما مستعدان أيضًا لتقديم يد العون لبعضهما البعض. فبينما حظرت السلطات التركية التجمعات العامة وقيدت الوصول العام إلى منصات التواصل الاجتماعي، علق إيلون ماسك، «صديق ترامب المقرب»، حسابات المعارضة التركية على منصته .

يبدو أن المبادئ المنظمة مرة أخرى هي أن القوة هي الحق وأن القادة «العظماء» يعرفون ما هو أفضل، حيث أن عصر التكنوقراط الليبراليين – الذي كان له بالطبع مشاكله الخاصة – يفسح المجال لعصر جديد من الرجال الأقوياء، الذين يتسمون بالوقاحة المطلقة في التخلص من أي قيود.

أحيانًا يبدو هؤلاء الأقوياء في منافسة ودية، يتنافسون على أشدّ ما يمكن من تطرف. وفي هذه المنافسة الودية، يُتوّج أردوغان هذا الأسبوع بفوزٍ واضح.

في قمة ميونيخ الأمنية الأخيرة، بُذلت جهودٌ يائسةٌ للتظاهر بالشجاعة أمام تغيّر الوضع.

فبعد الصدمة الأولى لخطاب نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس، الذي لم يُخفِ فيه التزامه بخضوع أوروبا لأيديولوجيات رئيسه غير الليبرالية، بُذلت جهودٌ خارجيةٌ للمضي قدمًا وكأن شيئًا لم يحدث.

لكن على هامش الأحداث، لم يُخفِ معارضو اللاليبرالية قلقهم. وفي إحدى الفعاليات الجانبية، ناقش دبلوماسيون ليبراليون إسكندنافيون سؤالاً مُقلقًا: من سينتصر في التاريخ؟

ولم يكن لديهم إجابة – ويبدو أن أردوغان يعتقد أن لديه إجابة.

*جيمي ديتمر هو محرر الرأي في بوليتيكو أوروبا.

اعتقال إمام أوغلو يثير الشكوك حول مساعي السلام مع الكورد

مناخ سياسي غير مشجع

فرانس بريس-ديار بكر (تركيا) - يثير اعتقال رئيس بلدية إسطنبول الذي يحظى بشعبية كبيرة أكرم إمام أوغلو مخاوف من تقويض التحرك التركي لإنهاء تمرد مستمر منذ ٤٠ عاما لجماعة حزب العمال الكردستاني المسلحة، وهي خطة تعتمد بشدة على التعاون الناشئ والدقيق بين الحكومة وحزب المساواة والديمقراطية للشعوب المؤيد للكورد.

ويشعر الكثير من الكورد بالقلق من أن اعتقال إمام أوغلو، المنافس السياسي الرئيسي للرئيس التركي رجب طيب أردوغـان، قد يشير إلى تحول استبدادي يغلق المجال أمام مصالحة تاريخية.

ويقول سياسيون مؤيدون للكورد ومناصرون لهم إن هذه التطورات لا تهدد فقط احتمالات إنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني الذي أسفر عن مقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص وعرقل التنمية في المنطقة، بل تهدد أيضا آفاق الديمقراطية في تركيا ككل.

ومثل هذه المخاوف عبّر عنها البعض من بين عشرات الآلاف الذين تجمعوا الجمعة في مدينة ديار بكر في جنوب شرق البلاد للاحتفال بقدوم الربيع في ما يعرف بعيد النوروز لدى الكورد.

ويقول علي أوكال (٥٧ عاما)، وهو عامل بناء، "يتحدثون عن الديمقراطية ثم يعتقلون إمام أوغلو. هذا سيضر بعملية السلام وثقة الناس بها."

وتشابكت أيدي المحتفلين ورقصوا في صفوف على أنغام الأغاني الكردية، وارتدى الكثير منهم ملابس تحمل الألـوان الأحمر والأخضر والأصفر التي ترمز إلى الهوية الكردية، وهتفوا دعما لعبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون.

ودعا أوجـلان، المحتجز في سجن تركي منذ

عام ١٩٩٩، الشهر الماضي إلى أن تتخلى جماعة حزب العمال الكردستاني عن السلاح وتحل نفسها. لكن العملية تأثرت باعتقال إمام أوغلو الأربعاء، مما أثار احتجاجات شارك فيها الآلاف.

ومن بين الاتهامات الموجهة لإمام أوغلو مساعدة حزب العمال الكردستاني من خلال تشكيل تحالف انتخابي مع حزب المساواة والديمقراطية للشعوب المؤيد للكورد، ثالث أكبر حزب في البرلمان.

ولدى أردوغان الكثير من الأسباب والدوافع وراء إطلاق عملية المصالحة مع الكورد. فالدستور الحالي يمنعه من خوض الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٨ لولاية ثالثة. ولن يمكنه تجاوز هذا القيد إلا إذا دعا البرلمان إلى انتخابات رئاسية مبكرة قبل اكتمال ولايته الثانية، أو تعديل الدستور. وتحقيق مصالحة مع الكورد يفتح الباب أمام أيّ من السيناريوهين.

وقال ولفانجو بيكولي، الرئيس المشارك بشركة تينيو المتخصصة في تقديم الاستشارات المتعلقة بالمخاطر السياسية، "أوجلان وجه دعوة تاريخية للسلام، لكن من غير الواضح ما إذا كانت أنقرة تسعى حقا إلى التوصل إلى اتفاق أم أنها تجري مناورة سياسية لخدمة مصالحها."

وأضاف "في أكثر السيناريوهات تفاؤلا، تسوية ذلك الصراع متعدد الجبهات قد تستغرق سنوات."

وأشار إلى أن الرئيس أردوغان أمامه خيارات صعبة، فقد يحتاج إلى دعم من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب المؤيد للكورد للحصول على الأصوات المطلوبة لتعديل الدستور وإعادة انتخابه في المستقبل.

ورجح إمري بيكر من مجموعة أوراسيا أن يستغل أردوغان دعوة أوجلان لإشراك الكورد في تعديل دستوري يمكنه من التغلب على حدود مدة تولي الرئاسة والسعي لإعادة انتخابه في مايو ٢٠٢٨ مع حماية الحقوق الثقافية واللغوية الكردية.

وأضاف بيكر "إذا تعثرت المحادثات مع الكورد، كما حدث خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، فمن المحتمل أن يصعد أردوغان حملته ضد حزب المساواة وديمقراطية

> **التطورات تهدد أيضا آفاق الديمقراطية في تركيا ككل**

الشعوب المؤيد للكورد ويشن هجمات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني لتعزيز شرعيته القومية."

وبعد عشر سنوات من آخر محاولات سياسية جادة للحل، تُظهر مختلف الأطراف المعنية وذات التأثير في الملف مواقف إيجابية واستعدادا للعب أدوار داعمة للمسار السياسي الذي مازال غير واضح المعالم والخطوات، ولذلك مازال من المبكر الحكم على فرص نجاح هذه المصالحة وتداعياتها محليا وإقليميا ودوليا.

وبالرغم من الفرص التي تحلق في أفق المصالحة فإن بعض التحديات لا تزال قائمة أمام إتمام تلك المصالحة.

وقد يمثل استمرار التضييق الذي لا تزال تنتهجه الحكومة التركية تحديا كبيرا أمام المصالحة المرتقبة، فقد فتحت السلطات في تركيا في السابع من نوفمبر ٢٠٢٤ تحقيقا ضد رئيس حزب المساواة والديمقراطية للشعوب الكردي تونجر بكرهان، فضلا عن فرض عقوبة جديدة على أوجلان، حيث يرى البعض أن أردوغان لو كان هدفه الحقيقي إتمام المصالحة مع الكورد، لما أصدر عقوبة جديدة بحق أوجلان.

ورغم إعلان أوجلان حل حزب العمال الكردستاني ودعوته إلى إلقاء السلاح فإن الحكومة التركية لم ترشح عنها أي خارطة طريق وبقيت نواياها غامضة بشأن آفاق ومستقبل العملية.

ويرى مراقبون أن غموض الموقف التركي الذي لا يزال يقتصر على تصريحات ولم يرتق إلى خطوات عملية يزيد من التشكيك في إتمام المصالحة ويغذي الشكوك بأن انخراط أنقرة في المصالحة لا يعدو كونه مناورة سياسية فرضتها تغييرات إقليمية.

بلال بيليجي:

نقطة تحول للديمقراطية في تركيا

*صحيفة»بوليتيكو»الامريكية/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

إن اعتقال رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو في الساعات الأولى من صباح ١٩ مارس/آذار، قبل أيام قليلة من ترشيحه الرسمي كمرشح رئاسي عن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، يمثل تصعيدا جديدا ومثيرا للقلق في التراجع الديمقراطي المستمر في تركيا وهذا ليس حدثًا معزولاً، ولا يشكل إجراءً قانونيًا مشروعًا.

إنها خطوة مدروسة تهدف إلى القضاء على واحدة من أكثر الشخصيات المعارضة شعبية في البلاد، وإرسال رسالة واضحة إلى كل من يجرؤ على تحدي حزب العدالة والتنمية الحاكم: لن يتم التسامح مع المعارضة.

لم يكن توقيت اعتقال إمام أوغلو مصادفةً أيضًا، إذ كانت الظروف المحلية والدولية مواتيةً لحزب العدالة والتنمية لتنفيذ حملته القمعية غير المسبوقة بأقل عواقب. كان هذا هو وقت الضربة.

على الصعيد العالمي، خلقت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مناخًا يشعر فيه القادة الاستبداديون بالجرأة. ويشير تاريخه في غض الطرف عن التراجع الديمقراطي إلى أن واشنطن لن تعترض على تصرفات تركيا، إذ تُعطي الأولوية للمخاوف الجيوسياسية على حقوق الإنسان.

علاوةً على ذلك، شهدت التطورات الأخيرة في سوريا تزايدًا ملحوظًا في الأهمية الاستراتيجية لتركيا. فبعد انهيار نظام الأسد وطرد إيران من مناطق رئيسية، حققت تركيا مكاسب كبيرة، والولايات

> الاعتقال يتعلق بمدى انزلاق تركيا نحو مزيد من الحكم الاستبدادي

المتحدة بحاجة إلى تعاونها في تحقيق الاستقرار في المنطقة، لا سيما في مواجهة نفوذ إيران في الإطار الأمني الأوسع للشرق الأوسط.

ومع احتمال اندلاع صراع مع إيران، فمن غير المرجح أن تخاطر واشنطن بتنفير أنقرة بسبب اعتقال زعيم المعارضة.

ويبدو أن الزعماء الأوروبيين أيضاً في مأزق. فمع احتمال انسحاب الولايات المتحدة من الأمن الأوروبي، أصبحت تركيا – التي تفتخر بثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي (الناتو) – أكثر أهمية في الموقف الدفاعي الأوروبي ضد روسيا.

قد لا تتمكن حكومات الاتحاد الأوروبي، التي تكافح بالفعل لإعادة صياغة استراتيجياتها الأمنية في أعقاب الحرب في أوكرانيا، من تحمل استفزاز تركيا. وبينما قد تُصدر بيانات تُعرب عن قلقها، فمن المرجح أن تتردد في فرض عواقب حقيقية، مما يمنح حزب العدالة والتنمية ثقة أكبر في قدرته على التصرف دون عواقب وخيمة.

محليًا، كان الاعتقال يهدف إلى منع إمام أوغلو من الترشح رسميًا للرئاسة. يوم الأحد، ٢٣ مارس/آذار، كان من المقرر أن يُجري حزب الشعب الجمهوري انتخابات تمهيدية، ومن المتوقع أن يشارك فيها أكثر من مليون عضو. كان من شأن هذا الإقبال أن يُعزز شرعية إمام أوغلو كمرشح المعارضة الرئيسي، مما يُوفر له حصانة غير مكتوبة ضد الاضطهاد السياسي.

حتى بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، الذي يقوده الرئيس رجب طيب أردوغان منذ أكثر من عقدين، فإن سجن أو استبعاد مرشح رئاسي رسمي مدعوم بتفويض ساحق كهذا سيكون أمرًا يصعب تقبّله. إنه تكتيك شائع في روسيا وبيلاروسيا وفنزويلا، وليس في بلد لا يزال يزعم أنه ديمقراطي.

وقد أثار قرار حزب الشعب الجمهوري المُبكر بإعلان إمام أوغلو مرشحًا للحزب قلقًا داخل الحزب الحاكم. وإدراكًا منه أن زخمه السياسي سيزداد في السنوات التي تسبق انتخابات ٢٠٢٨، تحرك حزب العدالة والتنمية بسرعة وحزم. لكن قرارهم بالتحرك الآن – قبل أن يتمكن إمام أوغلو من تعزيز قاعدته الشعبية – يكشف عن مدى خوفهم من ترشحه.

في الواقع، يكشف إلحاحهم عن ضعفهم: فحزب العدالة والتنمية ليس قويًا كما يبدو. لو كان واثقًا من هيمنته الانتخابية، لما احتاج إلى سحق إمام أوغلو في هذه المرحلة المبكرة.

نظريًا، من شأن إقالة رئيس بلدية إسطنبول قبل

> **الغضب الشعبي والتجمع حول إمام أوغلو سيخلقان بعض المشاكل لحزب العدالة**

ثلاث سنوات من الانتخابات أن يُخفف من حدة رد الفعل الشعبي ضد القرار. فالاستياء الشعبي – والغضب – في ذروته الآن. لو أُجريت الانتخابات الشهر المقبل، أو حتى بعد ستة أشهر، لكان إمام أوغلو قد حقق فـوزًا ساحقًا. ومع ذلـك، فبينما سيُسبب الغضب الشعبي والتفاف حول إمام أوغلو بعض المشاكل لحزب العدالة والتنمية على المدى القصير، يأمل الحزب أن يتلاشى هذا الغضب مع مرور الوقت، مع بقاء ثلاث سنوات أخرى.

علاوة على ذلك، يهدف هذا القمع الاستباقي إلى تثبيط عزيمة شخصيات المعارضة القوية عن الترشح للرئاسة. فإذا نجح إمام أوغلو في تهميشه، فسيُخيف مرشحو المعارضة المحتملون الآخرون – أو هكذا يُقال – لأن أي منافس يُشكل تهديدًا خطيرًا لحزب العدالة والتنمية سيواجه عواقب مماثلة.

يُعد اعتقال إمـام أوغلو الحلقة الأحـدث في سلسلة طويلة من الهجمات القانونية ذات الدوافع السياسية ضده. منذ توليه منصبه عام ٢٠١٩، واجه أكثر من ٩٠ تحقيقًا، تراوحت بين اتهامات بالفساد والرشوة واتهامات سخيفة بزيادة حمولة الحافلات العامة خلال جائحة كوفيد-١٩. وكان إلغاء شهادته الجامعية قبل يوم واحد فقط من اعتقاله بمثابة المسمار الأخير في نعش ترشحه للرئاسة، في محاولة سافرة لمنعه من الترشح.

ومع ذلك، فإن الاعتقال المتزامن لأكثر من ١٠٠ من زملاء رئيس البلدية في عملية واسعة النطاق يُظهر بوضوح أن الحملة لا تقتصر عليه وحده، بل تهدف إلى تفكيك شبكته السياسية بأكملها. ويأتي ذلك في أعقاب اعتقالات سابقة لرؤساء بلديات مناطق تابعة لحزب الشعب الجمهوري في بلديات رئيسية في إسطنبول.

تتطلب هذه اللحظة تحركًا عاجلاً ومنسقًا. يجب على المعارضة أن تبقى موحدة، وأن تحوّل استياء الرأي العام إلى عمل سياسي منظم، إذ ستكون الاحتجاجات الجماهيرية والطعون القانونية والجهود الشعبية أساسية في مواجهة هذا التجاوز الاستبدادي.

لا يقتصر اعتقال إمام أوغلو على رجل واحد، بل يتعلق ببقاء تركيا ديمقراطية أم انزلاقها نحو الاستبداد. ستحدد نتيجة هذا الصراع مستقبل البلاد للأجيال القادمة.

*بلال بيليجي هو عضو في البرلمان التركي، ويمثل ولاية أضنة في الجمعية الوطنية الكبرى من حزب الشعب الجمهوري.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي